الثقافة وإشكالية التواصل الثقافي

في مجتمعات الخليج العربي

د. ابراهيم عبدالله غلوم

دلمون للنشر

اهداءات ١٩٩٤
دولـــة البـحرين
الشـــقيـــقة

الثقافة وإشكالية التواصل الثقافي
في مجتمعات الخليج العربي

Dilmun Publishing Ltd.
P.B. 7123 Nicosia- Cyprus
Tlx: 5404 (Med two) cy

الثقافة وإشكالية التواصل الثقافي
في مجتمعات الخليج العربي

دراسة حول البعد الثقافي للتنمية
في دول مجلس التعاون

الدكتور إبراهيم عبد الله غلوم





إلـى نـــزار

الجـذر مغفـورا بالتواصـــل

مقدمة

حول رموز الواقع الثقافي
في مجتمع الخليج العربي

مقدمة

تنسج الثقافة العربية المعاصرة في دول الخليج العربي (مجلس التعاون) واقعها الراهن من ظرف تاريخي حاسم ربما كان أهم ملامحه هو هذا الصراع المحتدم بين ما هو «ثقافي» وبين ما يتفاعل في شكل ومضمون الرموز الثلاثة التالية:

١ ـ التخلف:

بمفهومه المطلق الذي يشرع أبواب مجتمع الخليج على جميع ضروب التبعية الاقتصادية/ الثقافية، والذي يشد جذور الثقافة في هذا المجتمع إلى الماضي شداً قوياً ويجعله ـ من ثم ـ محاصراً بمنظومات ثابتة يقتضى ثباتها وتصلبها المزيد من التوتر والصراع مع موضوعات وأشكال الثقافة الجديدة.

٢ ـ السلطة:

بمعناها المطلق أيضاً الذي لا يحصرها في شكل النظام السياسي وقمته المتمتعة بامتيازات السلطة وإنما يطلقها على كل شكل يفرض هيمنته بواسطة مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين التي تمتثل في حياة الفرد لا كضوابط تطلق لسلوكه وأخلاقه وطرق تفكيره حياة ايجابية خلاقة وإنما تمتثل كقيود وأوامر ونواهي وكوابح تشدد الرقابة على نشاط اللاوعي فضلاً عن نشاط الوعي العادي، وهذا يعني بأن السلطة التي يزداد التوتر والصراع بينها وبين

الثقافة المعاصرة في الخليج ترتكز على مصادر متعددة فهي ترتكز على شروط النظام السياسي والاقتصادي، وعلى شروط المنظومة الدينية، والمنظومة القبلية، وشروط هيمنة الماضي، وهيمنة الأخلاق والعادات السائدة ونحو ذلك مما يتمثل في مرآى الفرد كشروط ـ قد تكون موضوعية أو لا تكون ـ تسبق شروط الابداع الثقافي وخصوصياته الفردية. وتتساوى حينئذٍ مع أي سلطة في حجم تأثيرها على الواقع الثقافي وامتثالها كقوى باعثة للكثير من أشكال التوتر والصراع في الثقافة المعاصرة.

٣ ـ النفط:

ليس بمعنى كونه مجرد «مادة خام» وإنما بمعنى كونه محركاً أساسياً لتطور النظام الاجتماعي والسياسي في مجتمع الخليج العربي، المعنى الذي جعل منه مصدراً حديثاً للطاقة والثروة، وميداناً عريضاً لنشاط القوى العاملة سواء كانت قائمة من الداخل أو مستوردة من الخارج، ومحركاً للانتاج الجديد وظرفاً تاريخياً حاسماً لسلسلة من التغيرات السكانية والحضرية والسياسية والتعليمية، ولظهور حركة التحديث والتنمية ولانفتاح مجتمعات الخليج على النظام الرأسمالي الغربي بدون حدود، وانبهاره بهذا النظام انبهاراً جعل منه حليفاً ـ ومن ثم لقمة سائغة للاحتكارات الأجنبية وفرصة سانحة لنشوب التبعية التي لا فكاك منها. كل هذه الأوجه المتعددة لظهور النفط تمثل ملامح جديدة حادة التأثير في إلهاب سطح الواقع الثقافي بكثير من مظاهر التوتر والصراع، خاصة إذا أدركنا أن التفاعل بين النفط في تلك الأوجه التي نعنيها وبين الهياكل الاجتماعية التقليدية القائمة في مجتمعات الخليج خلق الكثير من الظواهر الثقافية المصاحبة والمتميزة بالحدة والتوتر كظواهر التسريع، والهوة الثقافية، والانقسام بين القديم والجديد، والصراع بين التقليدي والمحدث، والرسمي والشعبي وصعود طبقات اجتماعية إلى السلطة رغم جذورها الاجتماعية الرثة، وتلاشي الماضي رغم قرب عهده، وسيطرة الخدمات الاستهلاكية رغم لا عقلانيتها وقلق التغيرات الديمغرافية، والصراع بين الأجيال وسقوط النظام القديم في مرآى من صعود النظام الجديد للحياة الاجتماعية ونحو ذلك من

المشكلات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بـ«الثقافي» في مجتمع الخليج العربي.

هذه هي الرموز الثلاثة التي تشكل الكثير من الملامح الجوهرية في الواقع الراهن للثقافة المعاصرة في دول مجلس التعاون، ورغم الاختلاف الظاهري في اتجاهات هذه الرموز وفي تأثيراتها حدة، أو توتراً، أو قلقاً فإنها قد تتداخل أحياناً في سياق منظومة واحدة أو أكثر كما سيتضح لنا ذلك في الدراسة الخاصة بقراءة منظومات الواقع الثقافي، فالسلطة سواء بمعناها الخاص المسقط على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة أو الجمعية الخ.. أو بمعناها المطلق الموضح فيما سبق.. أقول أن هذه السلطة لا تنفصل عن مفهوم التخلف ذلك أن العناصر الثقافية سواء كانت رواسب ثقافية أو أشكالاً ثقافية جامدة ولكنها فاعلة في الجانب التقليدي من الحياة الراهنة لمجتمعات الخليج إنما تندمج اندماجاً كلياً في مفهوم السلطة حتى ليخيل للمرء أن لا فصل بينهما على الاطلاق، وهو ما ستوضحه لنا الكثر من الملاحظات التي سنسوقها في دراستنا للواقع الثقافي وكذلك الأمر مع النفط باعتباره رمزاً للكثير من ملامح الثقافة المعاصرة في الخليج.. إنه لا ينفصل عن منظومة السلطة ولا عن منظومة التخلف بل أن معطياته الراهنة التي حددنا أوجهها فيما سبق إنما تستمد ظواهرها الأساسية من جذور التخلف في المجتمع ومن طبيعة السلطة القائمة.. وأيا ما كان الأمر فإن الرموز الثلاثة التي أتينا على ذكرها سواء كانت مختلفة ظاهرياً أو متفاعلة ومندمجة في تشكيلها لعناصر الثقافة المعاصرة إنما تلتقي عند نقطة جوهرية ينبغي التنويه إليها من الوجهة التاريخية وهي أنها ـ أي الرموز الثلاثة ـ إنما تؤلف نظاماً عاماً يفرزه النصف الثاني من هذا القرن في المجتمع العربي في دول مجلس التعاون.

وفي هذه المرحلة التاريخية التي لا تزال دول المنطقة تتفاعل مع تأثيراتها المعقدة تم اغفال البعد الثقافي في حركة التنمية التي قادتها حكومات المنطقة رغم شعارات «الاستعراض» الثقافي التي لا تكف المؤسسات التربوية، والاعلامية في دول المنطقة من ترديدها دون أن تجعل لها تطبيقا عملياً، وقد

تزامنت الغفلة عن البعد الثقافي مع ثبات مضامين الرموز الثلاثة وعدم تغيرها فالسلطة لم تتنازل عن شيء من امتيازاتها الرئيسية سواء في هيكل النظام السياسي أو في هيكل نظام الأسرة أو في هيكل نظام المؤسسة، والتخلف لم يفقد صلابته وجموده سواء باعتباره رواسب ثقافية في هيكل النظام الاجتماعي والسياسي أو باعتباره مظاهر ثقافية نشطة وفاعلة، أما النفط فقد ظل نفطاً ولا شيء آخر، أعني أن هذا النفط الذي يفترض أن يكون بمثابة التحول الخطير نحو خلق مجتمع منتج، ومبتكر إنما قاد مجتمعات المنطقة نحو مرحلة تغيبت فيها أبسط مظاهر الانتاج وتفاقمت فيها ظواهر الاستهلاك بدرجة خطيرة لا يمكن التنبوء بمستقبلها. ولم يكن بقاء الاستمرار للسلطة، والصلابة للتخلف واللا انتاجية للنفط إلا محصلة طبيعية لغياب البعد الثقافي في حركة التنمية.

هذا الغياب يمثل صورة مكفهرة حقاً، وتبعث على الكثير من التشاؤم ولكنها تمثل أمامنا بقوة ونحن نتحدث عن الواقع الثقافي في دول المنطقة أو عن التنمية الثقافية وأساليب وخطط التواصل الثقافي، ولا نتعمد النظر إلى هذا الجانب المكفهر من هذا الواقع من أجل إشباع الرغبة في النقد والمعارضة ولكن من أجل إرضاء مطالب المصلحة الوطنية/ القومية التي تشترط أول ما تشترط أعمال شروط البحث عن الحقيقة من غير مداهنة لأحد أو الولاء لمصلحة فردية، وهذه رغبة طبيعية لا ينبغي التشكيك في نوايا المثقفين حولها لأنها تنطلق لديهم من الإحساس بضرورة أن يكونوا عناصر فاعلة، منتجة ومشاركة في بناء الإنسان وفي تحديد احتياجاته الفكرية والروحية.

ولا يعني ذلك سوى وضوح الحقيقة التالية وهي أن التخطيط للثقافة ضرورة تاريخية من أجل أن يكون للإنسان في هذه المنطقة يد أقوى في البناء والعمل والتغيير وخاصة في الفترة الراهنة التي يتلقى فيها النفط أعنف الضربات في السوق العالمية دون أن تنبىء جميع المؤشرات امكانية استعادة النفط لسنوات الازدهار، وبسبب ذلك فقد بدأت نذر المستقبل تهدد وجودنا، وأمننا فقد كان يفترض لهذا النفط أن يطلق جميع امكانياتنا الثقافية والحضارية ويوظف مكاسبنا الوطنية والقومية في حين أنه أطلق امكانيات العالم الخارجي

ضدنا، ووظف امكانياتنا الداخلية لضرب حركة القوى الاجتماعية في ظروف متعددة وحالكة السواد (الخمسينات ـ الستينات) وأودع في داخلنا التواكل والرغبة العنيفة في الاستهلاك، والاستعراض واستمراء مظاهر الرفاه. وكل ذلك لا يعني سوى أننا في مرحلة تاريخية ينبغي فيها ألا تنصرف بصيرتنا النقدية عن الصورة المكفهرة، المتشائمة، بل ينبغي أن تحدّق ونتأمل فيها كثيراً كي نكون قادرين على التفكير، والتخطيط في كيفية اطلاق امكانياتنا وطاقاتنا التي نثق ثقة تامة في وجودها وقدرتها على بناء مجتمعنا بناءاً متوازناً.

إن جميع أوجه التخطيط في دول المنطقة والتي تركزت حول البعد الاقتصادي التجاري لم تستهدف اطلاق الامكانية الذاتية وتوظيف الطاقة الحيوية التي يختزنها الإنسان العربي في هذه المنطقة، وإنما استهدفت جوانب أتت على الجانب الذاتي ـ الحيوي ـ ذلك أنها حصرت توظيف العائد الاقتصادي للنفط في كيفية الاحتفاظ بالوضع السياسي والاجتماعي الراهن احتفاظاً يبعد المنطقة عن أي تغيير من شأنه أن يحقق انتصاراً للديمقراطية، لقد توهج النشاط الاقتصادي حقاً ولكن ليس فوق أرضية ديمقراطية وإنما فوق أرضية تغيب عنها فرص المساواة والعدالة غياباً جعل أوجه التنمية الاقتصادية تعمل على زيادة غنى الغني وفقر الفقير، وما من شك في أن تراكم صور الغياب إنما أتت على حساب امكانيات التحقق الفردي، والحيوية الذاتية لأنها خلقت مجتمعاً محاصراً بآلات التبعية الاقتصادية. والسلطة التقليدية سواء برواسبها الثقافية أو بصلاحياتها وامتيازاتها المطلقة.

لقد شهدت الثقافة المعاصرة في دول الخليج العربي ظواهر مدمّرة للحياة الفكرية والروحية منعكسة ـ أساساً ـ من الفجوة الكبيرة بين المثقف والسلطة في دول المنطقة. ولعلنا لا نبالغ إن قلنا بأن تاريخ الثقافة في الخليج لم يشهد الصورة المفجعة لتلك الفجوة على النحو الذي تشهده الثقافة المعاصرة منذ أواخر الربع الأول من هذا القرن وحتى الفترة الراهنة. بل إن هذا المشهد يزداد فجيعة وقتامة منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن الذي ازدادت فيه الرغبة لاشباع الاحتياجات الفكرية والروحية، وأصبح النشاط الاقتصادي

المرتبط بالنفط جزءاً من المشهد المتحالف ضد جميع أشكال المشاركة الشعبية، الأمر الذي انعكس على العلاقة بين المثقف والسلطة وجعلها خاضعة لكثير من مظاهر التوتر والصراع.

وأبرز ما قادت إليه مظاهر التوتر والصراع هو أنها جعلت الثقافة في هامش احتياجات المجتمع، وعزلتها عن التأثير المباشر في التغيير أو عن الاندماج في حركة التنمية والتخطيط، وعلى الرغم من جميع أشكال التحالف التي تواجهها الثقافة المعاصرة في الخليج فإن دوراً جديداً بدأت الثقافة به منذ الستينات وحتى هذه الفترة وهو أنها تمثلت دور المعارضة الغائبة في المجتمع لدرجة باتت ممارسة المثقف الابداعية بديلاً حقيقياً عن غياب دور المؤسسات (المحاصرة) في حشد الطاقة الجماعية وتأصيل أهداف القوى الاجتماعية الناهضة.

والسؤال الذي ينبغي طرحه في مثل هذا الظرف التاريخي للثقافة في الخليج هو ما الدور الذي يمكن أن يقوم به المثقف للثقافة والتنمية الثقافية، هل يظل معزولاً متوارياً أمام قوة السلطة ومركزيتها المضادة لممارساته ومشاغله الابداعية، كما حدث ذلك للكثير من المثقفين، أم أنه يدير رحى معركته ويصطنع معارك هامشية، مؤقتة تلهيه عن البحث في مشاكله الجوهرية وتجعله نموذجاً للمثقف الذي يدخل الصراع والتوتر ضد المثقف الآخر، وهو أمر حدث ولا يزال يحدث في الحركة الثقافية نجد آثاره في اصطناع المعارك الأدبية بين الفن والالتزام تارة وبين الواقعية وضدها تارة أخرى وبين القوى الوطنية والقوى الوطنية (نموذج الصراع بين القومية واليسار في المنطقة) أو بين المؤسسات والتجمعات الثقافية بعضها مع بعض تارة أخرى.

وفي مقابل ذلك أيضاً هل يلوذ المثقف بالرموز، ويصطنع وسائل واتجاهات فنية بل ويصطنع نظريات فلسفية مبتوتة الصلة بالمجتمع العربي في الخليج من أجل أن يخلق له أرضية خاصة للصراع والتوتر لا يتحرك فيها سوى المثقف بمفرده، ولا يتردد فيها الفعل أو شكل الممارسة إلا كقبض الريح أو كصدى يتهاوى بعد هنيهة.

وما من شك في أن المواقف الثلاثة التي تتواجد ملامح كثيرة منها في الثقافة المعاصرة لدول المنطقة إنما هي ردود لفعل الغياب للحوار والديمقراطية وليست تعبيراً عن ذات الفعل في حين أن الموقف الذي ينبغي أن يخوضه المثقف هو ذلك الذي يكون على طريق خلق البيئة الثقافية التي تتوحد في داخلها الطاقة المبدعة، وتنطلق للممارسة والاشتغال بما هو جوهري، ولا مراء ـ في تقديري ـ بأن انتزاع هذه البيئة الثقافية إنما يشترط أول ما يشترط انتزاعاً للحرية والديمقراطية في الوسط الاجتماعي والسياسي.

مثل هذا الموقف لا يتم تشكيله بين يوم وليلة ولا من خلال مقالات ودراسات فردية التوجه وإنما من خلال استراتيجية للنهوض بالمجتمع نهوضاً شاملاً يكون فيها البعد الثقافي خطاً متقاطعاً مع خطوط البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي عند نقطة يتمركز حولها الهدف الاستراتيجي الشامل وهو بناء الإنسان مادياً وفكرياً، واقرار حقوقه الأساسية في التعبير عن رأيه، وصياغة سلوكه، ومشاركته وحصوله على فرص المساواة والعدالة والثقافة باعتبارها حقاً من حقوقه ومكتسباته الوطنية والقومية.

إن أكثر ما تفتقر إليه مجتمعات الخليج العربي في مجال الثقافة هو البيئة الثقافية المرتبطة ببرامج الاستراتيجية الشاملة، فالنظرة التي يكتنفها الذعر والشك نحو الثقافة والمثقف جعلت من «الثقافي» فعلاً هامشياً خارجاً عن القانون والعادات والتقاليد... الخ واللهاث وراء تكديس عوائد النفط من خلال حركة تنموية تمفصل وحدة الإنسان وتعمق وجود التناقضات الاجتماعية في حياته حالت دون خلق البيئة الثقافية. ومن هنا تكتسب الندوتان اللتان عقدتها الأمانة العامة لمجلس التعاون بالاشتراك مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت أهميتها وقيمتها فرغم أن موضوعها يختص بالعمل الثقافي المشترك في دول المجلس إلا أن الظواهر الثقافية الخطيرة التي تم استبصارها في الندوتين أحالت التخطيط للعمل الثقافي المشترك إلى رغبة عامة من المشاركين في التخطيط للتنمية الثقافية، وفي هذا يتمثل البعد الذي تمّ اغفاله طوال السنوات الماضية (مرحلة التنميات المتمفصلة) وأعني بذلك أن

قضية الثقافة والتنمية الثقافية لم تطرح من قبل بهذا الحجم من المسؤولية كما طرحت هاتين الندوتين .

وفي هذا الكتاب تجتمع دراستان أعدتا في الأصل للندوتين المذكورتين الأولى في الكويت مارس ١٩٨٥ والثانية في الرياض مارس ١٩٨٦ ورغم حساسية القضايا التي تثيرهما الدراستان، وتداخل الموضوعات بينهما فقد آثرت تقديمها للنشر دون حذف أو إضافة لما حظيت به الدراستان من التقدير والاقرار بجهدهما العلمي من خلال جميع المشاركين سواء اللذين اتفقوا مع تحليل الدراستين ورؤيتهما النقدية والنظرية أو اللذين اختلفوا معهما. ولعل أوضح مؤشرات الأثر الطيب للدراستين هو تأثيرهما الملحوظ على مسار الندوتين، وعلى التوجه العام، والخطوط العريضة لمشروع خطة التنمية الثقافية الذي إنتمت إليه الندوة الثانية (إنظر الملاحق) وهو المشروع الذي أقره قادة دول مجلس التعاون في ديسمبر ١٩٨٧ .

إن الدراستين تنطلقان من معايشة الواقع الثقافي في دول الخليج ؛ ولذا فإن ملاحظاتها النقدية والنظرية لا تصطنع اشكالية التنمية الثقافية أو التواصل الثقافي في دول المنطقة وإنما تبحث في كيفية انفجار الآثار المدمرة لهذه الاشكالية في الظرف التاريخي الراهن، ذلك أن من المفارقات التاريخية المثيرة للتأمل أن تطرح قضية التنمية والتواصل الثقافي في هذه الفترة التي اكتسب فيها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجوده وأقر الكثير من تشريعاته ولوائحه. لقد أصبحت هذه القضية اشكالية خطيرة يهجس بها المثقف في الخليج ويتأرق من أجلها رغم تطور وسائل الاتصال ورغم تشريعات التعاون في مجلس التعاون، ومفارقة كهذه إنما تؤكد على أننا أمام مشكلة مجتمع بأسره وليس أمام مشكلة طارئة وهو ما تنطلق منه الدراستان معاً.

الوضع الثقافي الراهن

إستبصار لمنظومات الحركة الثقافية

في دول الخليج العربي

الوضع الثقافي الراهن
في دول الخليج العربي

(١)

لعلنا نسلّم جميعاً ـ منذ البدء ـ بأن دراسة الواقع الراهن للحركة الثقافية في دول الخليج العربي إنما هي بمثابة الخطوة الأولى التي لا بدّ لنا من أن نقطعها كي نتجاوز بعد ذلك إلى الحديث عن مفهومات التواصل الثقافي وأشكال الاستراتيجية المقترحة للعمل الثقافي المشترك بين دول الخليج. ذلك أن دراسة الميدان الذي نستهدف تطويره، والدفع به نحو آفاق جديدة عامل حاسم في تحقق امكانيات التطوير أو الدفع، فالمرء لا يستطيع أن يبني بناءه ـ أيا كان هذا البناء ـ فوق أرض يجهل طبيعتها الايكولوجية أو الطبوغرافية تماماً كما أن الباحث الميداني لا يستطيع أن يقتحم بحثه دون أن يقوم ـ أولاً ـ بالدراسة الأولية للرقعة المكانية/ الزمانية التي ستنصب عليها الدراسة. وهذا ينطبق بدقة شديدة على موضوع هذه الندوة «العمل الثقافي المشترك في دول الخليج العربي» أعني إننا لا يمكن لنا بحال من الأحوال أن نتفق على أي صيغة حول هذا الموضوع أو على أي شكل من الأشكال المقترحة للعمل الثقافي المشترك إلا عندما نتمثل الواقع الثقافي الراهن في دول هذه المنطقة، نتمثله من شهادات المتعايشين معه، المتفاعلين مع قضاياه، ومشكلاته اليومية، المقذوفين في قلبه المتوتر أبداً بين الثقافي واللاثقافي وبين الذاتي والموضوعي، وبين السائد والمغاير.

غير أن هذا الشرط/ الضرورة الذي استبق به جميع ملاحظاتي حول الواقع الثقافي لا يمكن له أن يتوفر بمصداقية مكتملة إلا عندما يتأهب له فريق كامل من الباحثين والمهتمين بعناصر الثقافة، وفي ظروف مواتية من حيث التفرغ والاستعداد بأدوات وآلات الثقافة، والتوسل بأساليب المسح، والتحاليل المنهجية الصلبة والمتأنية والشجاعة أيضاً. وهذا يعني ـ في تقديري ـ إن دراسة الواقع الثقافي في دول الخليج مهمة عسيرة، شاقة لا تتأتى لباحث، أو مهتم بمفرده، وفي فترة زمنية قصيرة.

إن المسلّمة الضرورية التي وضعناها في البدء تضعنا ـ إذن ـ وجهاً لوجه أمام ضرورة أخرى تتحدى جميع تطلعاتنا الراهنة الباحثة عن صيغة للعمل الثقافي المشترك. وهي أنه ينبغي مراعاة شروط مصداقية الدراسة للوضع الثقافي الراهن في دول الخليج على النحو الذي أشرت إليه منذ قليل، وإذا كنت ـ الآن ـ في موقف يخلّ بتلك الشروط بعد أن تأهبت لمقاربة الوضع الثقافي الراهن فإني ينبغي أن أعِدَ عل نحو أمين بمسألة هامة. وهي إني لن أوفيّ بمتطلبات هذه المقاربة، وحدودها المتكاملة الراصدة رصداً دقيقاً لجميع عناصر الثقافة، والدراسة لجميع تشكيلاتها الفكرية والفنية، والباحثة في جميع جذورها التاريخية والمعرفية. إن ذلك غير ممكن بالنسبة لي كفرد. وإن كنت مطالباً بأن أسفر عن شهادتي على الأقل حول الواقع العام للحركة الثقافية باعتباري أحد المتفاعلين معها منذ فترة من الزمن. أقول: غير ممكن لا لأخفف جانباً من متطلبات المقاربة، وإنما لاضاعفها، ولأجعلها تمثّل أمامي بمزيد من الشروط، والضرورات التي من شأنها أن تؤسس الاتجاه المتأصل للعمل الثقافي المشترك في مجتمعنا. والأمر فوق ذلك لا يقتصر على مجرد فكرة الوفاء بالحدود المكتملة للمقاربة، أو عدم الوفاء بها لعوامل تتصل بالفترة الزمنية المضغوطة، أو بالتأهب الفردي لا الجماعي، وإنما هو يتجاوز ذلك إلى جانب منهجي يتصل بتلك السعة التي تكاد تكون غير محدودة للموضوع أو المحور الذي يفترض أن تطرحه هذه الورقة. إن مصطلح «الثقافي» وحده يكاد يكون من العسير الاتفاق على حدوده في هذه الورقة، وكل واحد منا يمكن أن

يجد نفسه في مرآة هذا المصطلح: المبدع، والتربوي، والإعلامي، والاقتصادي، والسياسي، والسوسيولوجي، والاثنولوجي، والاثنوجرافي الخ. كل هؤلاء يمكن أن يشغلهم هذا المصطلح لما فيه من مظاهر الاغراء والاغواء لهم جميعاً. وهذا يعني ـ من الوجهة المنهجية ـ إن اتساع المصطلح، وامتداد أرضيته لا يتناسب مع وقفة هذه الورقة، وإنما يستدعي منها أن تدخلنا خفافاً عابرين في ثقافة مجتمع تتمثل فيها جميع مظاهر التقصير الموجودة في الثقافة العربية عامة.

(٢)

وإذا كنت قد تمثلت ضرورة جوهرية (مصداقية الدراسة) ثم وجدت بأن امكانية تحقق هذه الضرورة محدودة جداً، فإني ينبغي أن اسلّم ـ وبأمانة ـ بأن صيغة العمل الثقافي المشترك لا يمكن لها أن تكتمل وتتضح من خلال توجه فردي، أو وقفة عابرة، لأنها تحتاج إلى دراسة أمكن وأدق، وإلى أرضية شعبية أوسع وأكثر تنوعاً مما نحن عليه الآن. ولذا فإن من الخير أن يستمر البحث في هذا الموضوع، وأن ننصت لجميع الأصوات شكاً كانت أم يقيناً حول جدوى تلك الصيغة، ذلك إن قضية العمل الثقافي المشترك ـ كما سأوضح فيما بعد ليست مجرد صيغ فضفاضة للتعاون بين وزارة في إحدى دول المنطقة ووزارة أخرى، ولا بين مؤسسة وأخرى. إنها ليست من قبيل المبادلة في الخبرة الثقافية فحسب، وإنما هي قضية أعمق، وأكثر دقة، بل أن خصوصيتها الجوهرية تمسك ـ في تصوري ـ بمسائل دقيقة ذات علاقة أساسية بطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي في دول المنطقة، لدرجة تبدو لي فيها صيغة العمل الثقافي المشترك وجهاً آخر لصيغ العمل المشترك في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع. ومن أجل ذلك يتراءى لي ـ دوماً ـ إن رؤيتنا للعمل الثقافي المشترك لن تتضح أبداً في يوم وليلة، ولن تتبلور بقليل من الصعوبات، بل أنها ستحتاج إلى فترة طويلة لا يعلم مداها إلا من يعلم على نحو دقيق بمستقبل أنظمتنا السياسية الراهنة. وستواجه الكثير من العقبات التي

لن تقدر خطورتها إلا بالتقدير الدقيق لطبيعة الصراع في حركة المجتمع العربي في الخليج خلال السنوات الأخيرة.

إن جميع مظاهر الاحتراز المنهجية التي تطالع وقفتنا مع الوضع الثقافي الراهن في دول الخليج تنتهي ـ بطبيعة الحال ـ إلى إثارة السؤال التالي: ما الذي يمكن أن نبدأ به دون أن نخرج بعيدين عن سياق البحث والدراسة للوضع الثقافي الراهن؟. يتراءى لي الجواب على ذلك في طريقين: يتمثل **الأول** في مراجعة الدراسات النقدية والتاريخية والاجتماعية للثقافة في مجتمع الخليج والجزيرة العربية، في محاولة جادة قدر الامكان للاستفادة من نتائجها، وخلاصاتها، خاصة أن بعضها يرتكز على أسس علمية، منهجية، وينطلق من تفاعل، وتواصل مع طبيعة الواقع الثقافي[1]. ويتمثل **الثاني** في محاولة تحديد الواقع الثقافي لا عن طريق رصد عناصره، وتشكيلاته، ودراسة ابنيتها من الداخل (وهي عملية نقدية محض) وإنما من خلال تحديد مشكلاتها الجوهرية ذات التأثير الأساس في توليد وتشكيل مجموعة الفروض، والأفكار والأشكال والوسائل وسائر النتاجات المبتكرة، الخلاقة التي تنتظم ـ منذ الوهلة الأولى ـ في مصطلح «الثقافي».

ولا مراء في أن الطريق الأول لن يشغلنا الآن بصورة أساسية وإن كنا مطالبين بارتياده من أجل صيغة العمل الثقافي المشترك، سواء في توصيات هذه الندوة، أو فيما سيعقبها من الدراسة المستمرة لمفهومات وأوجه التواصل الثقافي

(١) هناك مجموعة من الدراسات النقدية/ الادبية من بينها على سبيل المثال: الحركة الادبية والفكرية في الكويت. الحركة المسرحية في الكويت للدكتور محمد حسن عبد الله، والقصة القصيرة في الخليج العربي، ظواهر التجربة المسرحية في البحرين لابراهيم عبد الله غلوم، والمسرح البحريني التجربة والافق لقاسم حداد. وما قالته النخلة للبحر لعلوى الهاشمي. والنثر الادبي في المملكة العربية السعودية للدكتور عبد الرحمن الشامخ، دراسات في القصة السعودية للدكتور منصور الحازمي وتطور الشعر العربي الحديث في الخليج للدكتور ماهر حسن فهمي وغير ذلك من الدراسات التي لا يتسع المجال للاحاطة بها فضلاً عن الدراسات المنشورة في الدوريات المتخصصة.

بين دول المنطقة. أما الطريق الثاني فهـو منطلق هـذه الورقـة، وميدانها الأساس، وذلك لعدة اعتبارات: منها ذلك الاعتبار الخاص بتحديد نهج هذه الوقفة وأسلوب معالجتها لرموز الحركة الثقافية المعاصرة في دول الخليج. ومنها الاعتبار الذي يخلّص هذه الوقفة من الخوض فوق السطح العام دون اختراق جلدة الواقع الثقافي. ومنها الاعتبار الذي يضع المسألة الثقافية لا على أنها واقع كائن، مسلّم بطبيعة عناصره، وأشكاله ونصوصه، بحيث أنه ما علينا إلا أن نقوم بمهمة وصفه كما تفعل لغة التقارير واليوميات. أقول أن المسألة الثقافية واقع حي، تاريخيّ، متحرك لا يتشكل من مجرد الاحداث والابتكارات البارزة أو الرنانة، وإنما يتشكل حتى من الذرات الصغيرة المتناثرة في أجواء البيئة الثقافية، والتي قد لا تدركها المعالجة الظاهرية في كثير من الأحيان. وما من شك في أن النظر إلى جانب «الثقافي» في مجتمعات الخليج المعاصرة على هذا الأساس يستدعي القدرة والجرأة على تحديد المنظومات الفكرية والفنية لواقع الحركة الثقافية، مهما بلغت هذه المنظومات من التعقيد، والحساسية المتوترة، وتحتاج هذه الوقفة أكثر ما تحتاج من المتداخلين مع مقاربتها إلى تصعيد الاستبصار نحو منظومات الحركة الثقافية، والتحديق فيها بعناية تجسّ النقطة أو المركز الملتهب فيها، والذي تتمثل فيه المنظومة الواحدة كمشكلة أو قضية يرتهن وجود وطبيعة جانب «الثقافي» في مجتمعات الخليج بوجودهـا وطبيعتها.

إن محاولتنا في تحديد واقع «الثقافي» في دول الخليج من خلال تحديد مجموعة المنظومات/ المشكلات إنما هي محاولة للانحياز منذ البدء ـ نحو ما هو تاريخي ضد ما هو سكوني أو لا تاريخي. وهي محاولة لايجاد ما يمكن تسميته بالنسق وراء تراكمات الخبرة الثقافية في دول المنطقة، وربما كانت معالجة الواقع الثقافي بهذا المنهج لا تقل ملاءمة، وإصابة عن أي نهج آخر ما دامت مقاصد المعالجة تنحصر في البحث عن صيغة للعمل الثقافي المشترك: ذلك أن إيجاد صيغة من هذا القبيل لا يمكن لها أن ترتكز إلا على طبيعة المنـظومات والفـروض المتصارعـة تناقضـاً وتمايـزاً وتغـايـراً. والفـاعلة في حـركـة المجتمـع

بديناميكية مستمرة قادرة على الفرز، والانتخاب، وخاصة في إطار الانقسام الجوهري بين ما هو من فكر وابداع التحرك الشعبي، وما هو من انفاق وتخطيط التحرك الرسمي. فالتواصل في سياق أي صيغة للثقافة المشتركة لن يكون بكتابة أعمال أدبية مشتركة في ميدان الشعر والمسرح والقصة أو نحو ذلك. كما أنه لن يكون في أي شكل متبسط للتعاون والتبادل بين الخبرات الثقافية، بل إنه بالامكان أن يكون على نحو آخر أعمق وأبعد أثراً. وخاصة حين يتصل مثلاً بمجال تحويل المكاسب الشعبية والحضارية إلى واقع شامل، فاعل، متوثب، قابل للتغيير، واستيعاب جديدات الحياة، واكتشافاتها اليومية ومفاجآتها غير المتوقعة.

وإذا كنت في حاجة إلى مزيد من الإيضاح فإني ينبغي أن أقول بأن النشاط الابداعي المحض لا يمكن له بأي حال من الأحوال أن يخضع لأي صيغة من صيغ العمل الثقافي المشترك (القائمة على التخطيط) لأن خضوعه لصيغة من هذا القبيل ـ تقوم على وجه من أوجه التخطيط، أو على شكل من أشكال الاستراتيجية ـ كفيل بازاحة الكثير من شروط التلقائية، ونزعة التحقق الفردي الملازمة لنشاط المبدع عادة. فالابداع ـ أولاً ـ عملية فردية/ ذاتية مسرحاً كان أو شعراً، تشكيلاً كان أو موسيقى. والابداع ـ ثانياً ـ عملية اجتماعية/ تاريخية، هذا إذا كنا سننظر للعمل الابداعي من زاوية: كيف ينشأ.. أو يبدأ.. أما إذا كنا سننظر إليه من زاوية كيف يشتغل العمل الابداعي.. كيف ينجز.. أو كيف يبلغ.. فإننا في هذه الحالة مضطرون للتعامل معه على أنه عالم مستقل عن الصورة الأولى التي نشأت في ذهن الفنان عند ابداعه للأثر الأدبي أو الفني. ومستقل أيضاً عن الإطار الاجتماعي/ التاريخي الذي تنفست فيه العملية الابداعية برمتها، وعبرت عنه بشكل من الأشكال.

وأستطيع القول أنه ـ ومن خلال الزوايا الثلاث التي يمكن لنا فيها تفسير طبيعة العمل الابداعي ـ لا يمكن لنا إطلاقاً أن نتصور المبدع للثقافة إنساناً يخضع لصيغة مبرمة في التواصل الثقافي أو في العمل المشترك المبرمج ضمن

استراتيجية ثقافية محددة. ولكنا نستطيع أن نتصوره ـ وعلى نحو غير محدود ـ خاضعاً، متواصلاً مع متغيرات التحرك الشعبي، واكتشافات الحراك الحضاري سواء كانت في شكل منظومات منتصرة، أو فروض مبتكرة، أو مشكلات متورّمة، أو خبرات فاعلة، ومتجددة تمثُل أمام مخيلة المبدع لـ «الثقافي» في الكويت تماماً كما تمثُل أمام المبدع في البحرين أو قطر أو الجزيرة العربية. وكأن المبدع هنا لا يتواصل مع صيغة للثقافة كما ينبغي أن تكون (لأن ذلك يتنافى مع طبيعة نشاطه المبدع إذا كانت هذه الصيغة مفروضة عليه من الخارج) وإنما يتواصل مع صيغة الظرف التاريخي الشامل، الذي يجعل الجماعات المتباينة متقاربة في أشكال عديدة من التماثل، والمشاركة في رؤية الماضي والواقع والمستقبل على السواء.

(٣)

نستطيع الآن أن ننتقل إلى جانب أمامي من هذه المقدمة، نأتي فيه على محاولة قوامها أن نحدد مجموعة المنظومات التي تأتلف في داخلها حدود المشكلات والأفكار والمعايير والفروض ونحو ذلك مما يشتمل عليه مركب «الثقافي» الذي يميز المجتمع العربي في الخليج. ولا نزعم أننا في مثل هذه المحاولة نقوم بما لا يمكن أن يداخله الشك والتعديل وإنما نزعم عكس ذلك تماماً، أعني أن جميع ما أفترضه، وألاحظه ينبغي أن يرفد من الحوار ما يكمله، ويعمقه، ويجعله قابلاً للبحث عن أرضية مشتركة للتواصل الثقافي بين دول المنطقة.

يبدو ـ في تقديري ـ أن هناك امكانية واسعة للبحث في خمس منظومات جوهرية تتمثل في التشكيل الثقافي خلال المرحلة التاريخية الراهنة التي تمر بها دول الخليج العربي، والمنتظمة في صيغة «مجلس التعاون» على وجه الخصوص. وهذه المنظومات الخمس هي:ـ

١ ـ منظومة الثقافي السائد والإبداعي المتحرر
٢ ـ منظومة الالتزام والمفاهيم الصلبة

٣ ـ منظومة الثقافة والماضي التقليدي
٤ ـ منظومة الهوّة بين الثقافي الرسمي والثقافي الشعبي
٥ ـ منظومة التنميات المعزولة من الثقافة.

إن هذه المنظومات الخمس تمثل الظرف التاريخي الراهن لأكثر العناصر والأفكار جوهرية فيما هو ثقافي في مجتمع الخليج، لدرجة أن بإمكاننا أن نقف مع تفاصيل متواصلة متصاعدة للكثير من أدوات ووسائل الثقافة من خلال التحليل الأولي لطبيعة تلك المنظومات، كما أن بإمكان هذا التحليل أن يكشف لنا بصورة مباشرة عن جانب كبير من العلاقات السببية التي تقف وراء ظواهر التخلف الثقافي ومشكلاته. أو التي تقف وراء مظاهر العزلة بين مراكز الثقافة في دول المنطقة رغم انتماء هذه المراكز لمنطقة ثقافية واحدة.

وما دمنا قد التمسنا مطالعة الواقع الثقافي من خلال تلك المنظومات فإنا أغنياء عن الدخول في تفاصيل تبحث عن المفهومات النظرية لمصطلح الثقافة، خاصة إذا أدركنا بأن تحليل تلك المنظومات، ومناقشتها في حوار المتداخلين كفيل بتحديد «الثقافة» لا كمصطلح مجرد، وإنما كواقع حقيقي يرتبط بإحدى البيئات العربية (مجتمع الخليج العربي) في مرحلة هامة من مراحل تطورها الحضاري. ومن ناحية ثانية فإن مصطلح «ثقافة» أصبح من الشيوع بحيث باتت عملية تعريفه مسألة مضللّة، إن لم تكن مستعصية، غير ممكنة، وخير للمرء أن يقتحم هذا المصطلح بما يمتلكه من قدرة على الإحساس بحدود هذا المصطلح لا بما يدركه من تعريفات الآخرين، وتحديداتهم الكثيرة، الفضفاضة، يكفي ـ إذن ـ أن نحسّ بما ينتظم في هذا المصطلح من أفكار وقيم وأشكال وعناصر، وأن نكون على يقين بأننا نشعر بمقاربة هذا المصطلح لما نحن عليه في الواقع، ولما يمكن أن نكون عليه أيضاً، دون أن نكون على يقين بأي صيغة من صيغ التعريف الجاهزة لـ «الثقافة». ومن ثم فإننا في إطار هذا التصور لن نتجافى مع الوضع الثقافي إذا نظرنا في منظوماته من خلال الشعر والقصة والمسرح تارة، أو من خلال النقد والكتاب والتراث تارة أخرى. أو من خلال المؤسسات والتشريعات ووسائل الاعلام تارة ثالثة. لأننا في حالة

كهذه إنما ننشغل بالبحث في تاريخية الواقع من خلال مجموعة الأفكار والقيم والمعايير والأحكام الخ . . ويمكن لجانب من هذه المجموعة أن ينعكس في قصيدة أو قصة أو مسرحية، وأن ينعكس أيضاً في تصريح رسمي لأحد الوزراء أو في مرسوم أميري أو في قانون تشريعي سواء بنفس الصورة أو بنقيضها.

وتنطبق الملاحظة السابقة المتجافية مع صيغ التعريف على الجانب المتصل بتحديد «المنطقة الثقافية» التي نرتاد الآن البحث في واقعها الثقافي. فالمنطقة الثقافية هي التي تتجاوب فيها مجموعة من أوجه التماثل، أو التشابه الثقافي، ومثل هذا التصور الشائع في ميدان العلوم الاجتماعية ينطبق بدقة شديدة على دول الخليج والجزيرة العربية باعتبارها منطقة ثقافية لا تقتصر أوجه التماثل فيها على ما هو راهن في هذا العصر، بل أنه يتجاوز ذلك ممتداً مع البعد التاريخي / الحضاري لهذه المنطقة منذ الحضارات القديمة التي عرف بها الشرق. ولذا فإن مجال ائتلاف دول مجلس التعاون في منطقة ثقافية واحدة لا يعتبر صيغة جديدة تبتكرها الأنظمة السياسية في منطقة الخليج، وإنما هي صيغة ثابتة مستقرة تاريخياً وحضارياً على امتداد عصور طويلة، بل أن هذه الصيغة في إطار هذا البعد التاريخي تؤكد على أوجه التماثل والتواصل بصورة أعمق وأكثر لحمة مما تؤكده صيغة مجلس التعاون كما تثبت ذلك الدراسة لكثير من عناصر الثقافة الشعبية (الفولكلور) في دول المنطقة. ومثل هذا الأمر سيجعلنا نلاحق طبيعة المنظومات السابقة في ضوء ما تشع به من تماثل وتواصل، أو ما تثيره من تشابه في المشكلات والقضايا الراهنة دون أن نضع في اعتبارنا لوائح وقوانين صيغة مجلس التعاون التي تمّ اقرارها بين دول المنطقة، لأننا نفترض ـ كما هو واضح ـ إن صيغ التواصل الثقافي المتحققة تاريخياً وحضارياً في هذه الدول تتجاوز وتفوق بدرجات كبيرة الحجم الذي تخطط له السياسة الرسمية.

١ ـ منظومة الثقافي السائد والإبداعي المتحرر

لا يستطيع أي متتبع أو مهتم بالحركة الثقافية في دول الخليج العربي أن

ينكر أن جانباً جوهرياً يميز مقولاتها وأفكارها وقيمها يكاد لا يغادر أغلب ما يتجه إليه المجتمع العربي في الخليج في ميدان الثقافة وخاصة في الشعر والقصة والمسرحية والنقد والفن التشكيلي. هذا الجانب هو تعارض الخلق والابتكار في هذه التجارب الأدبية والفنية مع الثقافة الرسمية في أغلب ما تمثله من مقولات سياسية واجتماعية واقتصادية. ويصل هذا التعارض إلى درجة الصراع والتوتر وفقدان الثقة، فالثقافة الإبداعية من خلال تلك الأشكال الأدبية والفنية تبعث مواقفها وانفعالاتها من تفاعلها الحي مع الواقع، وهي غالباً مواقف وانفعالات تتلبد بمنهج واقعي وتلتزم بأفكار تقدمية، ثورية ربما لا تختلف عن الأفكار السائدة في تيار الواقعية الجديدة في الأدب العربي الحديث[٢] ومن الطبيعي لمثل هذا المنهج أن يستفز البحث عن أوجاع المجتمع وآلام الإنسان ومعاناة الطبقات الشعبية وأن يدفع نحو التعبير عن النقمة على أرباب الاستقلال الاجتماعي والثورة على الأوضاع السائدة في مختلف أوجه الحياة.

لقد قاد البحث الدائب في الثقافة الإبداعية لمنطقة الخليج العربي عن أوجه المعاناة إلى اتخاذ مواقف مستمرة نحو الثقافة الرسمية تعبر عن سخط أحياناً، وتبرم أحياناً وثورة أحياناً أخرى. وفي كل الأحوال لم تسلم هذه الثقافة من النقد الشديد سواء جاء هذا النقد في لهجة مباشرة أو من خلال تصوير ما هو متدهور من أوضاع اجتماعية وإدارية واقتصادية الخ.

وفي مقابل ذلك تنهج الثقافة الرسمية في دول المنطقة نهجاً يتسم بوجهين:

الأول: يظهر موقف المساندة للثقافة والإبداع، ويقدم أوجه الدعم والمساعدة للمشاريع الثقافية الفردية والجماعية، الإقليمية والقومية. بيد أن هذا الموقف يشترط بصورة غير مباشرة أن تتماهى الثقافة الإبداعية في منظومة الثقافة

(٢) يحتك الأدب في الخليج والجزيرة العربية بالأدب العربي الحديث احتكاكاً عميقاً في السنوات الأخيرة. ويتفاعل معه بقوة ممارسةً وتواصلاً عبر الندوات والمؤتمرات والمهرجانات. خاصة وأن الاتحادات الأدبية في كل من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة تعتبر أعضاء فاعلة في مسيرة الاتحاد العام للأدباء العرب.

الرسمية وأن تثبت ابتعادها عن النقد الصارم للواقع وأن تؤكد ولاءها لهذا الواقع كما هو عليه. وفي أحسن الأحوال فإن هذا الشرط يعني أكثر ما يعني حرية هذه الثقافة في نقد ما تشاء إلا أن تنقد الثقافة الرسمية ممثلة في أجهزتها ومؤسساتها وأهدافها ومشاريعها وإنجازاتها الخ.

الثاني: يعلن تشكيكه، وأحكامه الصارمة على الثقافة الإبداعية الساخطة الثائرة سواء في الشعر أو في غيره من الفنون، أو حتى في ميدان الصحافة والإعلام، وقد يتوتر التشكيل فيصل إلى درجة عزل تلك الثقافة عن أي شكل من أشكال الرعاية الرسمية أو يصل إلى درجة توجيه بعض العقوبات المباشرة وغير المباشرة وهو الأمر الذي خلق في الوضع الثقافي الراهن مجموعة من المثقفين الذين يعتقدون أن الثقافة الرسمية تمارس ضدهم الاضطهاد والمصادرة المباشرة لحرياتهم في التعبير عن مواقفهم الوطنية والقومية.

هكذا ينشأ الصراع، وتسيطر المواجهة بين اتجاهين يحركان الواقع الثقافي الراهن في مجتمع الخليج العربي، ويختزلان أبعاده الفكرية والاجتماعية. وقد أثبت التاريخ الطويل لهذا الصراع أن الثقافة الإبداعية ممثلة في تجارب الشعر والقصة والمسرحية والصحافة لم تستطع أن تطرح حلولاً تتمثل الواقع وتباشر ظروفه الممكنة بصورة تستدعي بعض التنازلات السهلة من الثقافة الرسمية. وإنما على العكس، لقد صعدت هذه الثقافة أحلامها إلى درجة أثارت نقمة السلطة عليها، وتخايلت حلولها للواقع المتدهور كما يتخايل المثال المجرد.

مثل هذا الوضع يبعث ـ بدون شك ـ الكثير من حالات القلق والتمزق وعدم القدرة على التمثل السوي للمتغيرات تنعكس جميعها على سلوك الأفراد وعلاقاتهم. سواء كانت مع الداخل أو مع الخارج (السلطة) بل إن تلك الحالات تنعكس على القيم الأخلاقية والاجتماعية المكتسبة، والمعايير والتقاليد التي يتم الاحتكام إليها، والأفكار والفروض التي يتم تشكيلها في بعض عناصر الثقافة.

وأخطر الظواهر التي يمكن الإشارة إليها نجدها في أن منظومة الصراع

السابق تخلق أجيالاً منقسمة على نفسها. إنها تجد نفسها منقادة للتشريعات والقوانين والأخلاق ونظام الكوابح لأن ذلك ـ حسب المقولة المثالية/ الثيوقراطية للثقافة الرسمية ـ يمثل المنظومة المجمعة المنتهية في صيغة الدولة، والتي تجعل الفرد جزءاً ملتحماً بالنظام. بحيث أن شخصيته ينبغي لها أن تنمحي، وتتغيب، لتصبح تعبيراً غير مباشر عن ذات الثقافة الرسمية. وهكذا فإن الأجيال الجديدة تجد نفسها مع طول الوقت ـ متماهية في تلك المقولة، خاضعة لها، في الوقت الذي تعتمل في داخلها حاجات مغايرة، تفتقر إلى إشباع نزعات التحقق الفردي، ومطالب الحرية الفردية.

ولسنا في حاجة إلى إثبات أن الصراع بين الثقافي/ الشعبي والثقافي الرسمي في مجتمعات الخليج العربي واحد من أهم مظاهر الثقافة المعاصرة في هذه المنطقة منذ بدايات القرن الحالي وحتى هذه الفترة، وتعتبر صيغة هذا الصراع امتداد طبيعي لصيغته في المجتمع العربي الكبير، فهي تلخص جميع الأدوار التي مرّت بها الحركة الإصلاحية/ الوطنية منذ أن كانت مرتبطة بحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم إلى أن أصبحت ملتحمة بالتيارات القومية التي تبلورت لها بعض النماذج (تيار القومية العربية في مصر وسوريا والعراق وغيرها).

ورغم أن صيغة ذلك الصراع لم تنحسم للثقافي الشعبي بصورة واضحة ونهائية في مجتمعات الخليج العربي فإن هناك تبلورات عملية لتيار القومية العربية في الأربعينات والخمسينات تقف جنباً إلى جنب مع تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة في زعزعة مقولات الثقافة الرسمية.

فإذا كانت الفكرة القومية قد وجدت لها تطبيقاً عملياً مباشراً في دول عربية فإنها في مجتمعات الخليج العربي تجد أرضاً خصبة تحتضنها وتعتنقها اتجاهاً أساسياً لخلاص المجتمع من التخلف والاستعمار بل أن تيار القومية العربية يبلور أكثر الصيغ الفكرية ملاءمة مع ظروف الواقع الموضوعي لهذه المجتمعات. هو اتجاه يقيم شكلاً من التصالح بين القوى الوطنية والأنظمة الحاكمة وذلك لسببين مباشرين:

الأول: إن تيار القومية العربية منذ الأربعينات لم يطرح تعارضاً مباشراً من الأنظمة السياسية المحلية، وقد ظل القوميون في الكويت والبحرين بوجه خاص يوجهون أعنف الضربات للسلطة الاستعمارية، ولأشكال الوجود الاستيطاني، والتبعية الاقتصادية، ولمظاهر تمزق الوحدة الوطنية في الداخل. ولكنهم لم يوجهوا نقداً مباشراً للأسر الحاكمة. وينعكس ذلك على الثقافة والأدب فالشعراء الذين ألهبتهم القومية العربية أمثال عبد الرحمن المعاودة، وعبد الله الطائي، وخالد الفرج وغيرهم. لم يكتفوا بإضمار مواقفهم السياسية المتعاطفة مع الأسر الحاكمة. وإنما عبروا عن ذلك بصورة مباشرة في قصائدهم التي يلقونها في المناسبات الدينية والوطنية.

إن عبد الرحمن المعاودة في ديوانه الأول «لسان الحال» نموذج يعبر عن هذه الموازنة بين نقد الاستعمار وتمجيد العروبة والتعاطف الصريح مع الأسرة الحاكمة. فحين يحتفى بمناسبة الهجرة النبوية، أو الإسراء والمعراج، يبحث أولاً عن ظلالها وأبعادها في حاضره. فينعى على الحاضر تفككه، وضعفه، وتخلفه. ثم يستنهض الأمة ويخاطب حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد الخليفة بقوله:

يا أيها العاهل الميمون طالعه ... يا وارث المجد من صيد وأسياد
هذي بلادك لا ترجو سواك لها ... لدى الحوادث من عون ومن هادي
لكم أياد على البحرين شاملة ... من حاضرين بها في الناس أوباد
إنا لنرجوك إتمام الجميل بما ... نراه للقوم من خير وإسعاد
فاحفظ لقومك يا مولاي حقهم ... فليس منهم سوى أهل وأولاد
وحقق الله آمال البلاد بكم ... ودمت موئل أقوام وقصاد[3]

ويعبر صدور مجلة صوت البحرين عن ذات الموقف المتوازن بين نقد الاستعمار والتمزق، والتخلف، والتوجه نحو الحكومة بمطالب الإصلاح، والتغيير بعيداً عن أشكال الإستفزاز، والنقد المباشر. ونجد الموازنة أيضاً في

---

(٣) ديوان لسان الحال، عبد الرحمن المعاودة، دار الكشاف، بيروت ص ٢٤.

مواقف الوطنيين الذين دخلوا في صراع مباشر مع مصالح بريطانيا أمثال عبد العزيز الشملان وعبد الرحمن الباكر.

الثاني: إن القومية العربية تدق على عنصر هام مشترك بين قاعدة حركة القوى الوطنية القومية والأسر الحاكمة؛ وهو الموقف نحو العروبة. وذلك أن من الصعب على مثل هذه الأسر وهي تنحدر من جذور عربية أصيلة أن تتنكر بصورة مباشرة لمطالب انتمائها القومي، وهويتها العربية، ومن هنا فقد وجد القوميون العرب في فترة المواجهة السافرة مع الاستعمار خيطاً يشدهم نحو طبيعة الحكم المحلي، فلم يطالبوا بإسقاط هذا الحكم وإنما بإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وطالما استنهضوا نخوة الحكام، وذكروا بأصولهم العربية، وبأمجادهم، وانتصاراتهم الماضية (كما كان يفعل الشعراء وعلى رأسهم عبد الرحمن المعاودة وخالد الفرج).

إن الموقف السابق يؤكد مدى تجذر فكرة القومية العربية في تأسيس المجتمع الحديث في منطقة الخليج العربي، وأرى أن هذا التيار يقف حالياً وراء تخلخل المقولات المتشددة التي كانت تطرح في السابق ضد حركة التحديث والنهوض بالمجتمع، وبالثقافة في هذه المنطقة. لقد خلخل هذا التيار الأرضية الاجتماعية وساهم في تعميق حركة المجتمع، وإذا كانت بعض عناصر هذا التيار قد ضربت بعنف فإن عناصر أخرى وجدت طريقها نحو المشاركة مع السلطة في تكوين الجهاز الإداري للدولة تخطيطاً وتنفيذاً. وقد أفاقت سنوات العقد السادس على ضرورة الاستفادة من دروس الماضي. وأصبح الفرد أسعد حظاً من قبل عندما استتبت له الكثير من الحقوق في التعليم، وبات هذا التعليم يمنحه القدرة على تدريب العقل والبحث عن معاني الحرية وصقل قيمها. وربما كان التعليم ـ بهذه المثابة ـ أحد أهم مكاسب الحركة الإصلاحية/ الوطنية منضافاً إلى بعض المتغيرات الأخرى التي وضحت بقوة منذ الستينات، وخاصة على صعيد تطوير أجهزة الدولة، وتوسيع إداراتها، وتشريع قوانينها. ولكن مما لا شك فيه أن أنضج هذه المكاسب على الإطلاق، وأكثرها أثراً على أوجه الثقافة هو إقرار الحياة الديمقراطية في الكويت منذ عام

١٩٦٣ واستمرارها حوالي ربع قرن من الزمن.

والسؤال الذي ينفجر أمامنا حين نتمثل الصراع السابق يمكن تحديده على هذا النحو: ما هو التشكيل الاجتماعي للحرية الذي تقرّه أدبيات الثقافة الرسمية في مجتمع الخليج العربي. وما حجم انعكاس مفهوماته على أوجه الثقافة الإبداعية؟

إن بإمكاننا معرفة الشكل الاجتماعي للحرية كما تبلوره لنا الثقافة الرسمية إذا ما حاولنا ـ أولاً ـ أن نؤكد أن المقاربة الجوهرية لذلك الشكل ينبغي ألا تخرج عن كونها اتجاهاً إلى إثبات أن الشرط الأساسي لوجود الحرية في أي مجتمع هو إزاحة القدر الأكبر من القيود في حياة الفرد، والقدر الأكبر من مقولات التحريم والأمر والنهي التي تؤثر تأثيراً دقيقاً على طاقة الفرد في الاختيار، وقدراته المتسعة في تشكيل حياته كيفما يريد أن يكون لا كيفما يراد له أن يكون فالحرية ممارسة اجتماعية مرتبطة بطبيعة الإنسان فطرة واكتساباً، وهي أبعد ما تكون عن الأطر الأيديولوجية الصماء بمختلف مناهجها. وأقرب ما تكون إلى السلوك العادي والممارسة المندفعة مع حركة الحياة العادية والمرتبطة باستقرار النظام الديمقراطي باعتباره المعبر الحقيقي عن انتصار تيار الحركة الفردية في المجتمع. والمنظم لحركة تلك الحياة وفق قوانين وتشريعات لم توضع إلا لمجاراة أوجه التحرر ومواكبة جديدات الحياة.

وبصرف النظر عن أية حدود يمكن أن تضعها بعض النظريات الاجتماعية لعملية إزاحة القيود، وأطراح أشكال التحريم والمنع، والتي قد نتفق مع جوانب محددة منها أو نختلف معها ـ فإني أعتقد بضرورة أن تبني قيم الحرية في المجتمع على أساس من الاحترام الكامل للحرية الفردية وذلك نظراً لأنها تنعكس إيجابياً في سلوك الفرد فتختبر إرادته وتصقل مواقفه وخلال ذلك يمكن تكريس قيم الديمقراطية وقوانينها في الحياة اليومية، داخل الأسرة وخارجها. وفي السلوك العادي كما في الممارسة الاجتماعية الخ.

وإذا نظرنا إلى الواقع الثقافي الراهن في إطار التصور السابق فإن أول

استنتاج نسارع إليه هو أن الثقافة الرسمية لم تتفاعل مع شرط الحرية الفردية إلا في حدود ضيقة بحيث بقيت الكثير من متطلباته وضروراته معطلة تجلّت في ضعف إنتاجي شامل يبدأ منذ أن تعمل القوانين والمعايير على أن تضع طاقة الاختيار عند الفرد على الهامش وتنتهي إلى تلك الإشكالية المحددة في عدم استيعاب الثقافة الرسمية لشرط الدخول في المجتمع الحديث.

ومن المهم تتبع بعض ظواهر عدم استيعاب الدخول في المجتمع الحديث ما دمنا قد حددنا سلفاً مبادىء كالحرية والعقلانية باعتبارها الشرط العام لذلك الدخول، إن بعض هذه الظواهر نجدها في الحياة الاجتماعية كما نجد البعض الآخر في الحياة الاقتصادية والسياسية. وهي ظواهر تنعكس جميعها في تشكيل الواقع الثقافي الراهن وليس من الممكن لنا أن نحلل طبيعة تلك الظواهر ذلك أن مجمل أهداف هذه الدراسة إنما تأتي بالتدريج لكشف تلك الظواهر، كما سنرى في استبصار بقية منظومات تأتي بالتدريج لكشف تلك الظواهر كما سنرى في استبصار بقية منظومات الواقع الثقافي الراهن.

وفي سياق البحث عن مفهوم محدد للحرية أو الديمقراطية في الثقافة الرسمية فإننا نجد أنفسنا أمام ضوابط أساسية تضيق دائرة هذا المفهوم إلى حدّ يقود إلى الصدام مع ظواهر التجدد الاجتماعي. وخاصة تلك التي تستدعيها مطالب الحرية الفردية الملتسبة بمطالب حركة المجتمع ونموه.

وأول هذه الضوابط: احترام الطابع المثالي، والثيوقراطي للسلطة باعتباره يمثل واقعاً مصوناً بواسطة القوانين والأحكام. سواء كانت وضعية أو مستمدة من تعاليم الدين. وثاني هذه الضوابط: احترام التحالف القائم بين السلطة والدين، والعالم الرأسمالي الحرّ. وثالث هذه الضوابط: تقييد مبدأ المشاركة في حدود نخبة من الطبقة التجارية، المتصلة اتصالاً مباشراً بإدارة رؤوس الأموال، وحركة الاستثمار. ورابع هذه الضوابط: تنمية شروط الرقابة في التجارة والاقتصاد، والعمل الاجتماعي والإداري والإعلامي والثقافي الخ. وخامس هذه الضوابط: تقييد المبدأ العقلاني. وعدم الحسم به. فالضرورة

تقتضي الأخذ به في كثير من ممارسات الثقافة الرسمية. كما تقتضي أن يترك في مواجهة مع بعض الحركات الدينية التي انشغلت أساساً بتعطيل عمل العقل وأدوات التعليل.

وتنعكس جميع هذه الضوابط على موقف الثقافة الرسمية من الثقافة الشعبية. وخاصة في إطار ممارسات المثقفين في مجال الفكر والأدب والصحافة والبحث والاقتصاد. فالحياة تتطور وتتجدد أمام الفرد بوجه عام، وتتخذ جديداتها حساسية خاصة أمام المثقف بوجه خاص. بحيث تبعث لديه الكثير من التطلعات، والأحلام. التي تتراءى له صيغة مناسبة ضرورية للدخول في المجتمع الحديث. ومن هنا تجلت ردود الفعل في مواجهة المثقف الذي يصوغ مواقفه المغايرة لتلك الضوابط. وقد اتخذت ردود فعل الثقافة الرسمية شكلين أساسيين من المواجهة: أولهما: الإجراءات التقليدية المعروفة للرقابة. وثانيهما: العزل والأبعاد والتهميش.

وبسبب ذلك تشيع في دول المنطقة ظاهرة عزل المثقف عن تولي المناصب الإدارية الهامة. كما تتفاوت صورة إدماجه في مواقع تنفيذ القرار. ففي حين تفسح التجربة الديمقراطية في الكويت المجال للمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للعديد من المثقفين المرتبطين بتيار العمل الوطني/ القومي. تضيق بقية دول المنطقة مجالات مشاركة المثقف، وتقل فرص العمل أمامه، رغم أن كثيراً من مثقفي هذه الدول يعتبرون نماذج وطنية معتدلة. مرتبطة أساساً بتيار القومية العربية، ولا أعتقد أن الانعكاسات الثقافية للضوابط على الحرية تنطبق على مجتمعات دون أخرى في الخليج العربي. وإنما هي ظاهرة ثقافية. لا تميز دول الخليج كمنطقة ثقافية فحسب، وإنما تميز الوطن العربي بأسره باعتباره منطقة ثقافية أشمل وأوسع لنفس الظاهرة. وأنا أقول ذلك رغم أن المجتمع العربي في الكويت قد استطاع أن ينجز مكسباً هاماً في تاريخه الثقافي وهو التجربة الديمقراطية، كما سبق الإشارة إلى ذلك. وهو الأمر الذي يستدعي منا السؤال التالي: هل تعني التجربة الديمقراطية في

الكويت قيام منظومة للحرية مغايرة لما هو سائد في مجتمعات الخليج الأخرى؟

نستطيع أن نقول - من وجهة نظرية عامة - أن إقرار الدستور في أي مجتمع للحياة الديمقراطية قد لا يعني تبلوراً مكتملاً لمنظومة الحرية، وخاصة في إطار فهمنا السابق لها على أنها وجه من أوجه التحقق الفردي، الخالص الذي يسود في المجتمع. وينطبق هذا الافتراض - من الوجهة العملية - على جميع أشكال الديمقراطية في الوطن العربي، فقد أقرّت الديمقراطية في معظم دساتير نظم الحكم في البلاد العربية. ولكن ظل السلطان الأكبر لطبقة محددة نصبت وصايتها ونفوذها على سائر الطبقات الشعبية الأخرى. ولم تُخْلِص سوى لنفسها، بحيث أنها أحالت منظومة الأفكار حول الديمقراطية إلى شكل يدعو إلى انّمحاء شخصية الفرد في مجموع نظام الدولة وفقاً لمقولة أن الحرية تعني الخضوع لهذا المجموع المنظم من القوانين في المجتمع.

وينطبق الاستنتاج السابق على تجربة الكويت الديمقراطية. فهي تجربة تعمِّق شكل التحالف بين الثقافة الرسمية والطبقة البرجوازية/ التجارية التي يحميها الدستور - دوماً - بعبارات مثل: «ألاّ يخلّ ذلك بالنظام العام» «ألا ينافي الآداب» «وفق أحكام القانون» «وفقاً للشروط والأوضاع» «مراعاة النظام العام واحترام الآداب» الخ.. ولذا لم يكن من الغريب أن تكون هذه التجربة عاملاً من عوامل إذكاء العصبيات القبلية/ العشائرية/ الطائفية داخل المجتمع. لأن مراعاة الآداب والتقاليد والمعايير والأنظمة العامة التي هي روح الدستور الكويتي تساعد على عملية الفرز والانقسام في البنية الديمغرافية للسكان. إلى الدرجة التي ساعدت على ظهور ثنائيات ثقافية (ثقافة قبلية - غير قبلية/ ثقافة سنية - شيعية ثقافة قومية/ إقليمية) أصبحت - في الوقت الراهن - تمثل إحدى إشكاليات التواصل الثقافي داخل دول المنطقة باعتبارها مراكز ثقافية. وليس بين دول المنطقة الثقافية بأسرها فحسب.

ورغم الملاحظات السابقة فإن مما ينبغي تقريره هنا أن للتجربة الديمقراطية في الكويت دوراً هائلاً في التطور الثقافي. وأعني بذلك المعنى

الشامل لهذا المصطلح. ويكفي الإشارة إلى أن التجربة المسرحية على سبيل المثال قد أفادت من التجربة الديمقراطية على نحو يفوق جميع التجارب الإبداعية الأخرى في الكويت منذ بداية العقد السادس من هذا القرن، وحتى هذه الفترة. وهذا يعني ـ في تقديري ـ أن التجربة الديمقراطية في الكويت قد تجاوزت ـ في حدود متأنية ـ المنظومة المضادة للحرية الفردية التي ظلت معززة في بقية دول الخليج العربي، موغلة في فرض براهينها، اتكاءً على منظومات الدين والتقاليد والمواضعات والنظام العام الخ.. وإذا كان لا بد من الاستشهاد بجانب من نصوص الدستور الكويتي التي تتميز روحها بالتجاوز المشار إليه فإننا نحيل إلى المواد رقم: ٧ ـ ١٤ ـ ٣٠ ـ ٣٥ ـ ٤٣ ـ ٤٤ من الدستور ففيها اعتراف وإقرار بجوانب هامة من حرية المواطن الفردية.

ويمكن لنا ـ الآن ـ أن نعود إلى البدء في محاولة لوضع خطوط الموقف الراهن لظاهرة التناقض بين الثقافة الإبداعية، والثقافة الرسمية ولعل من اليسير علينا بعد معرفتنا السابقة لموقف الثقافة الرسمية من الحريات ـ أن نكتشف حجم ذلك التناقض القائم في واقع المنطقة الثقافية، وأول ما يمكن أن نقرره هو أن الثقافة الرسمية تهدف دوماً ـ لأن تجعل جميع عناصر الثقافة خاضعة لمقولاتها في ضبط نظام الدولة. وهو هدف لا يمكن تحقيقه على الإطلاق حتى في الدول الاشتراكية التي تنطلق من كون الحريات لا تتناقض مع الضرورات المتمثلة في شكل القوانين الموضوعية التي يدرك الإنسان أسبابها في الطبيعة والمجتمع، ويعي لإمكانية تطبيقها في النشاط العملي.. أقول: أن الافتراض الذي تنطلق منه ممارسات أي ثقافة رسمية في المجتمع حول إمكانية احتواء الثقافة ـ وخاصة في مجال الإبداع ـ افتراض مثالي. لأن الإبداع الثقافي لا يمكن له أن يخضع بصورة مطلقة لمنظومة الثقافة الرسمية. بل أنه لا مناص من أن يتعارض معها على الدوام. ويحفظ لنا تاريخ الفكر الأدبي أمثلة رائعة على أن المبدع حتى في حالة تبنيه الكامل لمواقف الثقافة الرسمية مهما بلغت من الرجعية والاستبداد لا يمكن له أن يبدع إلا ما يمثل المصادقة المخلصة للواقع الإنساني. لا المصادقة للآراء الشخصية المعلنة، كما في حالة الكاتب الفرنسي

الشهير بلزاك[٤]. وبصرف النظر عن مفارقة كهذه فإن الإمكانية واسعة جداً لإثبات الصدق في موقف الثقافة الإبداعية في دول الخليج من الثقافة الرسمية، ذلك إننا ما إن نستعيد الضوابط السابقة للحرية، وما أن نتمثل تطبيقاتها وممارساتها اللاعقلانية في البيئة الثقافية حتى نجد أن الثقافة الرسمية في المنطقة إنما تعمل على إذكاء مزيد من الأشواق، وخلق مزيد من الأحلام حول الحرية. فالواقع الطبيعي يقرر على الدوام أن سلسلة المنع والتحريم المتصلة لا قدرة لها على أن تنسي الإنسان نزعته الفردية التي تعتبر أعز ممتلكاته، وأكثرها اشتغالاً وديناميكية.

افتراض أي ثقافة رسمية في المجتمع ـ إذن ـ لضرورة الاحتواء الشامل للثقافة، والتخطيط لها ضمن نظرية الدولة مسألة تتعارض مع عملية الإبداع، لأن هذا الافتراض إنما ينطلق من ضوابطها السابقة المضادة للحرية. ففي الوقت الذي ندرك فيه جميعاً أن المنظومة الأصيلة للثقافة الإبداعية إنما هي في الحرية، والتفتح والخيال وعدم التسليم بالقيود والشروط.. أقول: في هذا الوقت تصرّ القوانين والتشريعات في دول المنطقة على أن الثقافة ينبغي ألا تكون معارضة لمنظومة الأفكار والمعتقدات المتمثلة لمعايير الثقافة الرسمية عادة. وقد درجت العادة ـ مثلاً ـ على أن تتصدر جميع القوانين الأساسية للمؤسسات والجمعيات والاتحادات في دول المنطقة مادة أساسية مستقلة تنص على شرط عدم التدخل في الشؤون السياسية والدينية. بل إن الدستور الكويتي ينص في المادة (٤٩) على أن «مراعاة النظام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت». وما من أحد يستطيع أن ينكر أن منظومة النظام العام والآداب إنما هي مجموعة الرواسب الثقافية التي تمثل جوهراً للضوابط الرسمية الطبيعية على صيغة الحرية. بل إن الدين والأخلاق والدخول في نظام أي دولة قوام تكوين الأسرة كما تقضي المادة رقم (٩). ونحن لا ننكر على الدولة حقها في الدفاع والحماية عن منظومة الأفكار حول الدين والتقاليد والأخلاق الخ.

(٤) أنظر دراسة جورج لوكاتش لبلزاك في كتابه دراسات في الواقعية الاوروبية، ترجمة أمير اسكندر ـ الهيئة المصرية العامة. القاهرة ١٩٧٢

ولكن الذي نحاول إثباته هو عدم عقلانية الموقف الذي يستلب الثقافة الإبداعية حقها في التناقض مع تلك المنظومة.

ومما لا شك فيه أن واقعاً كهذا لا بد أن يصوغ لنا وضعاً غير طبيعي للثقافة في دول المنطقة. وأعتقد أنه من الممكن صياغة هذا الوضع في فعلين جوهريين يكاد أن يكون كل منهما رداً لفعل الآخر. الأول هو فعل الرقابة، والثاني هو فعل البحث عن الحرية.

يتجلى فعل الرقابة في الوضع الثقافي قوياً، صلباً، متعنتاً، لأنه ينطلق على الدوام من مقولات جاهزة لا يمكن أن ترد أو تقتحم بسهولة مثل مقولات الدين، والأخلاق، ونظام الدولة، ومصلحة الوطن، والتضامن ومسؤولية المواطن ومراعاة الآداب والقوانين العامة الخ.. وبسبب صلابة هذه المقولات وارتكازها على معايير تحكمها أبعاد الإرث العربي فقد قوي دور الرقابة - بالفعل - في حياتنا الثقافية، وبات يمثل عاملاً أساساً في خلق الكثير من مظاهر اللاعقلانية التي تكتنف موقف الثقافة الرسمية من الثقافة الشعبية. ففي السنوات الأخيرة تشهد الحركة الأدبية والفنية تطوراً ملحوظاً سواء في البحرين والكويت والسعودية أو في عمان وقطر والإمارات. وهي الدول التي لم تشهد ظهور بعض الفنون الحديث كالقصة والمسرحية إلا منذ مطلع السبعينات.

ففي قطر تتطور تجربة الصحافة تطوراً تقنياً من ناحية، كما يزداد احتفالها بالبعد العربي للثقافة وخاصة في مكوناتها وتوجهاتها التقليدية من ناحية أخرى وتتطور التجربة المسرحية تحت تأثير اهتمام الدولة الإعلامي وخاصة من خلال تنشيط الفنون ذات الصلة المباشرة بجهاز الإعلام كالتلفزيون والإذاعة. وكذلك الأمر في الإمارات العربية وسلطنة عمان، فقد شهدتا تطوراً ظاهراً في أجهزتها الإعلامية (صحافة، تلفزيون، إذاعة).

ورغم ذلك فإن هذه الفترة ذات الدفق، والزخم الثقافي والإعلامي يتزايد فيها دور الرقابة - فتشترك عدة وزارات في النظر إلى النصوص المسرحية

المقدمة كما تمر الإصدارات الأدبية عادة بنظرة رقابية تقليدية أساسها عدم تحكيم المساحة الممنوحة من الحرية، بل تحكيم النظرة المتزمتة التي يمتلكها ـ عادة الشعور الذاتي بالخوف من تطبيق القانون رغم مصادقته لبعض الحريات والمطالب الفردية للمواطن. ونعتقد أن هذا النظر الرقابي التقليدي يشكل موقفاً خطيراً ومعوقاً ليس للحركة الثقافية وإنما لتطور الجهاز الإداري والتنفيذي في الوزارات ذات الصلة بالخدمات الثقافية أو الاجتماعية.

ويمكن إثبات مزيد من اللاعقلانية في موقف الرقابة حين نطالع للوهلة الأولى قانون المطبوعات والنشر الذي تكاد صيغته وروحه الأساسية تتشابه بين دول المنطقة(٥). ففي هذا القانون يتعاظم دور كل من «الوزير» و«إدارة المطبوعات» في أحكام وضبط فعل الرقابة على أي مطبوع أو مصنّف في جميع مجالات الإبداع. ويقوم هذا الدور ـ فضلاً عن دور القانون الذي يرتبط بأغلب المواد ـ بالأداء الفعال لوظيفة الضبط على الكثير من طاقات الإبداع الثقافي في مجال الطباعة والنشر. واستصدار ثقافة رسمية خالصة، سائدة في المجتمع.

من ناحية أخرى فإن هناك ظاهرتان خطيرتان مستشريتان في المنطقة الثقافية لدول الخليج دفع بها العمل بروح قانون المطبوعات والنشر المشار إليه: **الأولى**: هي تحويل الصحافة إلى جهاز عملي للرقابة على الوضع الثقافي سواء من خلال شخصية رئيس التحرير التي يضع لها القانون شروطاً خاصة. أو من خلال المحررين الذين لا يجوّز لهم القانون العمل إلا بموافقة وزارة الإعلام. **والثانية**: هي تنمية وجود الرقابة الذاتية لدى الكثير ممن ينتج العمل الثقافي. ذلك أن تأكيد العقوبات، والبرهنة المستمرة على ضرورة مراعاة النظام، والقانون والأخلاق، والدين، والمعايير. الخ كل ذلك يساعد في كثير من الأحيان على انمحاء الشخصية الثقافية المستقلة، ويدفع لأن تقتحم داخلها

---

(٥) اعتمدنا على قراءة قانون المطبوعات والنشر في البحرين الصادر بمرسوم بقانون ١٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر.

شخصية النظام نفسه أو فعل الرقابة. وقد عملت هذه الظاهرة عملاً سيئاً في امحال المواقف الفكرية، وتشويه الحقائق الجوهرية لدى مجموعة كبيرة تمارس كتابة الشعر والقصة والمسرحية والنقد. أو تمارس التأليف في الموسيقى والغناء.

أما الفعل الثاني في الوضع الثقافي فيتجلى في أن الثقافة الإبداعية في دول المنطقة تهجس على الدوام بالبحث عن الحرية. إن جميع نصوص الشعر الحديث، والقصة والمسرحية، وكذا النقد إنما تعبر عن الأشواق المتزايدة لمعاني وقيم الحرية. حتى باتت الكثير من الأصوات الأدبية الجديدة تجد البديل لحريتها الغائبة في التعامل مع التقاليد والقواعد الأدبية بمزيد من المتمرد والثورة، وبمزيد من التجريب والإغراق في التطلع إلى نبوءات الخيال الفني، واحتمالاته المتحررة التي لا تحدّها أية شروط أو قيود(٦). لقد صاغ عدد من الشعراء وكذا كتاب القصة القصيرة في البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة مواقف ثورية عنيفة ضد الكثير من منظومات الرواسب الثقافية باعتبارها أركاناً ورموزاً أساسية لفعل الرقابة. أو لمنظومة الثقافة الرسمية وهي مواقف لا تفتقر إلى الأصالة وشروط الإبداع، كما توهمت ذلك بعض الدراسات النقدية الأخيرة(٧). وإنما هي على العكس تستمد أصالتها المتميزة من وقوفها مع ما هو جوهري ضد ما هو ثانوي أو عشوائي. ومن تفتيشها المستمر عما يؤصل الوجود للأشكال الجديدة ضد ما يكرِّس الثبات للأشكال القديمة، ومن انحيازها الأبدي لما ينبع من ذواتنا

---

(٦) راجع على سبيل المثال تجربة الحركة الادبية الجديدة وخاصة عند قاسم حداد وعلي الشرقاوي وأمين صالح في البحرين. وعبد الله الصيخان وجار الله الحميّد وفوزية أبو خالد وعلي الدميني ومحمد علوان وغيرهم في السعودية. وسليمان الفليج واسماعيل فهد اسماعيل وسليمان الخليفي وسليمان الشطي ووليد الرجيب وصقر الرشود وعبد العزيز السرّيع في الكويت. وعبد الحميد احمد وليلى أحمد وسلمى مطر سيف وأحمد راشد ثاني وحبيب الصايغ في الامارات. وسيف الرحبي وأحمد الزبيدي في عمان.

(٧) من بين هذه الدراسات: دراسة د. محمد حسن عبد الله حول القصة في البحرين بين حرية الفن وقيد الالتزام، نشرت في المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت. وكذا دراسة د. نورية الرومي الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتجديد.

المتحررة المرتهنة بالواقع ضد ما يفرض على ذواتنا من قيود وشروط ترتهن بالماضي اللاعقلاني.

وربما كنا في حاجة للإشارة ـ أخيراً ـ إلى أن ظاهرة صياغة الأشواق للحرية في الثقافة الإبداعية الراهنة إنما تدل ـ غالباً ـ على حدود المضمون وإمكانياته عند المبدع، ومهما بلغت هذه الحدود من الاتساع فإن مآلها أن تنغلق في دوائر من النمطية، والرموز الجاهزة، والموتيفات المتكررة. في حين أن ظاهرة صياغة الحرية في أجواء الحرية نفسها ـ وهي الظاهرة التي يندر التعبير عنها في الواقع الثقافي الراهن[٨]. إنما تدل ـ غالباً ـ على حدود العملية الإبداعية برمتها سواء ما اتصل منها بالأشكال أو الأفكار أو الموضوعات. وهي حدود مفتوحة لا يمكن أن يغلقها إلا ناقد أو كاتب قصير النظر. ولعل الظاهرة الأولى هي التي تفسر لنا استفحال أدوات الرمز الجاهز، أو أساليب النمطية المغلقة التي تصل ـ أحياناً ـ إلى درجة الجمود عند بعض الكتاب الناشئين. ومن أمثلة الرموز والأنماط التي أصبح بعض الشعراء والقصاصين والمسرحيين يلصقونها إلصاقاً، ويرهقون بسببها تجربتهم ـ النخلة ـ البحر ـ الأب ـ النوخذة. . . السلطان/ الملك[٩]. . الخ.

٢ ـ منظومة الالتزام بالمفاهيم الصلبة

لقد استطردنا في عرض المنظومة الأولى، وما كنا لنفعل ذلك لولا ادراكنا ويقيننا بأن تلك المنظومة تمثل ظاهرة جوهرية في الوضع الثقافي الراهن لدرجة

---

(٨) من الامثلة القليلة التي تصوغ هذه الظاهرة، ظهور ابطال على خشبة المسرح في الكويت يبشرون بقوة الرغبة في اعتناق قيم الحرية الفردية مثل خالد بطل مسرحية «تقاليد» وفارس بطل «الحاجز» عند صقر الرشود. ومثل ثريا ووليد في مسرحية «الدرجة الرابعة» و «يوسف» في «ضاع الديك» عند عبد العزيز السريّع.

(٩) أنظر دراستنا لانماط الآباء والنواخذة والسلاطين في «المسرح والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي». عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٦.

أنها ستظل تلقي علينا بظلها ونحن نعرض لطبيعة المنظومات الأربع الأخرى. وآية ذلك أن «منظومة الالتزام بالمفاهيم الصلبة» التي نحن بصددها لن تخرج عن كونها إحدى ظواهر القبـول أو التسليم بوجـود الضرورة أو الحتمية الموضوعية جنباً إلى جنب مع الحرية في المجتمع الواحد. ولن نشغل أنفسنا الآن بمناقشة حدود الالتزام بالضرورة الموضوعية لأن مثل هذه المناقشة قد تكون مضللة لأهداف هذه الوقفة، كما إننا قد نستهلك أفكاراً وآراء، ربما وجدت حقها من البحث والتأمل في الحركة الثقافية، وخاصة مع بداية ظهور الحركة الأدبية الجديدة في البحرين تحت شعار «الكلمة من أجل الإنسان» ولكننا ـ بعيداً عن كل ذلك ـ سنحاول إثارة العديد من الشكوك، والتساؤلات حول طبيعة الالتزام بالمفاهيم الأدبية/ النظرية باعتبار ذلك وجهاً من أوجه الاشكالية الراهنة للوضع الثقافي في دول الخليج العربي.

والظاهرة الثقافية التي أمامنا قد ترتبط على نحو مباشر بالمشكلة السابقة التي ناقشنا تفاقمها في إطار منظومة الثقافة والحرية، ولكن ارتباطها هنا لا على أن الحرية مجرد حرية التعبير عن شتى الموضوعات والأفكار التي يتواصل معها الفرد/ المثقف. وإنما وجه الارتباط هو أن الحرية ينبغي أن تكون ذات حضور حيوي داخل الثقافة الابداعية، بمعنى أنها تتجرد عن كونها موضوعاً للتعبير عن الأشواق والأحلام لتصبح منظومة من الأدوات والأشكال التي يتفتح عليها خيال المبدع. فما هو وجه تمثل هذه الظاهرة الثقافية في الواقع الاجتماعي لدول الخليج وفق ذلك المعنى؟

يتلخص التمثل لتلك الظاهرة في أن جزءاً كبيراً من الثقافة في هذه المنطقة إنما يرد بسهولة شديدة إلى نتاج «المفاهيم الصلبة» التي إما أن نستوردها من الثقافة العربية بعد أن تكون قد استهلكت وتهرّأت. وإما إننا نستوردها من الثقافة الأجنبية ـ وخاصة الأوروبية ـ ضمن ما نستورده في سياق نمط التنمية المتبع في مجتمعات الخليج. وهو النمط الذي تسيطر عليه مظاهر الإعجاب، والانبهار بكشوفات هذه الثقافة وتقنياتها إلى درجة أصبح المثقف يجد فيها بديلاً للجوانب غير المكتملة في شخصيته فكأنه يلوذ إليها، ويتماهى

بسيطرتها في إطار الظرف التاريخي للتبعية أو للتخلف الثقافي الذي يعيش فيه. وقد لا يكون من المتسع لنا أن نحدد مصادر المفاهيم السائدة في حياتنا الثقافية ضمن الواقع الاجتماعي المعقد الذي تمر به المنطقة، خاصة إذا أدركنا بأن حركة هذا الواقع تملي أحياناً منظومة «المفاهيم السائدة» وتجعلها بمثابة الضرورة الموضوعية ـ كما يحدث مثلاً في منظومة الأفكار (الأيديولوجية)، التي توجه العمل الوطني لحركة القوى الاجتماعية أو كما يحدث في الصراع بين بعض المعتقدات أو الاتجاهات الفكرية ـ من أجل ذلك فإن البحث عن مصادر المفاهيم السائدة قد يحتاج إلى دراسة مستقلة، مكرّسة للتنقيب عما هو سائد، ثابت في هذا الميدان الثقافي على نحو علمي متأني.

ورغم ذلك فإننا نحتاج إلى التوكيد على عصب الظاهرة المتوقدة وهو أن الثقافة في مجتمعاتنا تبدو وكأنها تبتكر لعناصرها وأشكالها وأفكارها أقفاصاً من المفاهيم السائدة جنباً إلى جنب مع قفص الواقع المسيّج بالقيود والشروط والأوامر والنواهي. ومن مظاهر ذلك في حياتنا الثقافية إننا دائماً ما نختلف حول مفاهيم المدرسة الواقعية اختلافاً غير سوي، أو نختلف حول مفاهيم المدرسة الرومانسية أو المدارس الأدبية الحديثة بنفس الطريقة غير السوية، لأننا ـ غالباً ـ ما نستصدر أحكام الاختلاف في قضايا الأدب والفكر لا كمفاهيم نابضة بصلتها الديناميكية بالواقع، وإنما كمفاهيم جامدة، نمطية، نستبق بها ما يحدث في وضعنا الثقافي الراهن. ونتعالى عليه لدرجة بات لدينا عدد كبير من المثقفين ينتهون إلى عزلة التعالي عن الحركة الثقافية في مجتمعاتنا عندما يجدون الواقع لا يتسع لما استقر لديهم من المفاهيم «السائدة».

ونحن نعتقد أن المفاهيم السائدة منظومة من شأنها أن تقوّض دعائم الحرية/ التلقائية باعتبارها شرطاً إبداعياً في الاساس، وليست شرطاً اجتماعياً فحسب، وبالتالي فإنها يمكن أن تقوّض الكثير من إمكانيات التواصل الثقافي أيضاً. وما ذلك إلا لأننا نرى إلى المفاهيم السائدة على أنها تخطيط ثقافي فكري يرمي إلى احتضان التجارب الابداعية في الحياة الثقافية ليجعلها خاضعة لشروطه وقوانينه النظرية/ الايديولوجية من غير أن يكون هذا الخضوع نابعاً

من «ضرورة» «حتمية» الواقع على الدوام. ولا يستبعد المرء أن تكون عملية كهذه عاملاً أساساً في خلق ظواهر اغتراب مريرة، وبائسة بين اتجاهات وتيارات المنطقة الثقافية الواحدة كما هو حادث في التجربة الثقافية العربية، فإنت لا تكاد تشهد حدثاً ثقافياً «مؤتمر - ندوة - ملتقى الخ» في هذا الوطن إلا وتجد أن سلسلة المفاهيم السائدة قد احتلت شكل الحوار، وجعلته صماً تستبق فيه جميع الأحكام قبل أن تستجلى في الواقع.

إن مآل أي تخطيط نظري/ ايديولوجي للفكر والابداع أن يتناقض مع إمكانيات التلقائية غير المنتهية، وامكانيات تفتح نزعات التحقق الفردي غير المنتهية أيضاً ما لم يضع ذلك التخطيط في اعتباره - منذ البدء - إقراراً بأسبقية الحرية كضرورة داخل الثقافة الابداعية، وخارجها في آن واحد. ولا أتصور أن اعتباراً كهذا يمكن أن يتلاءم مع فكرة التخطيط القائمة - عادة - على النظام والقواعد ومعايير التقليد سواء في استخدام لغة الثقافة، ووسائلها، أدواتها الفنية أو في توظيف الافكار والاساليب.

وأعنف ما تواجهه الحركة الثقافية الجديدة في منطقة الخليج العربي هو صدامها مع المفاهيم المستمدة من المذاهب الأدبية/ الفكرية الكبرى بعد أن سوَّدها المشتغلون بالثقافة، ووضعوها في دوائر مغلقة. والمثال الذي يمكن لي أن أسوقه هنا هو «الواقعية» فالواقعية - في تقديري - ليست مفهوماً سائداً ثابتاً إذا ما احسنّا فهم أساسها داخل العملية الإبداعية لا خارجها، ذلك لأن الواقعية ليست مجموعة معايير وقواعد ثابتة، وإنما هي بمثابة الإحساس بحقيقة الأشياء، وجوهر الأفعال. ولا أبالغ إن قلت إني لا استطيع تعريف الواقعية أو وضع صيغة حاسمة لمجموع معاييرها رغم أني أدرك ما هي الواقعية إدراكاً لا ينقصه العمق. وما ذلك إلا لأني أحس بقيم الواقعية في الثقافة الابداعية لكنني لا أدرك لها سلطة معيارية مقننة لطبيعة الفعل الابداعي. وكأن مجموع قيم الواقعية مبدأ عام في الإبداع لدرجة أني عندما افترض وجود شروط، وقواعد مغلقة فإني في هذه الحالة ألبس الواقعية شرطاً إيديولوجياً قد يكون مستمداً

من الظرف التاريخي الذي اعيشه. وقد لا يكون. ومثل هذه العملية تحول الواقعية إلى مفهوم سائد.

لقد كان أرسطو يؤسس شروطاً إيديولوجية للواقعية في نظرية المحاكاة المعروفة التي بحثها في كتابه «فن الشعر» وكان الرومانسيون أيضاً يسبغون شروطهم لأنهم ما انفكوا ـ أبداً ـ يؤكدون على واقعية تجربتهم الجديدة. وحين تأتي الواقعية سنجد أن كل مجتمع في أوروبا يتميز بشروطه عن المجتمع الآخر، فكانت هناك واقعية في انجلترا، وفرنسا، وفي ألمانيا، وفي روسيا... وهكذا. وفوق هذا كله كانت هناك واقعية طبيعية، ونقدية، واشتراكية، وبرجوازية إلى آخر ذلك من سلسلة الواقعيات. ونحن في الظرف الثقافي الراهن نرث هذه السلسلة الطويلة من الواقعيات التي اختلطت قيمها الفنية بأثر الايديولوجيات المتعاقبة فخلقت حولها هالة من التزمّت والصلابة التي لا يمكن زحزحتها بسهولة. ومن جراء ذلك فإننا نرث أحياناً ما نظنه جوهراً مّا في الواقعية في حين أنه لا يعدو كونه من ركام الايديولوجيات مثل الفكرة التي تعني إن الواقعية هي تجسيد الأحداث الممكنة الوقوع في حين أن الاحداث المحتملة غير الممكنة بل وحتى الأحداث التي تخالف العقل والمنطق ربما تؤسس لقيام موقف واقعي أكثر عمقاً. وقس على ذلك ما هو سائد في حياتنا الثقافية عن الرمز والغموض واللغة والصورة والشكل والمضمون وتقنيات الفنون المختلفة.. الخ.

إن أخطر ما كرّسته المفاهيم السائدة في حياتنا الثقافية المعاصرة هو عدم وضوح رؤية الكاتب/ المبدع. ذلك أن أي تقليد أو قاعدة، أو منظومة ثابتة من الإفكار إنما تعمل على وضع مواقف الكتاب وعواطفهم في دوائر مغلقة، الأمر الذي يحول دون تواصلهم في حوار مشترك، وإني أنظر إلى أي انحياز مسبق للمفاهيم السائدة على أنه مظهر من مظاهر ارتفاع صوت الأيديولوجي/ السياسي، وانخفاض صوت المثقف/ الابداعي في حياتنا الثقافية. وفي ذلك مؤشر على وجود ظاهرتين ثقافيتين خطيرتين:

الأولى: إن المفاهيم السائدة قد تحوِّل منطقة ثقافية بأسرها من كونها ميداناً لإنتاج الثقافة المبدعة إلى كونها ميداناً للاستهلاك والاتباع للشروط السائدة، المستجلبة من الخارج.

الثانية: عدم حدوث توازن بين وضوح مواقفنا ورؤيتنا الايديولوجية ووضوح مواقفنا ورؤيتنا على صعيد الثقافة والإبداع. إن وضوح الأولى غير كاف، ما لم تنضاف إليه وضوح رؤيتنا الأدبية/ الفكرية. وكذا الأمر بالنسبة للثانية، فما فائدة التسليم ـ مثلاً ـ بإمكانيات لا حدود لها لقيام مبدأ الحرية داخل الثقافة الإبداعية ما لم يكن ذلك مترافقاً مع وضوح نظري/ فكري.

٣ ـ منظومة الثقافة والماضي التقليدي

تمثل الأفكار والأشكال التي تنعقد حول الماضي منظومة ثقافية تلعب دوراً كبيراً في عملية وصف وتحليل الإشكاليات الجوهرية في الواقع الثقافي الراهن لدول الخليج العربية، ولعل مما يساعد على وصف تلك المنظومة الملاحظة الأساسية التي ساقها أغلب الدارسين لمجتمعات الخليج العربي، والتي تنحصر في مصطلح «الهوّة الثقافية» التي تقوم على عدم التوازن بين بطء المتغيرات الحادثة في مجال الثقافة غير المادية في مقابل سرعتها الشديدة في مجال الثقافة المادية. والجانب المفيد في تجريد المشكلة على هذا النحو هو ما ينطوي عليه الوصف/ المصطلح من نقد لظواهر التطور التكنولوجي المتسارعة، والتي تنقل بشكل مبتور من حضارة دول الرأسمالية المتقدمة من غير أن يهيأ لها المناخ الاجتماعي والثقافي الذي يساعد على تمثل ردود أفعالها دون أن يتعرض المجتمع للاجهاد والقلق. ومن ناحية ثانية فإن التجريد السابق يكشف عن عمق ارتباط مجتمعاتنا بتقاليد الماضي ومعاييره إلى الدرجة التي جعلته غير قابل للانهيار التام أمام ضربات الثقافة الجديدة التي أتت بها على نحو متسارع طوارىء الاقتصاد والتكنولوجيا.

والمشكلة التي أمامنا لا تنحصر في الصراع بين الثقافي المادي والثقافي غير المادي، وإنما الوجه الاعمق من تأثيرها ينجلي في أن العلاقة الجدلية بين هذين

القطبين قد خلف لنا في فترة قصيرة من الزمن (لا تتجاوز الثلاثة العقود الاخيرة) انقساماً حاداً في كل جزء من المركب الثقافي العام. ففي الثقافي المادي نجد ما يمكن التفاعل معه وفق عملية تمثل اجتماعية بطيئة ومتوازنة، كما نجد فيه ما لا يمكن إلا أن يورث للمجتمع أوجاعاً مرهقة تعثر خطوات النمو بدلاً من أن تدفع بها إلى الامام. وكذلك الأمر مع جانب الثقافي غير المادي - والذي يهمنا أكثر من سابقه - فنحن قد نجد في الماضي ما يمكن قبوله والتسليم به عندما يتناغم مع واقعنا الجديد دون أن يتعارض مع معاييرنا وقواعدنا العقلانية الجديدة أيضاً. وفي نفس الوقت قد نجد في هذا الثقافي ما لا يمكن قبوله والتسليم به إلا مع التضحية الباهظة بذاتنا، وعقلانيتنا في آن واحد.

إن الانقسام يعني أن هناك ثقافة جديدة في مجتمع الخليج بدون شك، وإن تغييرات هائلة أصابت البنى الاجتماعية في هذه المنطقة جعلت بعض الظواهر العقلانية تخترق هيكل النظام الاجتماعي/ السياسي (مثال التجربة البرلمانية في الكويت) وتخترق هيكل نظام الاسرة التقليدي أيضاً (مثال ظهور الأسرة النووية) ولكن لا يعني ذلك أن الماضي التقليدي قد فقد صلابته، بل العكس، إنه لا يزال يستمد الكثير من القوة والصلابة، ويجد له ذرائع يتمكن من خلالها في أجزاء كثيرة من المركب الثقافي، فالماضي التقليدي هو ذريعة الحفاظ على منظومة الثقافة الرسمية التقليدية الراهنة، وذريعة تماسك الأسرة القبلية والعشائرية. وذريعة الإبقاء على الطائفية، وذريعة إطلاق العنان لجميع التشكيلات السلفية/ الدينية، وذريعة كل مايعمل في حياتنا من تقاليد، ومعايير مصدرها الإرث الذي فقد تاريخيته في ثقافتنا الراهنة دون أن يفقد وجوده في زمانها ومكانها.

ويعمل الماضي التقليدي بعد ذلك كله على خلق ردود فعل قلقة، غير متوازنة ازاء ما يطرأ في حياتنا الثقافية من جديد، إنه على سبيل المثال لا يقف عند حد التأثير المعروف بخلق انقسام بين محافظة وحداثة في حياتنا المعاصرة، وإنما هو يُورِّث الأسلوب المحافظ صلابة وتعنتاً يصلان إلى درجة التطرف كما هو حادث في موقف المحافظين على الثقافة العربية الإسلامية التقليدية من

الظواهر الثقافية الجديدة في الشعر الحديث والقصة الحديثة، والنقد الجديد، والفنون التشكيلية والغنائية الجديدة.

وفي مقابل ذلك فإن الأخذ بمفهوم الحداثة على أنه منهج يقع خارج نمط الثقافة التقليدية، ويتوغل في حركة الحياة وجديداتها المندفعة اندفاعاً لا تحكمه المعايير والقواعد الجاهزة.. أقول: إن هذه الحداثة بهذا المفهوم لم تتعافى بعد من أثار ردود الفعل الناتجة من المواجهة غير المتوازنة مع الماضي التقليدي. ففي كثير من التجارب الأدبية شعراً وقصة تبدو أدوات الحداثة بمثابة النمط الجديد الذي لا يتوغل في تقنيات مدهشة وغريبة إلا من أجل تجاوز رقابة الثقافة التقليدية، بسبب ما تتمتع به هذه الثقافة من سلطة وسيادة مؤثرة.

وفي تجارب أخرى نجدها ـ مثلاً ـ في النتاج النقدي والصحافي الذي واكب الحركة الأدبية الجديدة في المملكة العربية السعودية نجد مدخلاً آخر للحداثة يتميز بكثير من القلق وعدم التوازن من جراء سلطة حجم الماضي أمامه. وهو أن ارتفاع صوت الحداثة في السنوات الخمس الماضية في الأدب السعودي الحديث وخاصة في مجال النقد إنما يرتكز على تبعية نظرية شبه مطلقة لجديدات البنيوية والألسنية الأوروبية. فقد ظلت أداة أصحاب الحداثة التنظير لا الممارسة. وكان هذا التنظير بطبيعة الحال يقود بعض التجارب الرصينة لأمثال: الدكتور عبد الله الغذامي، وسعيد السريحي إلى صدامات مباشرة. تتسم بالحساسية الأيديولوجية التي يصعب أن نتجاوز ـ من خلالها ـ مقولات ثقافة تقليدية موغلة في الماضي.

إن هذا يعني بالضرورة ـ إنْ الأخذ نظرياً فقط بالحداثة إنما هو منهج خاطىء. فالحداثة أسلوب شامل في الحياة، ومن هنا فهي ترتبط بالممارسة قبل أن ترتبط بالنظرية. ومن الممكن لمجتمعات تقليدية يسيطر عليها الماضي أن تتقبل الحداثة جزئياً. شريطة أن يكون ذلك نتاجاً للممارسة الثقافية، وليس مجرد دعوة نظرية لاهثة وراء تطبيقات غير واضحة.

وليس هناك شك في أن ما يجري للحداثة في الحركة الأدبية في المملكة

العربية السعودية إنما ينذر بنهاية طبيعية لأي معركة غير متكافئة. يكون فيها الماضوي سائداً في نمو الحاضر، والحداثوي طارئاً، عابراً.

إن الاستنتاج الذي لا يحتاج إلى كبير عناء من أجل الاثبات ولا يقتضي كبير ابتعاد عن حقيقة الواقع الثقافي هو أن المجتمع العربي في الخليج لا يزال مجتمعاً محافظاً بكل ما في هذه الكلمة من معاني. الأمر الذي يعني لنا أن الثقافة ـ باعتبارها مجموعة من القيم والأفكار لا تزال تنبع من الداخل/ المحافظ، لا من الخارج/المتحرر. فالنظام الاجتماعي المحافظ الذي نحن عليه لا يدع قيم الثقافة تنبع من الحاجات المتجددة والاحلام، والتطلعات الذاتية الامامية، ولكنه يجعلها تتكرس، وتسود بما نرتهن به من أوامر ونواهي. ومن أحكام ومعايير ثابتة. وكأن الثقافة قد تركت عرضة لأن تتخلق بمنطلقات خارجية تستقل بعالمها عن عالم المجتمع المحلي/ الطبيعي، أعني منطلقات الدين والتحريم، وأحكام التقاليد والثقافات الداخلية المتمفصلة، وهو الأمر الذي يخلّف ركاماً هائلاً، بل ومظلماً من الكوابح والممنوعات المتعارضة ـ دوماً ـ مع جميع أشكال الحرية الفردية والمهددة ـ دوماً ـ بجميع أشكال العقوبات الاجتماعية .

إن الواقع الاجتماعي/ السياسي/ الاقتصادي يكفل للماضي التقليدي أن يستمر. بل إن الثقافة الرسمية في مجتمعات الخليج تفرض على المجتمع ـ بوسائل غير مباشرة ـ أن يتعامل مع ذلك الماضي على أنه ثقافة مستمرة، متواصلة مع ما نحن عليه في الواقع الراهن. ويمكن الاستدلال على وجود مثل هذا الفعل من خلال وسائل الضبط الرسمي التي تنتهجها الثقافة الرسمية وخاصة في ميادين التعليم، الجامعة، الاعلام، القضاء، الادارة، الآداب العامة. وتمثل الميادين الثلاثة الأولى (التعليم ـ الجامعة ـ الاعلام) محاور رئيسية في عملية الضبط المرتكزة على منظومة الماضي التقليدي، ويبدو لي أن رؤية واضحة لأسس العمل الثقافي المشترك لا يمكن لها أن تكتمل ما لم تنطلق من دراسة تلك المنظومة في هذه المحاور الثلاثة. إن دراسة أفكار ومعايير الماضي التقليدي في تلك الميادين برؤية منهجية، علمية، إنما هو مقدمة أساسية

لضرورة هامة تعد سبيكة العمل الثقافي المشترك وهي ربط ميادين التعليم/ الجامعة/ الاعلام ببرامج التواصل الثقافي بين دول المنطقة.

ولا يمكن لنا أن نقف ـ الآن ـ بدقة شديدة على حجم منظومة الماضي التقليدي في التعليم أو في الجامعة أو في الاعلام لأن ذلك مجال ينبغي التوفر من أجله بكافة أدوات الدراسة الميدانية. وهو ما لا طاقة لنا به رغم ضرورته كما أشرت منذ قليل. وكل ما يمكن أن نسوقه هو مجرد الافتراض الذي نذهب إليه من أن حجم الماضي التقليدي في تلك الميادين كبير جداً، يعكس نفس الصورة غير المتوازنة التي تلخصها مشكلة «الهوة الثقافية» إن الكتب المقررة في المدارس، والمقررات الجامعية، ودورات البث في الاذاعة والتلفزيون والصحافة المدمجة في عملية التوعية الرسمية . كل هذه مجالات لا يغادرها زخم الماضي التقليدي، وإنما يشملها لدرجة يحيلها إلى أكثر الأصوات الداعية إلى عبادة الماضي في ثقافتنا المعاصرة.

٤ ـ منظومة التنميات المعزولة عن الثقافة

تقودنا المنظومة السابقة إلى طرح اشكالية الفصل المستمر بين سلسلة التنميات في المجتمع العربي في الخليج، والتي تبعث بصورة أساسية من النظرة الأحادية المستمرة لمفهوم التنمية، تلك النظرة التي جعلت التخطيط الرسمي في دول المنطقة يلهث وراء خطط تنموية متمفصلة عن التخطيط الشامل للتنمية الوطنية (النهوض الشامل بالمجتمع) ولست أبالغ إن قلت بأن مصدر ذلك ليس في مجرد سوء الفهم لعملية التنمية، وإنما في تبعية حركة التنمية في مجتمعاتنا لمطالب العالم الرأسمالي بدلاً من أن تكون ملبية ـ أساساً ـ مطالب الواقع الاجتماعي المتخلف وحاجاته التي لا تكف عن التوسع والاطراد. وكأن قيادة المؤسسات، وحركة النمو قد أسلمت على نحو غير مباشر لنفس العالم المتقدم الذي كان يستعمرنا من قبل في عقر دارنا. وما من شك في أن واقعاً كهذا لا يجعل من ذلك العالم المتقدم نموذجاً «مسبقاً» لمجتمع متطور تحاكيه سياسات دول المنطقة في إطار مشاريع التنمية، وإنما يجعل منه مهيمناً، متحكماً

ويجعل مجتمعاتنا في تبعية مستمرة لاستراتيجية رأسمالية محكمة، ندفع ثمنها باهظاً ويربح الغرب وراءها الكثير. إن سياسات التنمية الاقتصادية مثلاً قادت مجتمعاتنا إلى أزمات اقتصادية خانقة. خاصة في العشر سنوات الأخيرة. وقد تلقى ضرباتها المواطن البسيط قبل المواطن «التاجر» فضلاً عن إن التنمية الاقتصادية تركزت حول الانفاق غير المنتج في معظمه، لأنها اتجهت ـ غالباً ـ إلى توزيع الثروة عن طريق استحداث وظائف حكومية لأكبر عدد من المواطنين كما تذهب إلى ذلك إحدى الدراسات الاجتماعية[١٠] والتنمية في مجال التربية والتعليم امتدت مع تغذية الاتجاه غير المنتج، وأمدت المجتمع بأعداد كبيرة من المتعلمين الذين لا تحتاج الدولة إلى قدراتهم إلا في نطاق التوزيع السابق للوظائف الحكومية.

وتنعكس التنميات المتمفصلة على طبيعة الأفكار والقيم والعناصر المتوالدة في انتاج الثقافة، أعني أن المجتمع ينتج ما يمكن تسميته بسلسلة من الثقافات الهامشية. فالطالب في المدرسة أو الجامعة يتلقى دروسه. ويحفظ مقرراته دون أن يجد فيها إمكانية توظيفها وتطبيقها على نحو منتج، وخلاق في حياته العملية والأسرية. والمواطن يواجه مشاكل يومية فظة في الوقت الذي تحاصره شبكات الإعلام الرسمي (إذاعة، تليفزيون، صحافة) وتلقنه الدروس إما حول تمجيد الماضي، وإما حول تزيين السائد، والإشادة بانجازاته الحضارية، وإما حول الانبهار بصورة العالم المتقدم. والتنمية الاقتصادية ـ نتيجة عدم انتهاجها العدالة في التوزيع ـ تعمق أشكال التناقض الطبقي، فتدفع بطبقات إلى الأمام، وتيسر لها كل السبل للاثراء، والدخول في مجتمع الرفاهية في حين تنعزل الطبقات الشعبية، وتنكفيء منشغلة ببؤسها الاجتماعي.

وربما كان للتنمية الاقتصادية نصيب الأسد في الانتكاس بالثقافة الوطنية، والحط من شأنها، فمن خلال أجوائها اللاهثة وراء الإثراء خرجت

---

(١٠) أنظر: د. محمد الرميحي معوقات التنمية الاجتماعية في مجتمعات الخليج العربي، شركة فاطمة للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٧٧ ص ١٦.

أصوات الاحتجاج على البعد الثقافي في التنمية انطلاقاً وراء المزاعم التي ذهبت إلى أولية الاستثمار، الصناعة، التجارة على جميع أشكال الابتكار في الفكر والأدب والفن. والحال إن سياسات التنمية الاقتصادية التي اقتصرت على مجالات توزيع الثروة النفطية. وفتح مجالات الاستثمار وتحويل المجتمع المحلي إلى سوق استهلاكية تهدد حياتنا بالجمود والتوقف حتى عن مجرد التفكير البسيط فما بالك بالعمل الخلاق. أقول: إن هذه السياسات أنبتت في السنوات الأخيرة ثقافة مغتربة قوامها العناصر التالية:ـ

* الانفصال عن أسس الوعي القومي، وروح الثقافة الوطنية انفصالاً يصل إلى درجة تنكر الأجهزة والمؤسسات الرسمية لتشكيلات الثقافة الجديدة في ميدان الشعر والقصة والمسرحية، واعتبار أصواتها عابثين بالأدب متطفلين عليه وقد ترجمت وسائل الاعلام الرسمية هذه النظرة بتعتيمها التام على النتاج الأدبي الجديد، وبتضييقها مجالات نشره، وسبل توزيعه وخاصة في الصحافة اليومية.

* استغلال الفنون والآداب استغلالاً سيئاً لصالح نمط الحياة الاستهلاكية هذا الاستغلال عطل الاشتغال بالابداع اشتغالاً جاداً، وفتح جميع الأبواب للقرصنة والاختلاس من الثقافة الشعبية أو من ابداع الآخرين أو لانتاج ثقافة متآلفة مع نمط الاستهلاك، ومتواصلة معه. فالأغنية المحلية تغزو الفولكلور دون قيود أو قوانين تحمي الموروث الغنائي من التمحل بنمط الاستهلاك. وكذا وسائل الاعلام التي وجدت في هذا الميدان مادة إعلامية سهلة تغطي بها قصورها الشديد عن أي خلق أو ابتكار. والمسرح تركبه موجة الاستهلاك فيتحول من فرق «الهواة» الأهلية إلى مؤسسات خاصة/ تجارية تجعل شغلها الأساس في اعداد «وصفة مسرحية»، تناسب ذوق المستهلك سواء في صالة المسرح أو أمام أجهزة الڤيديو والتليفزيون، وجرفت هذه الظاهرة الدعوة الجادة للاهتمام بثقافة الطفل فأغرت مجموعة من المسرحيين لاقتحام تجربة مسرح الأطفال ـ خاصة وإن الكتابة للأطفال تكتنفها سهولة ظاهرية ـ وأصبحنا في بضع سنوات ننتج ظاهرة مسرحية لا تنافسنا فيها أية دولة عربية

أخرى. وقد أفسح نمط الاستهلاك في حياتنا الطريق لنمو هذه الظاهرة بشكل مثير للذعر، حيث استغلت فيه امكانيات الأطفال بعشوائية، واستغلت فيه الكثير من أشكال النمطية الجامدة في التراث (أغلب مسرحيات الأطفال تعتمد على صياغة حكايات أو أجواء مستمدة من التراث العربي). واستغلت فيه بعض القيم التربوية فعرضت في إطار هذه الظاهرة لا على إنها أهداف مدروسة بعناية، وإنما على إنها وسائل تزخرف الاستعراض الاستهلاكي الفج.

* عزلة الكتاب عن السوق الاستهلاكية. لأن الكتاب واحد من رموز الثقافة الوطنية المحلية والقومية التي ترفد من الاتجاه المضاد لنمط التنمية المفروضة علينا من الخارج. ولذا فقد حاصرته أدوات هذه التنمية بمزيد من استعراض ظواهر النمو الاقتصادي، وبمزيد من الاحتفاء بآلات الاستهلاك والترويج لكشوف التكنولوجيا البصرية. وقد بات الكتاب يواجه بنفس الحواجز التي تفصل بين سلسلة التنميات المعزولة عن الثقافة. فالظاهرة الاستهلاكية تتحول تدريجياً نحو أن تكون حرباً على إنتشار الكتاب سواء عن طريق الترويج المحموم للأجهزة الالكترونية؛ أو عن طريق انغمار الفرد بأجهزة الاتصال التكنولوجي (الڤيديو - الكمبيوتر) وابتعاده كلية عن الانشغال بالقراءة مما يحول دون طلب الكتاب في السوق الاستهلاكية.

* تكريس الاعلام الرسمي لسياسات التنمية المعزولة عن التنمية الثقافية فالاعلام في مجتمعات دول الخليج يلبي مطالب نمط الاستهلاك الذي يغمر حياتنا، ولكنه لا يلبي جزءاً من إحتياجات المواطن لإشباع نزعاته الفردية في تنمية مواهبه وقدراته وامكانياته في الخلق والابتكار. ويكفي للمرء أن يقف مع تبويب أي صحيفة محلية في دول الخليج العربي ليكتشف بسرعة الحجم المتزايد للإعلان ولثقافة الاستهلاك، والحجم المتناقص لثقافة الاشباع لحاجات الخلق، كما إن أي دراسة أولية لنوعية برامج التليفزيون والإذاعة حقيقة بأن تستنتج - بسرعة - الشكل المتدهور للثقافة في شبكة الإعلام الرسمي.

وجملة الأمر إن هناك ظواهر كثيرة خلقتها سلسلة التنميات المعزولة لا نساعد - إطلاقاً - على خلق الظروف المواتية لنمو المواهب، وإنما تساعد على

خلق ثقافة متمحلة، مختلسة، لا أهمية فيها للجهد الفردي/ الفطري، ولا حاجة بنا لاستعراض الأجواء الفقيرة التي لا تتواشج مع ظهور أي موهبة، فهي كثيرة. وتتردد الدعوات إليها منذ فترة طويلة دون جدوى، وهي تبدأ من الحاجة إلى إنشاء المراكز الثقافية وصالات العرض (للمسرح والموسيقى والرقص) والمكاتب العامة، ومراكز التوثيق والبحث وتنتهي بالحاجة إلى إثراء الجو الثقافي العام عن طريق توظيف امكانيات ومهارات الوعي القومي/ الوطني في الداخل وإعطاء رموزه الموهوبة حريتها الكاملة في التفتح والخلق.

إن أعمق ما افتقرت إليه حركة التنمية في مجتمعات الخليج العربي هو توظيفها لامكانيات الوعي القومي والثقافة الوطنية، إنها - حقيقة - تغافلت - بوعي - عن إدخال هذا الجانب في حسابات الاستراتيجية التنموية لأنها لم تكن تستهدف تحويل التنمية إلى حركة شاملة تنهض بالمقومات الحضارية وبخصائص الشخصية المحلية الواعدة بالخلق والانتاج.

٥ - منظومة الهوّة بين الثقافي الرسمي والثقافي الشعبي

ربما صبّت المنظومات الأربع التي عرضنا لها فيما مضى في نهر واحد يوشك أن يغمس مجمل تفاصيل ومعطيات الوضع الثقافي الراهن في توكيد الهوّة المتحققة على نحو ظاهر بين الثقافي الرسمي والثقافي الشعبي، ذلك أن التناقض بين الحرية والسلطة، وبين الثقافة والماضي التقليدي وبين السائد والمغاير، وبين الثقافة والتنميات المعزولة إنما يؤكد على وجود ازدواجية ثقافية قوامها الانفصال التام بين مصادر وخصائص وقيم الثقافة الرسمية، ومصادر وخصائص وقيم الثقافة الشعبية.

ونحن نذهب إلى أن المصدر الأساسي للثقافة الرسمية - كما سبق الإشارة إلى ذلك - عبارة عن مجموعة من الرواسب الثقافية التي عوجلت بنمط التحديث الغربي، الذي لا يمس صميمها بشيء من التغيير الهام، في حين أن المصدر الأساسي للثقافة الشعبية هو الذات الفردية/ الجماعية المتحررة المنطلقة من حاجات التجدد الاجتماعي. ومن ثم فإن هذا التناقض يرسم في وضعنا

الثقافي الراهن مؤشراً واضحاً لامكانيات التواصل الثقافي، بل إنه ربما يساهم في إمكانية تحديد خصائص العمل الثقافي المشترك بين دول المنطقة أيضاً، إننا نرى أن ثقافة ترتكز على قاعدة صلبة من الرواسب الثقافية لا يمكن لها بحال من الأحوال أن تنظر بعقلانية لأهم شروط التواصل الثقافي وهي: التفتح والتخلي عن المعايير القبلية المغلقة وأشكال السلفية والتبعية، وهذا ليس محض افتراض. وإنما هو تقرير لحقيقة واقعة متمثلة في حياتنا الثقافية تمثلاً قوياً. وأقوى مظاهر هذا التمثل هو أن أدبيات الثقافة الرسمية في دول الخليج لم تفصح حتى الآن عن حدوث «تجاوز» حقيقي يجعلها قادرة على الدخول في تجربة من تجارب التواصل السياسي والاقتصادي والثقافي دون أن يتهدد هذه التجربة الكثير من العقبات التي تصل إلى حد يقوّضها (تجربة اتحاد الامارات التسع) ذلك أن الرواسب الثقافية أطلقت بين دول المنطقة شعوراً عارماً بالاستقلال. وقد استغل هذا الشعور من القوى الخارجية استغلالاً سيئاً الأمر الذي خلق في هذه المنطقة الثقافية مجموعة من الاستقلالات يسعى كل منها إلى الاكتفاء بذاته والاكتمال في شكل الدولة الحديثة.

وأسوأ ما قاد إليه هذا الوضع هو انعكاس التجزئة السياسية على البيئة الثقافية بحيث ما عادت البحرين أو الكويت أو السعودية أو قطر أو الامارات أو عمان مراكز ثقافية لمنطقة حضارية واحدة، وإنما أصبحت مناطق ثقافية مستقلة رغم أن النظام الإجتماعي ينكص في كل منها إلى رواسب ثقافية مشتركة. لقد صار في هذا الخليج العربي شعب بحريني وثقافة بحرينية وشعب كويتي وثقافة كويتية وشعب قطري وثقافة قطرية الخ.. وكأن فعل «الثقافي الرسمي» يتجه إلى تعميق وجود الاستقلالات معزولاً بعضها عن بعض تماماً كعزلتها عن الثقافة الشعبية، ولا يمكن التنبؤ الآن بإمكانية اختراق حدود العزلة وعدم التواصل لأن المحافظة على مثل هذا الواقع لا يمكن مقابلته أو وصفه إلا بنزعة المحافظة على طبيعة النظام الاجتماعي/ السياسي الراهن.

أما مؤشر التواصل والتفاعل على مستوى «الثقافي الشعبي» فيبدو على عكس ما هو حادث مع «الثقافي الرسمي» أن تعاظم الشعور بالاستقلال لا

يقابله إلى تعاظم الاندماج والتواصل في الثقافة الشعبيـة، ومصدر ذلـك شخصية المنتج لهذه الثقافة، أعني أنها الشخصية العربية في دول المنطقة بكل ما يعبر عنه وعيها القومي، وثقافتها الوطنية من قيم، وعادات وتقاليد. ومعتقدات، وحكايات، وأفكار الخ . . كل ذلك يصوغ لنا شخصية واضحة تستمد معالمها وخصائصها من حركتها التاريخية، فقيمها وأفكارها في الثقافة مستقلة بما هو حيوي/ ديناميكي في وعيها القومي وشعورها الوطني وليس بما هو مترسّب في أعماقها من ركائز الماضي.

إن الثقافي الشعبي في دول المنطقة يمثل الواقع اليومي الذي تتجسد فيه منطلقاتنا الذاتية/ التلقائية والذي يرفض جميع أشكال التجزئة، ولا يستطيع أحد أن يضع من الكويت ـ مثلاً ـ حدوداً زمانية/ مكانية ثابتة للغناء والرقص الشعبي (الصوت، النهمة، السامري، المراداة الخ . . .) كما لا يستطيع أحد أن يضع من البحرين أو من قطر حدوداً لزمان ومكان القصص الشعبي أو الأمثال أو الألغاز أو «السوالف الشعبية»، أو المعتقدات والتقاليد إلى آخر ذلك من عناصر الموروث الشعبي التي تتجافى تاريخيتها مع الحدود السياسية المشيدة في واقعنا المعاصر. وبسبب ذلك فإن (الثقافي الرسمي) لم ينظر إلى الثقافة الشعبية إلا على أنها مجال للتسلية، وتعويض الفراغ الكبير في مادة الثقافة الإعلامية، الأمر الذي يجعلها تقدم تلك الثقافة بعيداً عن أهدافها القومية/ الوطنية على الدوام.

استنتاج من أجل صيغة العمل الثقافي المشترك

الواقع الثقافي الراهن في دول الخليج العربي يفضي باسلوب النفي والاثبات إلى كثير من الاستنتاجات الاساسية التي تساعد في عملية البحث عن صيغة العمل الثقافي المشترك. وقد كنا ـ منذ البداية ـ نستهدف من عرض، وتحليل الوضع الثقافي الراهن في سياق المنظومات الخمس أن نجعل من أي استنتاج نتوصل إليه نابعاً ـ بالضرورة ـ من معطيات الواقع الثقافي، ومن رموزه، وقيمه المتمثلة فيه طوال الفترة التي دخل فيها المجتمع في الخليج

العربي مرحلته الحديثة بكل ما فيها من تحديات التحديث والتنمية والتغير والتخلف .

* أول ما نسارع إلى توكيده في سياق هذا الاستنتاج هو أن مفهوم العمل الثقافي المشترك كصيغة من صيغ التواصل لا ينبغي أن يوضع في قالب تلك الفكرة الضيّقة التي تجعل منه مجرد اتفاقيات مكتوبة، موثقة بين الوزراء والمسؤولين بجملة من التأكيدات على ضرورة إقامة المشاريع الثقافية المشتركة أو نحوها. وإنما التواصل الثقافي أكثر ديناميكية من مثل هذه الفكرة، إنه تحويل المكاسب القومية/ الوطنية إلى مشاريع عملية يلمس المواطن إمكانياتها في اطلاق طاقاته وتغيير حياته[11]. وهو قدرة متطورة على الاستفادة مما هو تاريخي / خصوصي في حياة المجتمع سواء عن طريق تفجير ما فيه من طاقات الخلق والابتكار التي ينبيء بها لمصلحة شعب المنطقة بأسره، وليس لمصلحة طبقة محددة ببعض الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، او عن طريق توظيف ما هو تاريخي/ خصوصي مشترك في إزاحة جميع الاثار الانفصالية، كأن تتحول الاستقلالات المتعددة إلى استقلال واحد، وكأن تتجه العملية الإعلامية إلى التكامل في إطار استراتيجية إعلامية موحدة، وتتجه وسائل الاتصال إلى القضاء على حواجز الماء والصحراء[12].

* لا يمكن أن تقوم قائمة للعمل الثقافي المشترك إلّا تحت مظلة الاتجاه

---

(١١) يمكن أن نعتبر مشروع الجسر الذي يشيّد حالياً بين السعودية والبحرين مثالاً فصيحاً على ما أذهب إليه. أعني أن هذا المشروع يعمل بصورة مباشرة على تحقيق مفهوم التواصل الثقافي كما تشير إليه استنتاجات البحث.

(١٢) يمكن القول أيضاً أن الكثير من امثلة التواصل الثقافي في المنطقة العربية نتاج لما تحقق من المظاهر المشتركة في التوحيد بين الانظمة العربية منذ بداية الستينات، فالوحدة بين سوريا ومصر (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) هي التي انتجت وحدة المناهج التربوية والكتب التعليمية والتماثل في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي يقضي بتوحيد التشريعات التربوية. وكذا ظهور مؤسسة الاتحاد العام للادباء العرب ونحوها من اشكال العمل المشترك في الثقافة العربية.

الجاد للأنظمة السياسية نحو تنمية سياسة قوامها: القضاء على الطابع الانفصالي للاستقلالات الوطنية التي فرضت علينا من الخارج دون أن يكون لذاتنا دور في صنعها. وكذا ازاحة الكثير من الرواسب الثقافية التي ترتكز عليها «نظرية الدول المستقلة» في المنطقة لأن الكثير منها يدخل الثقافة الرسمية لهذه الدول في اشكالية التخلف الثقافي. فضلاً عن أن هذه الرواسب الثقافية (تقاليد، عادات، معايير، سلفية الخ..) تمثل معوقاً رئيسياً لعملية التواصل الثقافي كما سبق الاشارة إلى ذلك.

* العمل الثقافي المشترك يتناقض مع سلسلة التنميات المعزولة عن التنمية الثقافية، ولا يمكن للمرء أن يتصور قيام خطة عقلانية للتواصل الثقافي في ظل الفوضى التنموية التي نلهث وراءها من غير ضوابط ودراسات حقيقية لجدواها في النهوض الشامل بالمجتمع. إن الارضية الطبيعية للعمل الثقافي المشترك هي نظرية التنمية الشاملة التي تستهدف النهضة بالانسان والمجتمع بأسره، والتي تؤسس فرص العدالة والمساواة لجميع المواطنين من أجل بحث حياتهم بمعطيات حركة التنمية: دون أن تكون هذه المعطيات نعمة أو فضلاً من أحد على طبقة محدودة كما يحدث الآن في سلسلة التنميات المتمفصلة.

* أعمق ما يمكن أن يرتكز عليه البعد السياسي في التنمية الشاملة هو الاستفادة من نموذج التجربة الديمقراطية في الكويت، فهي مكسب حضاري/ ثقافي كبير في المنطقة العربية. وليس في دول الخليج العربي فحسب، وقد تكرست هذه التجربة في مجتمع لا تفترق مراحله التاريخية عن المراحل التي مرت بها البحرين والامارات وقطر رغم التفاوت النسبي في التبكير والتأخير لبعض متطلبات التنمية. ويعتبر الأخذ بهذه التجربة، أو الاستفادة منها في توحيد النظام السياسي بين دول المنطقة ركيزة هامة للعمل الثقافي المشترك: لأنه وسيلة حيوية للاقرار بدور الحريات في اطلاق مواهب الخلق والابتكار وفي تواصل الافكار والقيم دون شروط التعنّت والتزمت.

* وأعمق ما يمكن أن يرتكز عليه البعد الاجتماعي في التنمية الشاملة هو

تكريس مبادىء الحرية، والاعتراف بحاجة الفرد إلى قدر كبير من امكانيات التحقق الفردي لكي يكون قادراً على أن يبدع ضمن حاجات التجدد الاجتماعي والحضاري التي تنبض بها الذات الانسانية دون أن تأبه للحدود والحواجز سواء بين طبقة اجتماعية وأخرى أو بين منطقة ثقافية وأخرى. ومن لبديهي ـ والحال هذه ـ ان يعاد النظر في الكثير من القوانين والتشريعات التي نقيد حريات النشر والكتابة والابداع، وتضيق مجالات وموضوعات الثقافة في حدود ايديولوجية الثقافة الرسمية وحدها. ويستتبع ذلك ـ بدون شك ـ ضرورة إلغاء الرقابة، أو تحديد وتضييق وظيفتها بصورة لا تجعلها سيفاً مسلطاً على الثقافة.

* وأعمق ما يمكن أن يرتكز عليه البعد الثقافي في التنمية الشاملة هو جعل المنطقة الثقافية بيئة طبيعية للاتحاد مع المواهب وذوي الملكات في الخلق والابتكار، ولكي تخلق دول المنطقة هذه البيئة المناسبة لتفتح ظواهر الثقافة والابداع فإن هناك جوانباً كثيرة يمكن اقتراحها منها:ـ

ـ دراسة الواقع الراهن لميادين التعليم، الجامعة، الإعلام ضمن اهداف رئيسية اهمها ـ على سبيل المثال ـ اجراء عملية التقييم الشاملة، ودراسة امكانيات الجدوى، واكتشاف حجم الماضي التقليدي ومن ثم ازاحته، وكشف الجوانب العملية المرتبطة بالحياة ومن ثم تعميقها.

ـ الاستفادة من الدراسات النقدية/ الابداعية/ الاجتماعية/ الاقتصادية/ السياسية الرصينة عن طريق الاخذ بمنهاجها واساليبها في تأصيل القيم والافكار والاشكال المكونة للبيئة الثقافية.

ـ إقامة المراكز الثقافية، وانشاء صالات العرض للمسرح والموسيقى وغيرها من الفنون، والعمل المستمر على الاحتفال بالمظاهر الثقافية في جميع المجالات، واقامة المهرجانات المستقطبة للطاقة الثقافية/ الجماعية.

ـ دراسة التراث الشعبي (الفولكلور) في المنطقة لا من أجل جمعه وتصنيفه فحسب، وإنما من أجل كشف أعماق هويتنا الثقافية. وبحث نواحي

خصوصيتنا القومية/ الوطنية، وينبغي أن تتوفر لهذه المهمة جميع الجامعات في المنطقة، وفرق البحث المتطوعة بعيداً عن اهداف «الاستعراض» التي تنتهجها وسائل الإعلام ومتاحف التراث الرسمية في دول المنطقة.

* وأخيراً. . . ينبغي ألاّ تغادر رؤيتنا للعمل الثقافي المشترك ضرورة أرى فيها خلاصة لكل ما ذهبت إليه في هذه الدراسة. وهي أن التواصل الثقافي وجه من أوجه الابداع الثقافي في أكثر حالاته تحرراً وتلقائية.

ولذا فإن التخطيط لأي صيغة من صيغ التواصل لا ينبغي أن يحيل هذه الصيغة إلى قوانين وشروط وقيود و«نظام عام» و«آداب عامة» الخ. . وإنما ينبغي أن يجعل منها تخطيطاً لجميع امكانيات عدم التخطيط للتواصل الثقافي. وهذا يعني إن مسؤوليتنا التاريخية ينبغي أن تحدق ـ منذ الآن ـ في كيفية إطلاق الثقافة من القواعد والشروط التي تكبلها في الداخل والخارج ، فمن الضروري لاثراء حياتنا الثقافية بقيم التواصل ألاّ تكون هناك ثقافة محددة بجميع مؤسساتها وصيّة على الثقافة، وألاّ يكون المثقف/ المبدع وصيّاً على مثقف/ مبدع آخر.

التواصل الثقافي في دول الخليج العربي

نحو ثقافة وطنية مستقلة وتنمية ثقافية شاملة

التواصل الثقافي ..
المصطلح ، المفهوم ، الرؤية

١/ المصطلح

١ ـ ١/لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية تحديد المصطلح ما دمنا بصدد قضية شائكة مثل قضية الثقافة. ذلك أن واحداً من أهم مظاهر سوء الفهم لقضايا الثقافة أو التخبط في إدراك تياراتها إنما يتبع أساساً من عدم تحديد المصطلح، وتوضيح المفهوم الذي ينطلق منه والرؤية التي ينتهي إليها. ولذا فإننا نعتقد أن من أولى المسائل الجديرة بالتأصيل الآن هي طبيعة المصطلح الذي سنتعارف عليه، ونكرس دلالته، وقيمه في حياتنا الثقافية، ولكي يكون الطريق إلى مثل هذا المصطلح واضحاً فإننا ينبغي أن نتساءل: ماذا نريد من هذا المصطلح؟ ونعتقد أن جوهر ما نريده من المصطلح هو:

أ ـ أن يدل دلالة واضحة على فكرة التعاون في ميدان الثقافة.
ب ـ أن تكون دلالته شاملة كشمول دلالة «الثقافة».

وبين أيدينا أكثر من مصطلح شائع في ميدان العلوم الإنسانية، ويدل على فكرة التعاون، ولكننا نرى إلى أغلبها على أنها لا تدل دلالة واضحة، وشاملة لما نريد.

إن مصطلحي «تكامل ثقافي» و«تفاعل ثقافي متبادل» مثلاً، يشير أولهما

إلى اتصال أكثر من نمط ثقافي على نحو يجعل منها كلا اجتماعياً واحداً. والثاني يشير إلى اتصال بين مجموعتين يبلغ حداً يجعل فاعلية كل منهما محددة بفاعلية الأخرى. وربما كان من أقرب المصطلحات إلى قضيتنا الراهنة: «التعاون» و«العمل الثقافي المشترك». فالأول يتجسد في التعبير المشترك بين مجموعتين أو أكثر من أجل تحقيق أهداف مشتركة. والثاني يتجسد في تجربة أساسها تطبيق الأهداف المشتركة بين مجموعتين أو أكثر. لكننا رغم ذلك نجد في هذين المصطلحين ما يوحي بالتخطيط والبرمجة، بمعنى أنهما يعبران عن عمليات غير تلقائية أو طبيعية. ورغم أننا لا ننفي إمكانية الاستفادة من جميع هذه المصطلحات التي أشرنا إليها إلا أن المصطلح الذي ستنطلق منه هذه الورقة هو «التواصل الثقافي».

١ ـ ٢/ والتواصل الثقافي الذي نعنيه ليس هو ذلك الذي يصب في معنى الاستمرار، والامتداد في عملية قوامها انتقال السمات الثقافية من جيل إلى آخر وفق سلسلة ما كما تقرر نظرية التطور، وإنما التواصل الذي نعنيه هو عملية شاملة قوامها تماسك المجتمع، والتئام أجزائه، ووحدة أهدافه وتشابه عناصره الثقافية، واتصال أنماطه الاجتماعية، وهذه العملية الشاملة الهائلة لا يمكن التخطيط لجماعها عادة، وإنما يجري الكثير منها وفق ما هو كائن متحقق في المجتمع من مظاهر التماسك. وعوامل الوحدة والانسجام، بمعنى أن جانباً كبيراً منها إنما يحدث بصورة تلقائية دون تخطيط مسبق. وهذا المعنى الذي نؤكده لـ«التواصل» إنما نستمده من مادة فعل اللفظة العربية «وصل» الذي تؤكد أغلب تقليباته المعجمية على معنى ضم الشيء بالشيء وجمعه ولأمه، وعدم تصارمه.

١ ـ ٣/ ولا نعني بـ«الثقافي» غير المعنى الشامل للثقافة، المعنى المفتوح الذي يستوعب مجموعة الأفكار والقيم والمعايير والأشكال الخ.. التي قد تنعكس في قصيدة أو قصة أو مسرحية أو كتاب أو عنصر من عناصر التراث. وقد تنعكس في أي تشكيل فني أو في أي تصريح أو تشريع أو مطبوع رسمي.

إننا نفتح هذا المصطلح على مصراعية لا من أجل تعريفه ـ لأن التعريفات كثيرة وجاهزة ـ[1] ولكن من أجل جعله المصطلح الأكثر قدرة على مقاربة ما نحن عليه في الواقع وما يمكن أن نكون عليه أيضاً في المستقبل.

٢ / المفهوم

بإمكاننا الآن أن نكون أكثر تحديداً لـ «مفهوم» التواصل الثقافي من خلال تحديد خصوصية دلالة هذا المصطلح من ناحية، ومن خلال تحديد أبعاده ومنطلقاته الشاملة من ناحية ثانية.

٢ ـ ١ / تبرز خصوصية مصطلح التواصل الثقافي في أربع نقاط تسهم جميعها في تحديد مفهومه تحديداً واضحاً:

(أ) دلالته الشاملة المستوعبة لأغلب مفهومات العمل الثقافي المشترك، التعاون التكامل الثقافي، التفاعل الثقافي الخ.

(ب) دلالته على عنصري التخطيط والتلقائية بسبب استيعابه لما هو متواصل في مؤشرات الواقع الطبيعي في تاريخ الثقافة، أو ما هو متواصل في مؤشرات خطط التنمية المعمول بها في المجتمع.

(ج) استيعاب هذا المصطلح لجميع اشكاليات المجتمع الحديث، وذلك لارتباط مؤشرات التواصل الثقافي بالبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهو يرتبط بمصلحة الفرد، والمجموعة، وبالذاتي والموضوعي، وبالرسمي وغير الرسمي وباختصار فإن البحث في قضايا التواصل الثقافي بحث في قضايا مجتمعنا الحديث.

(د) استيعاب هذا المصطلح للدور الوظيفي للثقافة نظراً لأنه يربط الثقافة بوظيفة التواصل، وهي وظيفة إنسانية، لا يختلف عليها إثنان.

---

(١) انظر التعريفات الشاملة والدقيقة التي تم حصرها في تقرير الخطة العربية الشاملة للثقافة العربية.

٢ ـ ٢/ أما أبعاد التواصل الثقافي ومنطلقاته الأساسية فهي متعددة متنوعة، محورها الإنسان المتفاعل مع عناصر الثقافة لدرجة يبدو فيها «التواصل الثقافي» هو آلة هذا المحور، ومحركه الباعث لديه حالات التوازن أو التكامل الثقافي، ونستطيع أن نختصر الأبعاد والمنطلقات في أكثر من جانب لا تقتصر حول فكرة التعاون أو العمل المشترك، وإنما تتجاوز ذلك إلى كيفية أداء الثقافة لوظيفة الاتصال وكيفية اتصال الإنسان بعناصر الثقافة التي يبدعها، ودخوله فيها مستفيداً منها وموظفاً لها في سبيل تقدم حياته.

٢ ـ ٢ ـ ١/ البعد الأول

التفاعل بين الإنسان وروابط الثقافة القومية يعتبر منطلقاً أساساً في عملية التواصل الثقافي، قوامه إدراك الإنسان لكيفية الاستفادة من العناصر المشتركة في الثقافة القومية من أجل مقاومة أي شكل من أشكال التصرم، والانعزال وأهم الروابط التي نعنيها:

أ ـ اللغة القومية

ب ـ التراث

ج ـ الدين

إن من الضروري أن ننظر إلى هذه الروابط على أنها عوامل تؤسس لقيام البيئة المناسبة لتحويل عملية التواصل الثقافي إلى عملية تلقائية تتضمنها جميع عناصر وأشكال الثقافة دون الحاجة إلى الخطط والبرامج المباشرة .

٢ ـ ٢ ـ ٢/ البعد الثاني

والتكامل الثقافي بين مجموعة من الأنماط أو التشكيلات الاجتماعية يعتبر منطلقاً أساساً في عملية التواصل الثقافي قوامه أن يدفع ـ أي هذا التكامل الثقافي ـ إلى خلق:

أ ـ التماسك ضد التمزق. . التماسك الداخلي للمجموعة أو التشكيلة الاجتماعية في صورة الاحتفاظ بالخصائص والمميزات الذاتية. أو التماسك

الخارجي للمجموعة أو التشكيلة في صورة ارتباط فاعليتها الثقافية بفاعلية المجموعات أو التشكيلات الأخرى.

ب ـ الوحدة ضد التجزئة. . ونعني مثلاً ـ إن منطلق التواصل الثقافي في منطقة دول الخليج العربي ينبغي أن ينظر إلى هذه الدول لا باعتبارها مناطق ثقافية متعددة وإنما باعتبارها منطقة ثقافية واحدة، وكل اجتماعي واحد تذوب فيه جميع أشكال التجزئة الجغرافية، والسياسية، والقبلية والطائفية الخ.

ج ـ الانسجام الجماعي ضد الفردية المعزولة، وهو منطلق لحتمية عدم فاعلية الفعل الثقافي/ الفردي معزولاً عن سياقه الاجتماعي ووظيفته الإنسانية.

٢ ـ ٢ ـ ٣/ البعد الثالث

ويندمج مفهوم التواصل الثقافي أيضاً في منطلق الأبعاد الثلاثة المعروفة، أما في مجال الابداع كما هو محدد في الزوايا التالية:

أ ـ المبدع ب ـ الابداع ج ـ المتلقى

وأما في مجال الاعلام والاتصال كما هو مُحدد في الزوايا التالية:

أ ـ المرسل ب ـ الرسالة ج ـ المتلقى

والعلاقة في كلا المجالين جدلية تبلور أساساً إنسانياً لوجود العنصر الثقافي ابداعاً كان أم رسالة إعلامية. كما تجعل منه جوهراً لعملية التواصل مع الآخرين والتفاعل معهم تفاعلاً يعزز وجودهم الإنساني بكل تعقيداته، وتطلعاته غير المحدودة.

إن المبدع يتصل بذاته من خلال حوافز ومشاعر شتى أو من خلال حركة داخلية متبلورة في وعيه أو لاوعيه. ويتصل هذا المبدع أيضاً بالواقع الخارجي مشدوداً إلى مظاهر عدم الاكتمال في هذا الواقع، ومتواصلاً مع عوامل الخلل والقلق من أجل خلق صورة «المثال» أو الصورة الأكثر اكتمالاً للواقع. . هذه العملية الشائكة المركبة يبلورها نص الابداع بوجه خاص، الأمر الذي يجعل منه محوراً يلعب دوراً هائلاً في عملية التلقي والاتصال. ذلك أن وجود المتلقى

يجعل المبدع ـ بالضرورة ـ مشغولاً بالكيفية التي سيكون عليها نص الابداع. لأن هذا النص هو الذي سيقوم بدور التبليغ برسالة النص، أو أنه سيكون محك الاتصال أيا كان شكله وحجمه وطبيعته. من هنا تنشأ علاقة قوية، ومتشعبة بين المبدع (ممثلاً في نصه الابداعي) وبين المتلقى، قد نختلف في فهم طبيعتها أو تفاصيلها الدقيقة، ولكننا لن نختلف في كونها محوراً للتواصل بين مصدرين أو موقعين في ديناميكية الثقافة.

وكما يلعب الابداع الثقافي دوراً هائلاً في تعميق الصلة بين المبدع والمتلقى كذلك تلعب الرسالة الإعلامية دوراً مشابهاً إن لم يكن أكثر خطورة، خاصة بعد ثورة المعلومات والمعارف وتطور شبكات الإعـلام عبر الأقمار الصناعية في القرن العشرين. هذه الثورة التي جعلت تحت تصرف وسائل الإعلام ثقافة تتراكم من غير انقطاع، وتزداد تعقيداً بصورة استدعت توظيف ما في هذه الثقافة المتراكمة من قيم، وعملية متراكمة كهذه لا بد أن تجعل للإعلام دوراً في بلورة مفهوم التواصل الثقافي لأن وسائل هذا الإعلام أكثر العوامل قدرة على التحكم في نقل المعلومات والخبرات أو السيطرة على التدفق الثقافي بثاً واستقبالاً إنها في الحقيقة تلعب دوراً لا يمكن التنبؤ بحدوده في تعميق سبل التواصل الثقافي تماماً كما أنها يمكن أن تلعب دوراً مضاداً لذلك الدور إذا ما تم إخضاعها للصراعات الداخلية أو الخارجية.

٢ ـ ٢ ـ ٤/ البعد الرابع

ويتبلور مفهوم التواصل الثقافي من منطلق التفاعل الإيجابي والإنساني بين المثقف والمثقف سواء من منطلق التوافق الايديولوجي أو من منطلق الاختلاف والتناقض الايديولوجي. ذلك أننا على يقين من أن هذا الاختلاف أو الصراع يمكن أن يلعب دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه وحدة الأفكار والمعتقدات بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، وذلك إذا ما بنى هذا الاختلاف أو الصراع على أساس مما يلي:

١ ـ أساس الثقافة الوطنية باعتبارها أرضية مشتركة تتوضح من خلال

تراكماتها وخبراتها (تاريخها) الأهداف الوطنية والقومية الكبرى وأهمها:

الوحدة القومية، الديمقراطية، العدالة.

٢ ـ الأساس الإنساني باعتباره غاية جوهرية للثقافة أيا كان زمانها ومكانها هذا الأساس غير قابل للنقض من قبل أية أيديولوجية أو أي مجتمع مغاير، لأنه سبيكة التعايش البشري، ووحدة القيم الإنسانية الكبرى.

هذان أساسان يمكن لهما أن يطلقا إمكانيات هائلة لبلورة مفهوم التواصل الثقافي ذلك أنه مهما بلغت أشكال الاختلاف والتناقض فإن آلات التفاعل الإنساني الخلاقة وأهمها استمرار الحوار، وحريتي الابداع كفيلة باسباغ الكثير من الصفات الايجابية على جميع خلافاتنا الايديولوجية.

٣/ الرؤية

٣ ـ ١/ النظرة الفاحصة للتواصل الثقافي لا ترتكز على مجرد كونه فعلاً أو وسيلة للثقافة، بل إنها ترتكز على كونه الفعل/ الفاعل والوسيلة/ الغاية. بحيث يصبح التواصل الثقافي وفق ذلك هو رؤية الثقافة وهو موقفها الجوهري فالجانب الذي يرى إليه الإنسان في إطار ممارسته للثقافة، وخبرته فيها هو جانب التواصل الذي يحفظ له ذاته من التمحل، ويصونها من العزلة والتبعية ويدمجها في تجربة جماعية صلبة لا تحلها مظاهر التدهور والتجزئة والاستغلال والاستبداد.

٣ ـ ٢/ وفي إطار كون التواصل الثقافي رؤية للثقافة يصبح من الضرورة النظر إليه على أنه «تجربة شاملة». إنه رؤية للثقافة حقاً، ولكن لن يكون كذلك إلا في إطار تجارب وعمليات مندمجة في حركة المجتمع تكاد تكون جميعها وسائل لفعل التواصل مثل تجارب: التفاعل المتبادل، التكامل الثقافي، العمل الثقافي المشترك، التعاون الخ...

٣ ـ ٣/ وفي نفس الإطار يصبح من الضرورة النظر إلى التواصل الثقافي على أنه «تجربة إنسانية» بالنسبة للمجتمع الاقليمي أو الدولي. ولذا فمن شأن

جميع كشوفات الثقافة، وتراكماتها، وثوراتها الجديدة راهناً ومستقبلاً أن تعزز وتؤكد على أهمية التواصل الثقافي في مجال الخبرة الإنسانية، لأن في ذلك سبيل إلى خلق مجتمع إنساني أفضل.

الوضع الثقافي الراهن واشكالية التواصل الثقافي في دول الخليج المبررات . . . التحديات

١ ـ المبررات:

١ ـ ١ يواجه الوضع الثقافي الراهن في دول الخليج العربي الكثير من مظاهر التدهور للابعاد والمنطلقات المؤسسة لمفهوم التواصل الثقافي باعتباره فعلاً فاعلاً/ وسيلة وغاية كما ذكرنا فيما سبق، ويكاد يكون تدهور الابعاد والمنطلقات التي ذكرناها في المحور الاول ممثلاً طبيعياً لاشكالية التواصل الثقافي بوجه خاص ولأزمة الثقافة العربية في هذه المنطقة بوجه عام، ولذا فإن الهاجس الذي يدفعنا نحو التخطيط النظري للتواصل الثقافي أو للعمل المشترك ليس هو ذلك الهاجس العارض أو الثانوي الذي يرتبط بهدف طارىء هامش، وإنما هو ذلك الهم الاساس، والهدف الجوهري لأن مثل هذا التخطيط يتضمن مشروع التخطيط الشامل للثقافة العربية في منطقة الخليج، والعكس صحيح أيضاً، يعني أن التخطيط الشامل للثقافة يتضمن تخطيطاً ورؤية منضبطة لعملية التواصل الثقافي انطلاقاً مما ذهبنا إليه فيما مضى من أن التواصل الثقافي هو رؤية الثقافة، أو هو المغزى الاساس الذي تدل عليه خلاصة الافكار والقيم والمعايير والاحكام ونحوها مما ينتظم في نسق الثقافة.

وليس من شك في أن التخطيط الذي ننشده لمشروع التواصل الثقافي يسلم منذ البداية بثلاث ضرورات: ـ

الاولى: ـ ضرورة عدم انصباب أوجه التخطيط على الابداع الثقافي الذي يتسم بالخصوصية والفردية وإنما على أجهزة الثقافة ومؤسساتها وانشطتها، ومشروعاتها ونحو ذلك مما يتصل بالتخطيط لخلق البيئة الثقافية الصالحة لمشروع التواصل.

الثانية: ـ ضرورة تقويم الوضع الثقافي الراهن في دول الخليج بمنظور نقدي لا يمتثل للواقع.

الثالثة: ـ ضرورة التعرف على حاجات دول المجلس ثقافياً وفكرياً، وتحديدها في اهداف ومنطلقات ووسائل، هذه الضرورات الثلاث هي التي تستدعي منا أن نقف على حجم اشكالية التواصل الثقافي من خلال مؤشرات واقع الثقافة في دول المجلس.

إن المتتبع للوضع الثقافي يلاحظ منذ الوهلة الاولى، ودون الابتعاد عن الواقع أن غياب مظاهر التواصل الثقافي يمثل اشكالية خطيرة، مدمرة الآثار وأن هذا الغياب مرتبط بظرف تاريخي تمر به دول المنطقة منذ أن دخلت مجتمعاتها حقبة النفط، ونستطيع أن نرى إلى جملة من المؤشرات الهامة التي تمثل امامنا باعتبارها ظرفاً تاريخياً لاشكالية التواصل الثقافي، وهي المؤشرات التي سنعرض لها بحكم كونها مبررات يفرضها الواقع، وتستدعيها الضرورة التاريخية بنفس الدرجة التي تستدعي الموقف الراهن للمثقفين في دول المجلس من أجل التخطيط الشامل للتنمية الثقافية.

الثقافة وواقع التجزئة

١ ـ ٢ يمثل واقع التجزئة بين دول الخليج العربية مؤشراً بالغ الخطورة في اشكالية التواصل الثقافي، ومعوقاً كبيراً يقف أمام الكثير من صور العمل الثقافي المشترك ورغم أن هذه المنطقة تتميز تاريخياً بكونها وحدة اقليمية متفاعلة مع امتدادها العربي، ومتواصلة مع الكثير من انحاء العالم منذ القدم إلّا أنها تواجه في الوقت الراهن تدهوراً لعلاقات التفاعل والتواصل التي تمتد تاريخياً إلى العصر الجاهلي، لقد فرض واقع التجزئة الذي خلفه الاستعمار، وكرسته مظاهر التخلف الثقافي تعددية لاشكال الاستقلال الوطني في منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون) فرغم أن هذه الاستقلالات من الوجهة التاريخية ترتبط بظرف دولي معروف على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري، إلّا أن تكريس تعدديتها حفر اتجاهاً عميقاً نحو مزيد من التجزئة لأنه انطلق في تحديد الحدود الاقليمية، وتكوين اجهزة الدولة الحديثة من نفس قاعدة التجزئة

(القبلية) التي اطلقت لبريطانيا من قبل (في القرن الماضي) أن تبرم معاهدات الحماية واتفاقيات التنقيب عن البترول.

إن الأصل في التاريخ الاجتماعي والسياسي لشرقي الجزيرة العربية هو التفاعل والاندماج في إطار الوحدة السياسية للتجمعات الحضرية التي استقرت منذ فترة طويلة، وكونت لها مراكز حضرية مهمة تبدأ بالبصرة وتمر بكاظمة والقطيف والإحساء وأوال وهجر والزباره وعمان، وقد ظلت هذه المنطقة اقليماً واحداً ضمن أقاليم الجزيرة العربية وهي الحجاز ونجد واليمن وعمان والبحرين، بل لقد أقرت التجمعات العربية الحضرية لهذه المنطقة أسماء تؤكد وحدتها وتواصلها الثقافي، فكانت تسمى البحرين وعمان، وتسمى الخط، بل وينسب هذا الخط لكبرى القبائل العربية المستقرة في هذه المنطقة، وهي عبد القيس فيقال «خط عبد القيس».

ويظل هذا الاطار الوحدوي المصغر قائماً ومؤثراً إلى أن تتعرض المنطقة لثلاث حركات كان لها دورها الخطير في تجزئتها سياسياً وثقافياً وهي:

١ ـ حركة التمرد والثورة تحت قيادة الزنج والقرامطة بوجه خاص الذين دفعوا سكان المنطقة إلى سلسلة من مواقف الانفصال والانقسام حول معتقداتهم وأفكارهم الخارجة على الخلافة.

٢ ـ حركة الهجرة الكبرى للقبائل العربية من قلب الجزيرة العربية، وخاصة قبائل عنزه تلك الهجرة التي خلقت مظهراً جديداً للحياة في هذه المنطقة لأنها بعثت ذلك التمازج بين البداوة والحضارة، وقد تغلبت القبائل المهاجرة من البادية بما لديها من قوة، فامتلكت زمام الأمور وأزاحت من وقف في طريق سيادتها وكوّنت لها مراكز أو مدناً هامة في الزبارة والكويت والبحرين وغيرها، ما لبثت أن استقلت بذاتها وتطورت حياتها السياسية والاقتصادية حتى بلغت وضعها الراهن.

٣ ـ حركة الاستعمار الحديثة التي تبدأ منذ البرتغاليين وتستمر مع البريطانيين الذين ما كان لهم أن يسيطروا على المنطقة سيطرة عسكرية دون

حذقهم التعامل مع التجمعات القبلية وابرام معاهدات الحماية من منطلق الاقرار بعوامل التجزئة بأصولها القبلية.

وتمثل هذه الحركات الثلاث جذوراً أساسية لواقع التجزئة في مجتمعات الخليج العربي، هذا الواقع الذي يتبلور بعمق شديد في انعكاس التجزئة السياسية على البيئة الثقافية وتحويله المراكز الثقافية الصغيرة إلى مناطق ثقافية مستقلة بتاريخها وثقافتها الأمر الذي يجعلنا نعتقد جازمين بأن تجاوز ذلك الواقع لا يكون إلّا من خلال ثقافة مغايرة تتجاوز تراكمات الجذور السابقة، وتواجه رواسب الانفصال بأهداف ومبادىء التنمية الثقافية الشاملة.

الثقافة وتدهور الروابط القومية:

١ ـ ٣ تواجه الروابط الثقافية القومية انحلالاً، وتفككاً ظاهرين منذ أواخر العقد السادس من هذا القرن، ولا نعني بالروابط القومية هنا أي تعصب عربي متطرف أو مفهوم اقليمي منعزل، وإنما نعني بها مجموعة القيم والسمات الثقافية المميزة لمجتمعنا العربي في الخليج، إنها الصفات والخصائص المشتركة في شخصيتنا الذاتية المنتمية إلى الأمة العربية الإسلامية، تلك التي تشكل جانباً ذاتياً هاماً يحفظ للشخصية العربية في هذه المنطقة توازنها الثقافي، ويشكل لها هويتها الحضارية، إن الروابط الثقافية بهذا المعنى هي التي تشهد انحساراً خطيراً مدمراً يمكن أن نحدد مظاهرة الاساسية فيما يلي: ـ

أولاً: ـ غياب الفكرة القومية أمام سيادة واقع التجزئة، والنظر إليها باعتبارها عنصراً تاريخياً جامداً ينتمي إلى الماضي، ولا يوظف في نهضة الحاضر لأنه يتعارض مع سياسات الانفصال والعزلة، لقد بدأت الفكرة القومية تنحسر لا عن التطبيقات العملية للمبادىء السياسية والاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما تنحسر حتى من المجال النظري في مناهج التدريس في المدارس والجامعات.

ثانياً: ـ غياب الدين في مفهومه المتفاعل مع كشوفات العصر ومنجزاته العلمية والمندمج في التوجه العقلاني في مقابل صحوة الحركات الدينية المتزمتة

وحضور المفاهيم الموغلة في فرض الدين بمفهومه الغيبي الجامد.

ثالثاً: ـ تدهور اللغة القومية أمام ثلاث ظواهر خطيرة: ـ

(أ) سيطرة لغات الثقافة الغربية الجديدة (الانجليزية مثلاً) في حياتنا الثقافية لدرجة باتت هذه اللغات تعين الفرد في حياته العملية أكثر مما تعينه لغته القومية.

(ب) سيطرة اللهجات الدارجة المعبرة عن واقع التجزئة ، والانفصال، والتي يعمل تكريسها على تعميق مزيد من الهوة بين ثقافتنا القومية وانتمائنا الاقليمي / المحلي.

(ج) عجز اللغة القومية الراهنة عن مسايرة التطور الفكري والعلمي المتسارع الامر الذي جعلها غير قادرة على استيعاب الكثير من المصطلحات الحديثة. وادماجها في خصائصها الذاتية دون أن يحدث من جراء ذلك ما يربك هذه اللغة القومية أو ما يهز قواعدها الثابتة.

هذه أبرز وأخطر الظواهر التي تواجهها اللغة القومية في وضعنا الثقافي رغم أن هذه اللغة هي المظهر البارز للثقافة القومية العربية، أو المظهر البارز لأعمق اشكال التواصل الثقافي، إنها الوحدة اللغوية المتحققة للوجدان القومي، والتراث ولجميع عناصر الثقافة القومية.

رابعاً: ـ تدهور التراث ـ أما من خلال الارتكاز على قيمة ومعاييره المتخلفة الجامدة في مقابل طمس ما يختزنه من قيم ايجابية، وافكار واشكال أصيلة مستمرة وأما من خلال اللواذ إليه كصورة جامدة من صور مجد الماضي، وخاصة عندما يراد اضفاء الشرعية على بعض الاطروحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الواقع الراهن، وأما من خلال الاعتداء على التراث واختلاسه بحجج التطوير أو العودة إليه كمظهر من مظاهر التسلية، والمتعة السريعة لثقافة الاستهلاك الرائجة في وسائل الإعلام الرسمية.

الثقافة وقيم الحرية الفردية:

١ ـ ٤ ويواجه الواقع الثقافي الراهن غياباً ظاهراً لاشكال الحرية الفردية المرتبطة عادة بالثقافة والابداع على وجه خاص، فالثقافة اشكال وافكار وقيم لا يمكن الغاؤها من حياة الفرد أو انكارها عليه باعتبارها حقاً من حقوقه الفردية.... إنها على هذا النحو لصيقة بشرط الحرية الكاملة للفرد في أن يفكر، ويشكل افكاره كيفما يشاء، وفي أن يتفاعل كيفما يشاء أيضاً مع القيم والمعايير السائدة أو المغايرة، إن حرية الثقافة شرط ضروري لا للمبدع فحسب، وإنما لتنمية المجتمع تنمية شاملة، ذلك إن توازن الفرد من جراء شعوره بالحرية الكاملة ينعكس في حدوث التوازن الثقافي للمجتمع بأسره، ورغم أن الجمع بين حرية الثقافة بهذا المعنى وبين قوانين المجتمع وتقاليده ونظمه الثابتة قضية معقدة، شائكة إلّا أن مما لا شك فيه أن نظام الدولة الحديثة الذي اندمجت فيه دول المنطقة يجعل من القوانين والأحكام وسيلة لمزيد من السيطرة والسيادة للثقافة الرسمية، ولطالما واجهت هذه الثقافة قيم الحرية الفردية بالاستنكار في مجالات البحث العلمي والنقد والإبداع. الأمر الذي يحول دون استقرار البيئة الاجتماعية والثقافية للتواصل، وخاصة بين اتجاهات الثقافة فكراً وإبداعاً، التي تجعل قيم الحرية الفردية أساساً للتوازن الثقافي في المجتمع بأسره.

الثقافة والمخاوف من الديمقراطية:

١ ـ ٥ لا يزال يترآى للكثيرين في دول المنطقة أن القضية الديمقراطية تنفصل عن القضية الثقافية وأن بالامكان خلق سياسات ثقافية مزدهرة في ظل الحكومات المركزية، وبسبب ذلك فقد ظلت القضية الثقافية تترآى لدى البعض منفصلة عن طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي. وكأن الثقافة عالم يغترب تماماً عن الوسط الذي ينشأ وينمو فيه. هذا الاعتقاد أعطى الفرصة للتغاضي التام عن مطلب أساس صاغته الحركة الثقافية في الخليج منذ البواكير الأولى في سنوات العقد الثالث من هذا القرن وهو المطلب الديمقراطي الشامل الذي يعني فيما يعني ديمقراطية الثقافة.

ورغم أن النظام السياسي في الكويت قد سلم منذ وقت مبكر بعقلانية

الشرط الديمقراطي، واستطاعت الحركة الثقافية ـ من ثم ـ أن تحقق مكسباً هاماً وهو اقرار التجربة الديمقراطية والاندماج فيها إلا أن المشكلة لا تزال قائمة بدرجات متفاوتة في دول المنطقة، وخاصة فيما تثيره طبيعة التجربة الديمقراطية من مخاوف من جرّاء تطبيقاتها القلقة في الكويت. ونحن ننظر إلى هذه المخاوف على أنها عامل أساسي من عوامل تدهور أبعاد التواصل الثقافي، وتقطع أسباب العمل المشترك. وذلك لدلالة هذه المخاوف على أكثر من جانب:

(أ) تعاظم الجفوة بين الثقافة الرسمية والثقافة الشعبية، ونظرة الأولى بعين الريبة والحذر لما تنتجه الحركة الثقافية الوطنية، وتضعه موضع الشك المستمر. وكذلك ينظر المثقفون لممارسات الثقافة الرسمية من باب التخطيط والتآمر ضد الحقوق الطبيعية المقدرة لهم.

(ب) تعاظم وجود الرقابة في حياتنا الثقافية بصورة تحول دون خلق بيئة ثقافية تتحد مع الطاقات الابداعية، وتحفزها على الاستمرار والحيوية، إن وجود الرقابة المحكمة القوية المستندة على مجموعة من القوانين والمعايير والأحكام تمثل ظاهرة من ظواهر الغياب للتواصل الثقافي؛ بل إنها إحدى مظاهر التخلف الثقافي بصورة عامة. ومن الضروري في حالة اقرار الثقافة الرسمية بشرط الرقابة أن يتم وضع حدود واضحة للرقابة بحيث لا تؤثر هذه الحدود على التجربة الابداعية.

(ج) تعاظم وجود التناقضات الاجتماعية والفكرية، وخاصة في ظل وجود ثنائيات ثقافية: ثقافة قبلية/ غير قبلية: ثقافة سنية/ شيعية: ثقافة دينية/ علمانية، ثقافة قومية/ اقليمية الخ.. / إن هذه الثنائيات قد تهدد المجتمع بانقسامات حادة، تفقده أي توازن ثقافي ممكن إذا ما ظل النظام الاجتماعي العام لا يلقى بالاً لعملية تذويب تناقضاتها عبر حوار التجربة الديمقراطية، واجواء البينة الثقافية المتفتحة التي يتجاوز فيها المثقف تلك الثنائيات ويلقي بها وراء ظهره سواء فيما ينتجه الوعي أو اللاوعي لديه.

(د) غياب دور المشاركة الشعبية في الثقافة، ذلك أن غياب فرص المساواة والعدالة أو مبدأ تكافؤ الفرص في التمتع بالامكانيات الإنسانية المتاحة ينعكس أول ما ينعكس على حرمان الطبقات الشعبية من أن تمارس دورها في المجال الثقافي فتكون أقل الطبقات حظاً في التعليم، وأقلها تمتعاً بمكاسب التنمية، وبعوائدها الاجتماعية والثقافية، وأقلها اتصالاً بوسائل الثقافة، كما تكون أبعد الطبقات عن المشاركة بامكانياتها الثقافية المخزونة التي أريد لها أن تكون هامشية.

(هـ) عزلة المجال الثقافي في دول المنطقة عن التفاعل مع جديدات العصر في مختلف تياراته وكشوفاته الفكرية والعلمية تفاعلاً منتجاً، خلاقاً.

الثقافة والأبعاد الغائبة في التنمية

١ ـ ٦ لا تزال الحكومات في دول المنطقة لا تعير مسألة التنمية الثقافية الاهتمام الكافي، لأنها تنظر إلى دور الثقافة في التنمية الشاملة نظرة قاصرة فالأجهزة الرسمية تتحدث منذ سنوات عن سلسلة من التنميات المعزولة بعضها عن بعض من جهة، وغير المدمجة في برنامج التنمية الثقافية من جهة أخرى فالثقافة في المشروعات الرسمية، وفي برامجها الإعلامية والتربوية والشبابية هامشية، عارضة، تأتي في آخر المطاف.

لقد مضت سنوات طويلة على الحديث عن التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربية في معزل عن الطابع الثقافي والتربوي والاجتماعي لحركة هذه التنمية وكأن المفهوم المسيطر للتنمية هو الذي يقتصر على البعد الاقتصادي الذي يلبي ضرورة الاستثمار العاجل لعوائد النفط في مشاريع غير واضحة الجدوى في كثير من الأحيان، والحال أن التوجه الرسمي المحموم لتنمية من هذا النوع جاءت على حساب البعد الثقافي/ التربوي، ولعل نظرة سريعة على الاتفاقيات التي سعى مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى انجازها أو لا يزال يسعى إلى انجازها كالاتفاقية الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية تعطينا

صورة صادقة لواقع الحال الذي يفصل فصلاً واضحاً بين أبعاد التنمية، فقد أعطيت الأولوية للجانب الاقتصادي، وكذا الجانب الأمني في الوقت الذي بات من المسلم به في الفكر التنموي المعاصر أن يكون البعد الثقافي في التنمية الشاملة لا يقل ضرورة عن البعد الاقتصادي أو الاجتماعي.

لقد أفرزت التنمية في مفهومها الآنف الذكر سلسلة طويلة من الآثار الثقافية والاجتماعية والتربوية المدمرة، وربما كان المجال لا يتسع لعرض كل هذه الآثار بالتحليل والتفسير؛ ولكنا رغم ذلك سنحاول أن نعرض لها بإيجاز مع التأكيد على أننا ننظر إلى حجم هذه الآثار في الانتكاس بعمليات التواصل الثقافي أو العمل المشترك بنفس الدرجة التي ننظر بها إلى ما سبق أن عرضنا له في هذا المحور من مبررات وعوامل تصنع الظرف التاريخي الراهن لاشكالية التواصل الثقافي.

١ - ٦ - ١ تفتيت الوحدة المتكاملة للإنسان: إذ أن المفهوم السابق للتنمية لم ينظر إلى الإنسان باعتباره كياناً متكاملاً تتجاوب في وحدته الأبعاد الفكرية والروحية بنفس المقدار الذي تتجاوب فيها أبعاد حاجاته المادية والاجتماعية، ولعل مفهوم «الهوة الثقافية» الذي خلخل بنية الأسرة العربية في منطقة الخليج واحد من آثار تفتيت وحدة الإنسان، فقد تسارع نمو الجانب المادي في حياة الأسرة بصورة غير متوازنة مع نمو الجانب الثقافي الروحي، ففي الوقت الذي ارتفع فيه مستوى دخل الفرد، وبات يستخدم وسائل التكنولوجيا الحديثة ظل هذا الفرد مقيداً بمعتقدات وتقاليد ومعايير جامدة.

١ - ٦ - ٢ فرض النموذج الغربي في التنمية: فقد ارتبطت حركة التنمية في دول مجلس التعاون بالنموذج الثقافي الغربي وأصبح اقتصادنا مقدراً بقوانين الشركات والمؤسسات الكبرى في أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول الصناعية، وكل ذلك بحجج الانبهار بنموذج العالم الغربي المتقدم ذلك الانبهار الذي بات يهدد باستلاب الهوية العربية للثقافة في المنطقة ويقود إلى القضاء على مقوماتها الذاتية.

١ - ٦ - ٣ سيطرة نمط الاستهلاك: ذلك أن نموذج التنمية السابق فرض على دول المنطقة تبعية اقتصادية كاملة قادت إلى ثورة نمط الاستهلاك، وغياب قيم العمل والانتاج، الأمر الذي حول المجتمع العربي في الخليج إلى سوق كبيرة تسوده ثقافة مستهلكة لا منتجة، طاغية إلى حد يجعل أي إنتاج فردي يمثل ثقافة هامشية، غير مؤثرة.

١ - ٦ - ٤ الإعلام المعزول عن التنمية الشاملة: يعتبر الدور السائد للإعلام في دول مجلس التعاون صورة منعكسة لمفهوم التنمية القاصر الذي تغيب عنه الكثير من شروط التنمية الشاملة، ذلك أن هذا الإعلام لم ينشغل بقضايا التغيير الاجتماعي والسياسي بقدر ما انشغل بكيفية الترويج الاعلامي لأفكار السياسة التنموية التي تطلقها الأجهزة الرسمية، ومن ثم تعتبر السياسة الاعلامية الراهنة هي المسؤولة عن تطبيق قوانين المطبوعات والنشر في دول المنطقة، وقوانين الرقابة على الأدب والفكر والفن بكل ما دلت عليه هذه القوانين من مواقف العقاب وسوء الظن بالثقافة والمثقفين... وأغلب الآثار السلبية لتطبيق السياسة التنفيذية لهذه القوانين إنما أنصبت على الجانب المستَقْبِل لوسائل الإرسال، ونعني به المواطن، فقد ضعفت صلة المستَقْبِل (بكسر الباء) بالثقافة لأنه اندمج فيما هو مفروض عليه من عناصر الثقافة الرسمية، وانقطع عما هو مغيب عنه من عناصر الثقافة المغايرة، ولذا كان هذا المستَقْبِل أكبر ضحايا نمط الاستهلاك الفظ الذي روجت له وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون وطباعة ونشر.

١ - ٦ - ٤ - ١ الصحافة: يتمثل غياب دور الصحافة في التنمية الثقافية في أنها بالغت في خضوعها للثقافة الرسمية، وراحت تنفذ خضوعها بصرامة بالغة في الأشكال التالية:-

(أ) ممارسة الصحافة لدور الرقابة على الحركة الثقافية لأنها مطالبة وفق السياسة الإعلامية الرسمية الصارمة بتطبيق، قانون المطبوعات والنشر.

(ب) الرضوخ للإعلام التجاري المروج لنمط الاستهلاك في مقابل الاعراض عن الثقافة وتقليص حجم مساحتها بما يتلاءم مع كونها في مؤخرة سلم الأولويات.

(ج) احتضان الثقافة الرسمية والتعبير عنها والتكريس لقيمها وأفكارها وأشكالها، في مقابل إثارة المخاوف في أشكال الثقافة الجديدة.

١ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٢ **الإذاعة والتلفزيون**: رغم حيوية الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتصال عبر الإذاعة والتلفزيون ورغم الخطورة الكبيرة لهذين الجهازين بسبب خضوعهما الشديد للتطور المستمر في وسائل الاتصال إلا إنهما خضعا لسياسة رسمية مقيدة تستهدف حماية منظومة الثقافة الرسمية، وقد ضيع مثل هذا الهدف الاستراتيجي المحدود أهدافاً أخرى أكثر عمقاً، وأشد اتصالاً بتلبية متطلبات التنمية الشاملة، وخاصة الهدف الاستراتيجي لهذه التنمية وهو إعداد الإنسان العربي في دول الخليج لمواجهة تحديات العصر من خلال تنمية قدراته الذاتية المبدعة في إطار انتمائه القومي الإسلامي/ العربي، وبسبب ذلك لم تتمكن الإذاعة من الاتصال بمشكلات المواطن والارتباط بمتطلباته العصرية المتجددة كما لم تتمكن من خلق برامج ثقافية مبدعة أو دراماً إذاعية متواصلة مع أهداف الجمهرة المستمعة، وكذا الأمر مع التلفزيون. . . لقد ظل معزولاً مع الغث والسمين من الأفلام والمسلسلات الأجنبية والعربية عن التواصل مع الحركة الثقافية في دول المنطقة، ولم يتمكن بسبب الرقابة الشديدة وغياب البعد الثقافي/ الإبداعي في السياسة الإعلامية من خلق برامج ثقافية مدروسة أو دارما تلفزيونية مقنعة فكراً وفناً.

١ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٣ **الطباعة والنشر**: لقد تمكنت أغلب وزارات الإعلام في دول مجلس التعاون من توفير الأجهزة الحديثة المتطورة في الطباعة واستطاعت أن تتوسع قليلاً في إصدار مطبوعاتها من الصحف والكتب وغيرها، ولكن هذه الأجهزة لم توظف حتى الآن في حل المشكلات الأساسية التي تواجهها الحركة الثقافية باستثناء دولة الكويت التي دعمت إصدار مجلة العربي، وسلسلة المسرح العالمي، ومجلة عالم الفكر، وسلسلة عالم المعرفة ونحو ذلك من

الإصدارات الهامة في المنطقة، لكن رغم ذلك تظل أغلب دول المنطقة تعاني من غياب خطة واضحة المعايير للطباعة والنشر والتوزيع، ففي الوقت الذي تعني وزارات الإعلام بطبع بعض الكتب ذات المحتوى الهابط نجدها تتحفظ أمام إصدار أو توزيع بعض الكتب ذات المحتوى الثقافي الجيد والعميق.

وقد خلق غياب الخطة الواضحة للطباعة والنشر سلسلة طويلة من المشاكل والعقبات أمام الكتاب منها.

ـ التفريط في نشر الكثير من المواد الثقافية الصالحة للنشر والنابعة من البيئة الثقافية في دول المنطقة.

ـ صعوبة التبادل الثقافي عبر الكتاب بفضل قوانين الرقابة على الأيديولوجيات السياسية والدينية والاجتماعية، وتعتبر دول مجلس التعاون من أقل الدول العربية استهلاكاً للكتاب لكثرة المخاوف التي تضعها هذه الدول حول دخول الكتاب.

ـ وتبدو صعوبة التبادل الثقافي عبر الكتاب قاسية جداً إذا ما أدركنا أنها تتمثل بقوة بين دول مجلس التعاون نفسها، فليس من السهل على المثقفين في الكويت والبحرين مثلاً متابعة ما يصدر من نتاج الحركة الثقافية في عمان أو السعودية، والعكس صحيح أيضاً.

ـ مشكلات الشحن والضرائب والجمارك وأسعار الكتب الباهظة.

١ ـ ٦ ـ ٥ عزلة التعليم المدرسي والجامعي: يمكننا القول أن واقع التربية في دول الخليج العربي يواجه ثلاث مشاكل كبرى تحول دون ادماجه في عملية التنمية الشاملة.

الأولى: صلابة حجم التخلف الثقافي، ذلك أنه رغم ما تحققه التربية في المدارس والجامعات من جهود فإن هناك استمراراً لمنظومة الماضي التقليدي أو التراث في جانبه المتمثل كرواسب جامدة تجعل لقيم الماضي وتقاليده ومعاييره السلطة الدائمة، والغلبة المستمرة على الحاضر، وإذا أدركنا أن هذا الماضي

التقليدي يتمثل في بنية النظام الاجتماعي لدول المنطقة كقيم وتقاليد تكرس وجوده واستمراريته يمكننا أن ندرك إلى أي مدى تكون التربية عاجزة عن أداء مهمتها في عقلنة المجتمع ومواجهة قيم ذلك الماضي بقيم الحاضر الجديدة.

الثانية: التغير المتسارع في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية، فقد فرضت سرعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربي منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن تحدياً قوياً للعملية التربوية ذلك أن من مهمات المدرسة والجامعة الاعداد للمستقبل، ولا يمكن أن تستقيم هذه المهمة للعملية التربوية إذا كانت تحاصرها قيود الماضي التقليدي أو قوانين المجتمع التقليدي، بل إن مهمتها تزداد تعقيداً حينئذٍ، وتصبح عاجزة عن إحداث التوازن مع جديدات العصر بل أنها تلقى نفسها معزولة. عن الحياة العملية في وقت من الأوقات.

الثالثة: التقدم المتسارع في العلوم والمعرفة، لقد فرض هذا التقدم تحدياً خطيراً للتعليم في المدارس والجامعات أيضاً، ففي الوقت الذي ظلت فيه مناهج التربية تتطور ببطء شديد منذ الستينات وحتى الفترة الحالية يكون الميدان التربوي في العالم حافلاً بالكثير من التطبيقات للنظريات الجديدة في العلوم والتكنولوجيا الأمر الذي جعل ما تلقنه المدرسة في دول المنطقة غير قادر على إشباع التطلع المتزايد للجيل الحاضر.

١ ـ ٦ ـ ٦/ عزل المؤسسات الثقافية الأهلية: لقد تميزت الحركة الثقافية في منطقة الخليج ببوادر إيجابية للتحرك الأهلي في مجال الثقافة منذ وقت مبكر في هذا القرن، وكانت هذه البوادر وراء تأسيس العديد من الجمعيات والأندية الثقافية والاجتماعية، ومنذ مطلع الستينات تبلورت الممارسة المنظمة للتجربة الثقافية عبر المؤسسات الأهلية بسبب تطور حركة القوى الاجتماعية واتساع قاعدة الطبقة البرجوازية، وبرزت خلال ذلك ـ العديد من المؤسسات الأدبية والفنية والصحافية والاجتماعية والنسائية الخ . . غير أن الممارسة الثقافية عبر هذه المؤسسات لم تحظ بالتشجيع والعناية من الأجهزة الرسمية، بل إن بعض هذه المؤسسات كثيراً ما

يقابل بالعزل والمحاصرة للأنشطة التي تمارسها.

لقد ظهرت المؤسسات الأهلية سواء كانت جمعيات أو روابط أو أندية ضمن أهداف هامة، وحيوية تلتقي مع الهدف الاستراتيجي للتنمية الشاملة وهو الإعداد الفكري والاجتماعي للإنسان وتنص جميع القوانين الأساسية لهذه المؤسسات على الحرص على فكرتي التنمية الثقافية والتواصل الثقافي ورغم ذلك فإنها ـ جميعاً تشكو من سلسلة من المشالك أبرزها:

ـ الحاجة إلى ممارسة الثقافة في جو ديمقراطي متفتح.

ـ ضعف الامكانيات المادية والبشرية اللازمة لتهيئة المناخ الثقافي لتجربة المؤسسات.

ـ افتقاد المؤسسات الأهلية لثقة الحكومات الرسمية، الأمر الذي يبعدها على الدوام عن أن تدمج أنشطتها في برامج التنمية الثقافية.

٢ / التحديات

٢ ـ ١/ ليست مظاهر التدهور والنكوص لمنطلقات التواصل الثقافي ـ وحدها ـ التي تصير من قضية التواصل الثقافي ضرورة تاريخية، وإنما هناك أيضاً جملة من التحديات الثقافية التي لا نملك لها دفعاً أو رداً بقدر ما نمتلك من إمكانيات القدرة على أن نستوعبها ونتفهمها وندمجها في مقومات ثقافتنا الوطنية، ونبني من خلالها خصائص ذاتية لثقافتنا الجديدة.

ونعني بالتحديات ما يتمثل كدوافع ملحة يبعثها الإحساس الصريح بخطورة المشكلات الثقافية الراهنة، وتطلقها أجراس الإنذار من مستقبل يكفهر بالهزائم والظلمات، أو ما يتمثل كطفرات علمية تنتاب العالم المتقدم في هذا القرن، وتعمق الهوة بين واقعنا الثقافي المنشغل بتحقيق ذاته، وتشكيل هويته، وواقع الثقافة العالمية المنشغل بكشف الآفاق العلمية الجديدة والتنبؤ بأحداثها، وكشوفاتها، ولذا فإن بإمكاننا أن نتمثل جملة التحديات من الداخل ومن الخارج في آن واحد.

٢ - ١ - ١/ التحدي من الداخل:

تتمثل في داخل المجتمع العربي في الخليج سلسلة طويلة من التحديات، وربما كانت الصورة المتدهورة للثقافة، ولأبعاد التواصل الثقافي في دول المجلس التي عرضنا لها فيما مضى تتضمن من الضغوط المرهقة ما يجعل منها صورة صادقة للتحديات الطالعة من داخل المجتمع، لكنا رغم ذلك نرى ضرورة التطلع إلى حجم التحدي الذي يقف أمام عمليات التنمية والتكامل لسببين أساسيين:

الأول: تسليمنا بالنظرية الشاملة في التنمية.

والثاني: تسليمنا - بالضرورة - بأن ما يتمثل كتحديات في البعد الاقتصادي أو الاجتماعي للتنمية يتمثل أيضاً كتحديات وبنفس الحجم في البعد الثقافي والتربوي للتنمية، ولذا فإننا نسلم بأن التحديات التي يرسمها مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل الذي تبناه فريق من الاجتماعيين والاقتصاديين في دول المجلس عام ١٩٨٣، إنما هي تحديات للواقع الثقافي، لأنها ذات صلة عميقة بالبيئة التي يتحد معها المنتج لأي عنصر من عناصر الثقافة، ومن هذه التحديات التي يتمثلها المشروع:

١ - تدني مستوى المشاركة بأبعادها الثلاثة:

(أ) المشاركة في اتخاذ القرار على جميع المستويات.
(ب) المشاركة في العملية الانتاجية
(ج) المشاركة في امكانيات الثروة النفطية.

٢ - الخلل السكاني المتمثل في حجم وتركيب ونوعية الوافدين إلى دول المجلس وآثار ذلك على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي والتوجه الانتاجي للمواطنين.

٣ - الاعتماد شبه المطلق لاقتصاد دول المجلس على صادرات النفط.

٤ - اعتماد دول المجلس شبه المطلق على الغير وانكشافها على الخارج من

جميع أوجه الأمن الاقليمي الغذائي والثقافي والاجتماعي والعسكري.

٥ ـ الإفراط في الاستهلاك، وتطرف أنماطه المظهرية المبذرة والمعتمدة على ريع الثروة النفطية.

٦ ـ تصدع قيم العلم والانتاج، وانحراف نسق القيم الاجتماعية، وتصاعد القيم المادية والفردية على حساب تراجع القيم المعنوية والروحية والمجتمعية[٢].

٢ ـ ١ ـ ٢/ التحدي من الخارج:

يتمثل التحدي من الخارج قوياً، عاصفاً يجعل من التواصل الثقافي قضية حتمية من أجل أمن الإنسان باعتباره كائناً ثقافياً، ذلك أن التحدي من الخارج يأتي في صورة غزو ثقافي خاصة وإن المنطقة العربية كلها تقع في ظل مطامع دولية واستراتيجية صهيونية تستهدف بدرجة أولى استلاب هويتنا وثقافتنا العربية، ويأتي التحدي من الخارج أيضاً عبر ثورات الثقافة العالمية، وتقدمها المطرد التي لم تستطع حتى هذه الفترة اللحاق بمنجزاتها الأساسية.

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١/ الغزو الثقافي/ فجر النفط من جهة، والصراعات الدولية من جهة أخرى الكثير من المطامع حول دول الخليج العربي، وقد كان الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة يثير مطامع الغزاة والمستعمرين منذ أقدم العصور وحتى مرحلة الاستعمار الحديثة، وتجددت أساليب الغزو والاستعمار في المرحلة الراهنة، وتطورت أساليبه فلم تعد ترتكز على أدوات الاحتلال العسكري المباشر، وإنما أصبحت تعتمد على مواجهتنا بغزو ثقافي شامل يجعل مجتمعاتنا تتحرك كيفما تخطط الثقافة الامبريالية/ الغربية لا كيفما تخطط حكوماتنا المحلية، ويمكن تحديد نقاط اختراق هذا الغزو لمجتمعاتنا في أكثر من جانب:

---

(٢) انظر مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل الذي صاغه الدكتور علي خليفة الكواري. وقد تم تقديم هذا المشروع الى الوزراء المختصين من خلال مجلس التعاون ولكنه رفض رغم صيغة الاعتدال والاتزان التي التزم بها المشروع.

ـ رغم عائدات النفط الهائلة فإن دول المجلس لا تختلف عن دول العالم الثالث في تبعيتها الاقتصادية للمصالح الغربية، الأمر الذي يجعل مواردها وامكاناتها عرضة للاستلاب والمحاصرة وفق قواعد الثقافة الأجنبية.

ـ هيمنة الدول الكبرى أو الثقافة الامبريالية على أدوات التطور التكنولوجي وأدوات الاتصال وقنواتها الأمر الذي يجعلها قادرة على التحكم في وسائل الانتشار الثقافي والسيطرة على سبل المد الأيديولوجي.

هيمنة الدول الكبرى على الثروة الصناعية.

ـ تبني الدول الكبرى لسياسات الغزو الثقافي، والتخطيط لذلك تخطيطاً مدروساً مرتبطاً بالسياسة العامة لهذه الدول.

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢/ ثورات المعرفة والتكنولوجيا والاتصال:

١ ـ **ثورة المعرفة:** أصبحت ثورة المعرفة في هذا القرن واحداً من التحديات الخطيرة، ففي الوقت الذي تعيش فيه دول المنطقة على الفتات والقشور من هذه المعرفة نجد العالم يزخر بمعارف هائلة في الكم والنوع تفوق معارف القرون الماضية خاصة وأنها مضطردة الزيادة والنمو.

٢ ـ **ثورة التكنولوجيا:** في الوقت الذي تواجه فيه دول المنطقة ضيقاً ومحدودية شديدة في علاقاتها، وأنماط حياتها الاجتماعية يعيش العالم ضمن ثورة تكنولوجية تفرض علاقات جديدة وأنماطاً جديدة في العمل لم تعرفها البشرية من قبل بهذا النحو التكنولوجي من التوسع والعمق والسرعة والدقة.

٣ ـ **ثورة وسائل الاتصال:** وفي الوقت الذي لا تزال الأحداث الثقافية معزولة ومنقطعة عن بعضها البعض في دول مجلس التعاون تكون ثورة الاتصالات في العالم عبر الأقمار الصناعية وعبر وسائل الإعلام المتطورة قد ألغت الأبعاد، وجعلت العالم الواسع صغيراً، يستجيب بسرعة للأحداث الطارئة والمعلومات المتجددة[٣].

---

(٣) انظر التحليل الوافي لثورة وسائل الاتصال في تقرير الخطة العربية الشاملة للثقافة العربية.

منطلقات وأهداف التواصل الثقافي في
دول الخليج العربي

١/ لما كانت الثقافة في فهمنا تعني مفهوماً شاملاً للأفكار والقيم التي ينتجها المجتمع ولما كان التواصل الثقافي يعني هو الآخر مفهوماً شاملاً لكونه الفعل الجوهري في الثقافة فإننا سنحاول مقاربة الإطار النظري لأهداف التواصل من خلال تمثلنا له كرؤية لـ«الثقافة» كما أننا سنحاول مقاربة الأهداف من خلال كونها مضموناً لأهداف أكبر منها تبدو أمامنا في حجم المنطلقات الأساسية لعملية التواصل الثقافي.

١ ـ ٢/ الإطار النظري لأهداف التواصل

تقتضي عملية تحديد الأهداف والوسائل النظرية والعملية للتواصل الثقافي أن نشير إلى الإطار النظري/ الفكري الذي تنطلق منه جميع ما سنأتي عليه من أهداف وما سنحدده من وسائل لتحقيق الأهداف، ويمكن أن نجمل هذا الإطار في الخطوط العريضة التالية:

١ ـ الثقة الكاملة في أن الإنسان في منطقة الخليج العربي يختزن الكثير من الطاقات والامكانيات في مجال الثقافة لكن الكثير منها يهدر، ويغيب بسبب عدم اتحادها مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة.

٢ ـ الاعتقاد بكون الثقافة والتواصل الثقافي وسيلة هامة في تغيير المجتمع وازدهاره كما أنها أداة قوية من أدوات مقاومة أشكال الاستلاب والغياب للحرية والمساواة والعدالة.

٣ ـ الاعتقاد بالفكرة الجدلية التي تحدد العلاقة القائمة بين الثقافة ونمط الانتاج مع ما يحدده هذا النمط من تشكيلات اجتماعية واقتصادية بحيث تكون الثقافة في إطار هذه العلاقة فعلاً فاعلاً في حركة المجتمع الأمر الذي يعزز امكانياتها الهائلة في التغيير والتخطيط.

ويطلق هذا الإطار النظري المجال واسعاً لافتراض الأهداف الشاملة

للتواصل الثقافي سواء بين دول مجلس التعاون بعضها مع بعض أو بينها وبين الدول العربية، أو بينها وبين المجتمع الإنساني عامة.

١ - ٣/ الإطار الاقليمي والقومي والإنساني لأهداف التواصل

إننا لا نفهم للثقافة إلا الدور الوظيفي، دور الفعل الفاعل في النهوض بالمجتمع العربي في الخليج من العزلة إلى الانفتاح، ومن التخلف إلى التقدم ومن التدهور لتجارب الحرية والمشاركة والمساواة والعدالة إلى البناء السليم لمثل هذه التجارب في حياة الإنسان، ولا نستطيع أن نتمثل الثقافة قادرة على أداء هذه الوظيفة الكبرى إلا من خلال انفعالها بالمجالات الأساسية للتواصل الثقافي في إطار الوحدة الوطنية الاقليمية أو الوحدة القومية أو الوحدة الإنسانية.

١ - ٣ - ١/ المنطلق الاقليمي: ينبغي أن نؤكد في البدء على أننا لا نعني بالإقليم كل دولة من دول الخليج العربية مستقلة عن الأخرى، وإنما نعني به ذلك الامتداد الاقليمي الذي يشمل الخليج والجزيرة العربية، وخاصة ما يتمثل من هذا الامتداد في الدول التي ينتظمها مجلس التعاون، إن من أعمق إشكاليات التواصل الثقافي في المنطقة إن هذا الامتداد الاقليمي المحدود لم يعد امتداداً يعبر عن وحدة اقليمية مستقلة رغم البعد التاريخي والحتمي لهذه الوحدة، وإنما هو مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة بعضها عن بعض بحيث أن كل وحدة منها تتخذ لها هيكلاً إدارياً وسياسياً خاصاً بها، وتستقل بحدودها التي تنطبق عليها القوانين الدولية للحدود الاقليمية، ولم يكن غريباً بسبب ذلك أن تدخل هذه الوحدات (أو الدول) في منازعات عديدة على الحدود ساهمت منذ فترة طويلة في تعميق الهوة الثقافية بين سياسات دول المجلس، وانعكست أيضاً على تفكير وممارسات الشعب العربي في المنطقة.

من أجل ذلك فإن من الضروري أن تدق جميع مبادىء وأسس التخطيط للتواصل الثقافي أو التخطيط للتنمية الشاملة على هدف تحويل واقع التجزئة إلى واقع وحدوي مصغر يجمع دول المنطقة تحت ظل سياسة تنموية

شاملة واحدة، من شأنها أن تدمج ـ على المدى البعيد ـ البعد الاقليمي للثقافة ضمن آفاق الوحدة القومية الكبرى.

ولا بد في هذا المجال ـ من استثمار جميع المكاسب الوطنية والقومية التي تفاعلت معها الحركة الثقافية منذ الأربعينات وحتى هذه الفترة، ولا بد من الدفع ببعض هذه المكاسب إلى التطبيق العملي من خلال مزيد من العمل والتخطيط والدراسة عبر مختلف ميادين الثقافة ووسائلها، ومن أبرز ما ينبغي الاستفادة منه من تجارب في واقعنا الثقافي:

- التجربة الديمقراطية في الكويت
- تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- تجربة وحدة الامارات العربية السبع
- تجربة المؤسسات الثقافية والقومية في الأربعينات والخمسينات من هذا القرن في كل من الكويت والبحرين.

١ ـ ٣ ـ ١ ـ ١/ أهداف المنطلق الاقليمي: يعتبر تحويل واقع التجزئة الراهن في دول الخليج إلى واقع الوحدة الاقليمية هدفاً حيوياً للتواصل، ومضموناً ثقافياً يستوعب جملة من الأهداف التي لا تغترب عن أي مشروع للتخطيط الثقافي، ومن هذه الأهداف مثلاً:

١ ـ الوقوف على أرضية فكرية متجانسة قوامها المنهج العقلاني المستوعب لنظرية التنمية الشاملة، والقادر على إرساء قواعد الديمقراطية وترسيخ المساواة والعدالة في المنطقة، والباعث من ثم للإرادة المشتركة التي تفتقر إليها حركة التنمية والوحدة الاقليمية.

٢ ـ تنمية التفاعل الايجابي بين الإنسان في الخليج وبين امتداده الثقافي الاقليمي بكل ما يتشكل في هذا الامتداد تشكلاً تاريخياً من مصائر إيجابية خلاقة للتراث والمعاصرة.

٣ ـ الاستفادة مما في الثقافة الشعبية أو الفولكلور في دول الخليج العربي

من عناصر الوحدة والتفاعل، وتوظيفها في مجال الإبداع أو في مجال التنمية الثقافية.

٤ ـ مقاومة جميع أشكال العزلة التي تسقط حدوداً بين ثقافة دولة من دول مجلس التعاون وثقافة دولة أخرى أو التي تصطنع قيوداً حول احتكاك الخبرات والتجارب الثقافية بين دول المجلس.

٥ ـ تحويل المنطقة الثقافية الاقليمية لدول الخليج إلى بيئة طبيعية قادرة بما فيها من تجارب وأنشطة ومنشآت ومراكز ومجالات ومهرجانات ثقافية على أن تستوعب الاتحاد مع المواهب وذوي الملكات في الخلق والابتكار.

٦ ـ قيام ثقافة عربية متميزة في دول المجلس مستمرة مع أصالة التراث، ومتفتحة على تجديدات العصر وحداثته.

٧ ـ الربط العضوي بين التنمية الثقافية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن جميع أبعاد التنمية إنما تكمل بعضها من أجل النهوض الشامل بالمجتمع.

٨ ـ إيجاد نظام سياسي موحد لمنطقة الخليج باعتبارها اقليماً سياسياً واحداً.

٩ ـ تكامل البنيان الإداري في قطاعي الإدارة السياسية بسلطاتها الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) والإدارة العامة المسؤولة عن التطبيق العملي للقرار السياسي.

١٠ ـ تحقيق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي ضد عوامل القلق والصراع سواء بين الطوائف الدينية بعضها مع بعض، أو بين الطبقات الاجتماعية المتفاوتة، أو بين مختلف الثنائيات الثقافية في مجتمع الخليج العربي.

١ ـ ٣ ـ ٢/ المنطلق القومي: لا يمكن للمرء أن يتصور مضموناً عريقاً عميقاً ممتداً في الماضي والحاضر، وصولاً إلى المستقبل للثقافة في دول المجلس مثل المضمون القومي الذي ينبني على فكرتي العروبة والإسلام، ولذا كان على

مشروع التواصل الثقافي أن ينهض مستبصراً هذا المبدأ النظري الذي يؤصل للثقافة وظيفة توحيدية تعمق الروابط الثقافية العربية، ويكون هاجس الوحدة القومية خلالها هدفاً مندمجاً في جميع برامج التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

١ - ٣ - ٢ - ١/ **أهداف المنطلق القومي**: وتمثل في مضمون المنطلق القومي مجموعة من الأهداف الحيوية لمشروع التواصل الثقافي منها: -

١ - خلق ثقافة عربية تستمد ملامحها وهويتها من الأصول القومية في التاريخ والتراث العربيين.

٢ - ربط الثقافة في دول المجلس بالأهداف الحيوية الكبرى للأمة العربية وأهمها: - الوحدة، والديمقراطية، والاستقلال، والعدالة الخ.

٣ - استقلال الثقافة العربية في دول المجلس وسيادة خصائصها وملامحها القومية والانسانية من خلال سيادة واستقلال اللغة العربية في دول المنطقة، ومقاومتها لغزو لغات الثقافة الامبريالية.

٤ - التمثل المستمر للبعد الاستراتيجي - القومي في حركة التنمية والتكامل مع بقية الدول العربية، لأن كياناً عربياً بمثل العمق القومي هو القادر على تعبئة الموارد البشرية والامكانات المادية والحضارية للنهوض الشامل بالمجتمع والاستمرار في مقاومة اشكال التخلف والهزيمة التي تعاني منها الأمة العربية في الفترة الراهنة.

٥ - خلق قاعدة ثقافية نابعة من الذات العربية، قادرة على مواجهة النموذج الثقافي الغربي وتمهية ظواهر الانبهار به ضمن سياسات التنمية الثقافية.

٦ - ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية في وضع السياسة الثقافية للمشروعات القومية.

٧ - ربط قطاعات التربية والتعليم والإعلام بالمضمون القومي في الفكر والمعرفة والقيم والعادات.

١ - ٣ - ٣ - / المنطلق الانساني: الثقافة - وخاصة من خلال فعلها الجوهري وهو التواصل الثقافي - ذات وظيفة قومية ومن ثم فهي - بالضرورة - ثقافة ذات وظيفة انسانية، ولذا فإنها ينبغي أن تستهدف قيامها بالدور الايجابي في تنظيم وضبط التواصل مع ثقافات العالم الأخرى، ونعني بالدور الايجابي هو أن لا نكون خاضعين لتبعية كاملة إلى ثقافة أوروبية أو أميركية أو شرقية، كما لا نكون فيها مستخضعين (بكسر الضاد) لثقافات شعوب أخرى أكثر ضعفاً منا، وإنما ينبغي أن تكون لنا هويتنا الثقافية المتميزة التي لا تذوب أو تتمحل عندما يتاح لها التواصل مع أية ثقافة قومية أخرى.

هذا الدور من شأنه أن يحرر ثقافتنا من أي شكل من أشكاك العزلة والانغلاق لأنه يعترف (أي هذا الدور) بمبدأ نظري أساسي وهو أن الثقافة ظاهرة انسانية تعبر عن انسانية الانسان، وتصوغ أشواقه للاتصال بالآخرين والالتقاء بهم في الفكر والشعور إنها الضمير البشري النابض الذي ينبغي ألّا تهدأ حركته ولا تتعطل لأن في توقف حركته دمار للكثير من القيم الانسانية الثابتة، والمثل العليا التي تتفق حولها ثقافة الشعوب وتنشد لها مستقبلاً مشرقاً.

١ - ٣ - ٣ - ١/ أهداف المنطلق الانساني: تتبنى استراتيجية المنطلق الانساني على أكثر من هدف في مشروع التواصل الثقافي ومن ذلك مثلاً: -

١ - انفتاح الثقافة العربية في دول الخليج على الثقافة الانسانية شرقية كانت أم غربية ودون تمييز لكتلة من العالم على أخرى أو الانحياز لثقافة ايديولوجية ضد ثقافة أخرى.

٢ - استيعاب كشوف المعرفة ومنجزات التطور العلمي في الثقافة العالمية، وتوظيفها في تنمية الذات الثقافية في دول المنطقة بصورة تنأى بها عن الاستهلاك والتقليد وتدفع بها إلى الخلق والابتكار.

٣ - الاستفادة من المثل العليا والقيم الانسانية المستقرة التي حسمت ثقافة الشعوب وضوحها وأصالتها، وباتت لا تتعارض مع رغبات الانسان ومعتقداته وطموحاته في كل بقعة من العالم.

٤ ـ القضاء على أشكال التعصب القومي بالمعنى العرفي أو الاقليمي أو الديني المتطرف، وتكريس مبدأ التواصل الثقافي بين الشعوب والطوائف والقوميات في ظل نظام ديمقراطي يسلم بطاقات جميع الاطراف وامكاناتها المخلصة للانتماء الانساني.

٥ ـ العمل على استمرار العنصر التاريخي الهام الذي تميزت به الحضارة العربية الاسلامية وهو تنوع الأصول والمصادر الثقافية (الاغريق ـ الروم ـ الفرس ـ الهند) الذي مد التراث العربي بالتفرد والعبقرية فترة طويلة من الزمن.

٦ ـ تهيئة البيئة الثقافية لاستيعاب حرية الابداع استيعاباً خلاقاً يبعث على تجدد اشكال وموضوعات الأدب والفن، ويفسح المجال لتحقق الشرط الفردي في الابداع، ولمرونة عمليات التأثر والتأثير دون مراقبة ايديولوجية صارمة، أو وصاية لمفاهيم خارجة عن النشاط الابداعي.

الدور الرسمي وغير الرسمي في تحقيق التواصل الثقافي
الركائز . . الوسائل

لا يمكن لأهداف التواصل الثقافي أن تخرج من جمودها النظري، وأن تجعل من تجربة التواصل نشاطاً عملياً، مرناً، مرتبطاً بالواقع الطبيعي للبيئة الثقافية إلاّ إذا كانت تمتثل معها مجموعة أساسية من الركائز والوسائل والبرامج التي تحقق تلك الأهداف وتحولها إلى بيئة حافلة بالتجارب والأنشطة والمهارسات.

ولما كان مشروع التنمية الثقافية أو التواصل الثقافي ينطلق في أساسه من رؤية نقدية للواقع، لا تستهدف مجاراة الأوضاع الثقافية السائدة وإنما تستهدف تطوير الواقع بنظرة مستقبلية تحتسب للمتغيرات والتطورات التي قد تطرأ في الحركة الثقافية فإن جميع أوجه التخطيط التي نقف عليها الآن يستبقها شرط جوهري وهو ضرورة اقتران التخطيط للثقافة بالقرار السياسي أولاً. وبالارادة الجماعية ثانياً. وهذا يعني أن تحديد الركائز والوسائل والبرامج إنما يقترن

بتحديد دور السلطة الرسمية صاحبة القرار السياسي في تنفيذ خطط التنمية الثقافية لدول المجلس، كما يقترن أيضاً بتحديد دور الوسط الاجتماعي/ الشعبي في التخطيط للتواصل الثقافي أو في التنفيذ لبرامج التنمية والتواصل الثقافية، وخاصة من خلال المؤسسات الأهلية.

الدور الرسمي:

الركائز:

لكي تكون الأهداف والمنطلقات التي أتينا عليها في هذا المشروع قابلة للتنفيذ في إطار مشروعات وبرامج معبرة عن الاحتياجات الثقافية والفكرية لدول المجلس فإننا نضع بادىء ذي بدء ركائز أساسية يرتهن بها تحرك الدور الرسمي من جهة، وتحقق الأهداف والاحتياجات الفكرية في التواصل الثقافي من جهة أخرى وهذه الركائز هي: -

١ - أن يتبنى القرار السياسي لدول المجلس خطط التواصل أو التنمية الثقافية ضمن الهدف الاستراتيجي العام للتنمية، وهو اعداد الانسان فكرياً لمواجهة التحديات المحيطة به، وليس ضمن الهدف المحدود في مجرد حماية الأنظمة السياسية لدول المجلس.

٢ - تعميق الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية، بتطبيق مبادىء المشاركة في القرار، والثروة والإدارة.

٣ - أن توفر السلطة الرسمية لخطط التنمية الثقافية التمويل الاقتصادي الكفيل بإنجاح تلك الخطط، وتنفيذها بفعالية تحقق القسط الأكبر من أهداف التواصل الثقافي في دول المجلس، ولا بأس من أن تقوم السلطة السياسية بوضع صيغة ملزمة للقطاع الخاص كالمؤسسات التجارية والبنوك بالاشتراك في تمويل المشروعات الثقافية، ودفع نسبة مئوية من ارباحها للجمعيات الثقافية ومراكز البحث العلمي.

٤ - الإقرار بالثقافة على أنها حق من حقوق المواطن المرعية ومن ثم لا

بد من إقرار صيغة تشريعية تضع الحقوق والواجبات الطبيعية في علاقة المواطن بالثقافة من جهة، وتضع القوانين الكفيلة بحماية الثقافة بجميع عناصرها ومؤسساتها.

ولا يكفي في هذه الركائز الأربعة أن يتوفر أحدها دون الآخر وإنما لا بد من توفرها جميعاً لضمان تحقق الأهداف والمنطلقات النظرية للتواصل الثقافي، ومن ذلك ـ مثلاً ـ أن توفر الاحتياجات الاقتصادية والتمويل المادي أو الصناعي لا تحسم لنا الامكانية الكافية في تنفيذ ما تحتاجه خطط التواصل الثقافي من ضمانات وخاصة إذا بدت هذه الخطط تتعارض قليلاً مع المركزية الادارية مثلاً أو مع متطلبات الاستهلاك، أو مع ما هو أبعد من كل ذلك من قرارات عليا. كذلك فإن هذه القرارات لا تكفي وحدها لتلبية احتياجات التخطيط للتواصل الثقافي إذا لم تكن مقترنة بالادارة السياسية العقلانية/ الديمقراطية أو بالتمويل الاقتصادي اللازم.

الوسائل والاحتياجات:

الوسائل هي أدوات التنفيذ الفعلي لخطط التنمية الثقافية، وبدونها لا يكون للخطط المقترحة أي معنى، خاصةً وأن الوسائل تكمل جانباً هاماً للأهداف والمنطلقات، وهو أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الثقافية، وتعمل من ثم على بلورة البيئة الثقافية التي تزدهر فيها اشكال التواصل الثقافي، وبامكاننا أن نقوم بطرح مجموعة من الوسائل التي يرتبط بها الدور الرسمي في تحقيق عمليات التواصل الثقافي نظراً لأنها ـ أي هذه الوسائل ـ ذات صلة عميقة بالشروط الأربعة التي حددناها منذ قليل:

١ ـ العمل على وضع قانون دستوري موحّد قابل للتطبيق في جميع دول مجلس التعاون بحيث يتم في هذا القانون تحديد الهيكل الذي ستتبعه السلطات العامة المختلفة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية مع مراعاة ربط القانون الدستوري الموحّد بتطبيق نظام ديمقراطي يرتكز على مبدأ سيادة الشعب واحترام الحقوق الأساسية للأفراد، ولا يوجد أي تباعد بين

التطبيق الديمقراطي الذي ندعو إلى ممارسته وبين مشروع التواصل الثقافي وذلك لأن المبدأ الديمقراطي ركيزة لأي تجربة ثقافية، وقاعدة تبعث على خلق الكثير من أشكال التواصل التلقائية في الحقل الثقافي، بل إن الديمقراطية هي أساس سقوط الحدود والحواجز لجميع أشكال العزلة والتفرقة والتناقض الاجتماعي أو الديني. ولا يمكن لنا أن نتصور المجتمع العربي في الخليج قادراً على التسليم بالشروط الأربعة التي وضعناها لتطبيق خطط التواصل الثقافي إلاّ بعد إقرار القانون الدستوري/ الديمقراطي.

٢ ـ تطبيق الهيكل التنظيمي لمشروع اتحاد أقطار الخليج العربي المقترح في مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل، هذا التنظيم الذي يحقق الاندماج ويقود نحو الوحدة السياسية والادارية لدول المجلس باعتبارها واحدة من الاحتياجات الضرورية للتنمية الثقافية في هذه الدول مثلما هي واحدة من الاحتياجات لتنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة.

٣ ـ العمل على انشاء مجالس وطنية للثقافة تكون مستقلة وذات شخصية اعتبارية وتلحق بمجلس الوزراء الاتحادي، وتعني بالثقافة والآداب والعلوم والتراث العربي والإسلامي، وتعمل على تنمية وتطوير الانتاج الفكري، وتوفير المناخ المناسب لانتشار الثقافة، وتسعى إلى إشاعة الاهتمام بالثقافة والفنون والآداب وتذوقها كما تسعى إلى توثيق الروابط مع الهيئات الثقافية العربية والأجنبية.

٤ ـ وضع سياسة تنفيذية واضحة، متفتحة للتبادل الثقافي يتحقق التواصل الثقافي من خلالها عبر تجارب متنوعة من بينها مثلاً:

(أ) تنظيم الندوات والمؤتمرات الثقافية أو المشاركة فيها عبر المستويات التالية:

المستوى الاقليمي: من أجل مناقشة قضايا الثقافة ومشكلاتها في منطقة الخليج، ومن أجل إثراء الأجواء لمختلف فروعها وعناصرها سواء في الأدب أو الفن أو الفكر أو العلوم.

المستوى القومي: من أجل تعميق اندماج الثقافة في دول المجلس مع الثقافة في البلاد العربية، وربط خطط التنمية الثقافية الاقليمية بالتخطيط الشامل للثقافة العربية.

المستوى العالمي: من أجل ضبط التفاعل الإيجابي مع الثقافة العالمية وصون هذا التفاعل من الرضوخ لغزو الثقافة الامبريالية، ومن أجل التعريف بالجانب الفكري لدول المجلس الذي غيبته تخمة النفط.

(ب) إقامة المهرجانات والمعارض والاحتفالات الثقافية في مجالات: الفنون الشعبية والمسرح والأدب والشعر والفنون التشكيلية والموسيقى، وينبغي لكي تستقطب الاحتفالات والمهرجانات الطاقة الجماعية، وتحقق أغراض التواصل الثقافي تحققاً تلقائياً فعالاً أن تنطلق في مناسبات التجمع والاحتفال الشعبي الديني منها والقومي كالأعياد والأيام العربية المهمة في تاريخ الأمة سواء في دول المجلس أو في الدول العربية جميعها والأحداث الثقافية الجليلة وإن ارتبطت بعلم واحد من أعلام الثقافة في المنطقة.

(ج) وضع خطط تنفيذية مستقلة للنشر والتوزيع والطباعة. ولا بد من الاهتمام في هذا الصدد بقضية الكتاب باعتباره ركيزة هامة في سياسات التبادل الثقافي. ولأن الكتاب في دول المجلس يفتقر إلى الكثير من الاحتياجات الضرورية من أجل أن يقوم بأداء وظيفته الخلاقة في التبادل والانتشار ومن ذلك مثلاً:

أولاً: في مجال الطباعة:

١ ـ انشاء مطابع وطنية ذات دعم مالي حكومي تكون مهمتها حل مشكلات الطبع لدى المثقفين وتحرير الكتاب من الأغراض التجارية ليكون أحد الاحتياجات الثقافية التي توفرها الدولة للمواطن باعتبارها حقاً من حقوقه الطبيعية.

٢ ـ دراسة قوانين الطباعة المعمول بها في أغلب دول المجلس والتخلي عن السياسة الرقابية الشديدة التي تضعها هذه القوانين على طباعة الكتاب

وإقرار سياسة جديدة تكون ضماناً لظهور الكتاب وانتشاره انتشاراً واسعاً.

ثانياً: في مجال النشر والتوزيع:

١ ـ إلغاء الرقابة على دخول وخروج الكتاب في إطار استراتيجي للتبادل الثقافي يلغي جميع القيود والشروط الايديولوجية المفروضة على الكتاب بين دول المجلس والدول العربية أو بينها وبين دول العالم.

٢ ـ إلغاء أجور التصدير والاستيراد للكتب والدوريات المتخصصة في الأدب والفن والعلوم المختلفة. أو إزالة القيود والضرائب المالية، وتخفيض أجور نقل المطبوعات على مستوى التبادل الاقليمي والقومي والعالمي.

(د) تطوير العلاقات الثقافية بين دول المجلس والدول العربية والأجنبية، وذلك عن طريق: ـ

ـ إقامة الأسابيع الثقافية

ـ عقد الاتفاقيات الثقافية والعمل على تنفيذها بإشراف رسمي وشعبي

ـ تبادل إقامة المراكز الثقافية المستوعبة لتقديم الأنشطة الثقافية المختلفة في مجالات الأدب والفنون الشعبية والمسرح والموسيقى والعلوم... الخ.

٥ ـ العمل على تطوير قطاع التربية والتعليم في المدرسة والجامعة لكي يكون قادراً على مواجهة التحديات التي أتينا على ذكرها في المحور الثاني. وأهم ما ينبغي اجراؤه في الوقت الراهن.

ـ التغيير المستمر للمقررات الدراسية في المدرسة والجامعة.

ـ الدراسة المستمرة للمناهج على ضوء أحدث النظريات التربوية، ومن أجل أبعد ما ينبىء به المستقبل في دول المنطقة.

ـ توجيه خطط التربية ومناهجها إلى الواقع، وتقليل الاتجاه إلى الماضي أو الاستمرار مع بعض سلبياته النقيضة لعقلانية خطط التنمية الثقافية.

ـ إلزام الجامعات بالارتباط مع الواقع الثقافي في دول المنطقة من أجل

دراسته واستبصار الوسائل والاحتياجات الكفيلة بتطويره.

٦ ـ العمل على تطوير الجهاز الإعلامي، وذلك باتباع جميع الأساليب القادرة على التحرك في إتجاه إعداد الإنسان فكرياً وروحياً في دول المجلس ومن ذلك مثلاً:

ـ الربط المباشر بين الإعلام وحركة التنمية الشاملة

ـ التخلي عن مفهوم الإعلام الموجه الذي يستهدف الإنغلاق عن جوانب فكرية معينة في مقابل الانفتاح على جوانب أخرى انفتاحاً يصل إلى درجة التبعية.

ـ تحرير الإعلام من الارتباط المباشر بشعارات السياسة الرسمية واطروحتها اللاهثة وراء أساليب الترويج والاستعراض.

ـ انشاء مجلس أعلى للإعلام في دول الخليج تكون مهمته الأساسية وضع الخطط الكفيلة بتطوير وسائل الإعلام، ودراسة كيفية تنفيذها.

ـ القضاء على الجفوة الحادثة بين أجهزة الإعلام الرسمية والحركة الثقافية الممثلة في الجمعيات والاتحادات والمؤسسات الاجتماعية والأدبية والفنية.

ـ تشجيع الانتاج التلفزيوني والاذاعي المحلي في البرامج الثقافية والمنوعات والدراما واعطاء أبناء دول المجلس الفرص الكاملة لتقديم انتاجهم من غير أن تشهر في وجوههم أسلحة الرقابة وحجج التقشف المالي أو غير ذلك.

٧ ـ العمل على دعم التحرك الشعبي في المجال الثقافي، وخاصة من خلال المؤسسات والمسارح والجمعيات الأدبية والاجتماعية والنسائية، وإذا أدركنا بأن الكثير من المؤسسات الثقافية في بعض دول المجلس تتمثل في انشطتها ما يتمثل في الواقع الثقافي من مشكلات وقيود فإننا نرى ضرورة تحقق الاجراءات التالية لكي تقوم هذه المؤسسات بدعم حركة التواصل الثقافي في المنطقة: ـ

ـ توفير اجواء الحرية اللازمة لقيام المؤسسات بدورها الذي تضطلع به في مجتمعاتها تطوعاً واخلاصاً في الانتماء.

ـ توفير الامكانيات المادية الكافية لدعم انشطتها الثقافية.

ـ مطالبة هذه المؤسسات بالاندماج عبر انشطتها وبرامجها في خطط التنمية الثقافية واعطاؤها الفرصة لأن تشارك في وضع خطط التواصل الثقافي على المستوى الاقليمي والعربي والدولي.

ـ السماح لهذه المؤسسات باصدار المجلات أو الدوريات المعبرة عن اهتماماتها الثقافية واتجاهها الفكري.

ـ بناء المراكز الثقافية المساعدة على امتداد النشاط الثقافي بما توفره من صالات للعرض المسرحي والفنون التشكيلية والسينما والمكتبة ومنتديات الفكر والأدب.

٨ ـ العمل على تطوير مظاهر التشريع للثقافة التي تعتبر واحدة من الاحتياجات الفكرية الهامة في التنمية، وإذا أدركنا بأن دول المجلس تعتبر أقل الدول العربية اهتماماً بالتشريع للثقافة رغم الاستثناءات القليلة في الكويت والسعودية فإننا نرى ضرورة إتجاه دول المجلس إلى توضيح سياستها الثقافية بوضع التشريعات اللازمة ضمن الأساليب الثلاثة التالية: ـ

(أ) التشريع من أجل حماية الثقافة والابداع، ذلك أن هناك حاجة ماسة للمحافظة على التراث من عبث العابثين ولحماية حقوق التأليف من السرقة وللبحث عن الآثار والوثائق التي يبددها الاهمال والغفلة، وكل ذلك يحتاج إلى وضع قوانين واضحة أو إطار تشريعي واحد يعمل به في جميع دول المجلس ويكون مصدراً لاستقرار الواقع الثقافي وأمنه.

(ب) التشريع من أجل دعم الاطار المؤسس للثقافة في دول المجلس، وذلك بانشاء مجالس للثقافة والآداب والفنون، ومؤسسات النشر والتوزيع والطباعة وبإقرار حق تشكيل المؤسسات والاتحادات الثقافية المختلفة على

المستوى الاقليمي (دول مجلس التعاون).

(ج) التشريع من أجل تطوير الادارة الرسمية للثقافة في وزارات الإعلام والتربية لدول المجلس. إن جميع ادارات الثقافة الرسمية تعاني من الحاجة إلى الاطار التشريعي أو الاطار اللائحي القانوني الذي يضبط سير العمل ويشكل برامج الادارة، ويوضح مواقع المسؤولية، واصحاب الاختصاص، وأغلب هذه الادارات لا تخرج عن كونها مصالح ادارية ثانوية ملحقة بوزارات الإعلام والتربية كما أنها ترزح تحت ظل سيطرة الادارة المركزية التي حولت ادارات الثقافة إلى أكثر مواقع العمل في الادارة الرسمية جموداً واغتراباً عن ميدان الاختصاص.

دور الوسط الشعبي:

لا نستطيع أن نحدد دوراً واضحاً للوسط الشعبي في التخطيط للتواصل الثقافي إلّا بعد أن نحدد ما يعنيه الوسط الشعبي للثقافة في دول المجلس، إن هذا الوسط في الوقت الراهن لا يعني التجمعات أو الأحزاب السياسية ولا النقابات والاتحادات المرتبطة بالنشاط الايديولوجي، ولا يعني المؤسسات الديمقراطية كالبرلمان والمجالس البلدية ونحوها، وإنما هو يعني المؤسسات الثقافية التي نصت قوانينها الأساسية على شرط عدم التدخل في الشؤون السياسية والدينية تشمياً مع القانون الرسمي المطبق على النشاط المؤسس في المجال الثقافي، أما فيما عدا ذلك من مؤسسات فلا نكاد نجد في دول المجلس إلّا استثناءات قليلة نجدها في نماذج ثلاثة:

الأول: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت

الثاني: الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون في المملكة العربية

الثالث: الأندية الأدبية الكثيرة المنتشرة في المملكة العربية السعودية.

ورغم أن عمل هذه النماذج يندمج في نطاق الدور الرسمي، إلّا أننا سنعتبرها قواماً للعمل الثقافي/ المؤسس المتفرغ الذي قد يحقق الكثير من الاحتياجات الفكرية النابعة من الوسط الشعبي إذا ما أتيح له أن يشكل

برامجه وأنشطته وينفذ خططه الثقافية في ظل اللامركزية الادارية والاستقلال عن الوصاية الرسمية المباشرة[٤].

دور مؤسسات العمل الثقافي التطوعي:

تشمل مؤسسات العمل الثقافي التطوعي في دول المجلس الاندية الثقافية وجمعيات الأدب والفن التشكيلي والموسيقى والجمعيات الاجتماعية والنسائية، والفرق المسرحية ونحوها من المؤسسات، وقد تم اشهار أغلب هذه المؤسسات في دول المجلس في ظل قانون النفع العام الذي يكرس استمرار اندماج هذه المؤسسات في تجربة ثقافية غير منتظمة ، ومرتبطة بالسلطة المركزية الممثلة في الوزارة التي تتبعها كالإعلام أو الشؤون الاجتماعية ، فضلاً عن ارتباط مصير أي نشاط تمارسه بظروف موضوعية ذات صلة بالنظام الاجتماعي في البلاد عادة ، هذا الارتباط - غالباً - ما يعطل دور المؤسسات عن العمل ، ويجعله عرضة للمد والجزر الأمر الذي يجعلنا نقرر منذ البداية بأن دور المؤسسات الثقافية في تحقيق احتياجات وأهداف التواصل الثقافي إنما يرتهن بسلطة الإدارة المركزية، هذا القرار الذي لا بد له من أن يحرر المؤسسة الثقافية أياً كان اتجاهها الفكري من الادارة المركزية من جهة ، ولا بد له من أن يطلق للمؤسسة المجال الواسع للمساهمة في التشريع للثقافة بحرية كاملة .

إن الإدارة المركزية في حالة دعمها للوجود المستقل للمؤسسات الثقافية المتطوعة قادر على أن يجعل من هذه المؤسسات خير بديل لفراغ المجتمع في دول الخليج من الأحزاب السياسية والتجمعات الثقافية ذات الطابع الايديولوجي. وفي هذه الحالة فإن مؤسسات العمل الثقافي المتطوع يمكن أن تقوم مجتمعة بذات الدور الذي تقوم به السلطة الرسمية في تحقيق احتياجات

---

(٤) ينبغي التأكيد على صيغة الاحتراز من أن مؤسسات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وكذا فروع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون إنما هي مؤسسات رسمية في الأساس كما يدل على ذلك ارتباطها المباشر بأهداف الدور الرسمي في الثقافة ولكنا رغم ذلك نجيز ادماج دورهما في الوسط الشعبي عندما يتحقق شرط في غاية الدقة والاهمية وهو تحرر تلك المؤسسات من المركزية الادارية/ والوصاية الرسمية.

وأهداف التواصل الثقافي، وأهم المجالات التي تبلور دورها في التطبيق العملي لخطط التنمية الثقافية:

١ ـ تنفيذ خطط التبادل الثقافي وأهدافه من خلال المستويات الثلاثة: الاقليمي والقومي والعالمي، خاصة إذا أدركنا بأن القوانين الأساسية للجمعيات والروابط والأندية تؤكد على هدف التبادل الثقافي، وتعميق أواصر الصلة مع المؤسسات العربية والأجنبية من خلال المراسلات أو الاتفاقيات أو تبادل المطبوعات أو المشاركة في المؤتمرات والندوات والمهرجانات والمعارض.

٢ ـ تنفيذ الخطط العاملة على إثراء الوسط الاجتماعي / الشعبي بما يفتقر إليه من حاجات فكرية وثقافية، يتم تحديدها من طبيعة الميدان الثقافي وبوسائل يمتلكها المثقفون في دول المجلس ويخبرونها أكثر من أي خبرة أجنبية وافدة.

٣ ـ إقامة الندوات واللقاءات والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات المحلية التي من شأنها أن تخلق حضوراً مستمراً للثقافة وللمبدع وللملتقي في آن واحد.

٤ ـ المساهمة في تطوير وتنفيذ السياسة الثقافية المرسومة للطبع والنشر والتوزيع.

٥ ـ المساهمة في تنفيذ خطوات هامة في تطوير العلاقات الثقافية مع الدول العربية والأجنبية من خلال المشاركة في الأسابيع الثقافية، أو ابرام الاتفاقيات مع الاتحادات والروابط والجمعيات.

٦ ـ المساهمة في تنفيذ خطوات هامة في برامج ومشروعات التربية والتعليم وفي برامج الإعلام الرسمي (الإذاعة والتلفزيون) وفي خطط الادارات الثقافية ومشروعات المراكز والمجالس الثقافية.

٧ ـ التعاون مع مراكز البحث العلمي في توفير المادة العلمية وتوثيق المعلومات اللازمة لدراسة الباحثين.

٨ ـ التعاون مع مراكز التراث الشعبي في جمع ودراسة وتصنيف المأثورات الشعبية.

٩ ـ المساهمة في تطوير الحركة التشريعية للثقافة عن طريق المشاركة الفعلية في تأسيس القوانين والمشروعات والمجالس العاملة على حماية الثقافة والمثقفين من مظاهر الاستلاب.

إن هناك امكانيات لا حدود لها من أجل قيام مؤسسات العمل الثقافي التطوعي بالدور الفعال في التنمية الثقافية والتواصل الثقافي بل ربما كان دورها أعظم وأخطر من دور أي مؤسسة رسمية، وذلك يرجع إلى سبب حاسم ومهم يمكن اجماله في أن الحركة الثقافية سواء تمثلت في مناشط عامة أو تجارب ابداعية ارتبطت بهياكل المؤسسات الاهلية منذ الربع الأول من هذا القرن. والأمثلة على ذلك كثيرة يمكن الاشارة إلى اهم رموزها كقيام مدرسة الهداية الخليفية والنادي الادبي في البحرين. وكذا قيام مدرسة المباركية والنادي الادبي والجمعية الخيرية في الكويت.

لقد كان انشاء هذه المؤسسات الأهلية منذ وقت مبكر يدل دلالة مباشرة على أن الحركة الثقافية بدأت ـ اولاً ـ تتجسد من جهود العمل الشعبي المتطوع الذي تتوفر له جماعة من الأهالي لا يدفعهم إليه سوى تحقيق رغبة فردية/ جماعية أساسها النهوض بالمجتمع من التخلف إلى التقدم. وقد وسم هذا الارتباط الحركة الثقافية في مجتمعات الخليج العربي بظاهرة مستمرة وهي أن الثقافة والابداع نتاج للجهد الشعبي/ الأهلي المتجمع في اطار المؤسسة (جمعية ـ نادي ـ مسرح) وقد ظل الواقع الثقافي يدين للمؤسسات بدورها الكبير في خلق البيئة الثقافية التي شهدت ساحتها ظهور التجربة الأدبية والفنية ثم تطورها حتى السنوات الأخيرة. ومن ثمّ يصبح من غير الممكن ـ اطلاقاً ـ عزل هذه المؤسسات عن الحركة الثقافية بوجه خاص وحركة التنمية الشاملة بوجه عام ذلك أن عزلها أو الغاؤها إنما هو عزل والغاء للثقافة في مجتمعات الخليج العربي بأسرها.

وفضلاً عن ذلك فإن الحركة الثقافية المعاصرة في الخليج لم تشهد أي صلة مباشرة مع تنظيمات سياسية أو حزبية داخل مجتمعات الخليج كما اشرنا إلى ذلك من قبل ومن ثم ظلت المؤسسات والجمعيات والأندية ـ منذ ظهورها ـ تعبر عن الصيغة البديل لتلك التنظيمات، وربما مرت بعض المؤسسات في فترة من الفترات بمرحلة ينطبع نشاطها بالطابع الوطني والقومي كما حدث للأندية في الأربعينات والخمسينات وذلك يرجع إلى أن هذه المؤسسات كانت المكان الطبيعي الذي تحتشد فيها الطاقات المتحفزة للتغيير والمتوثبة للمستقبل لدرجة بات فيها من الصعب الفصل بين هذه المؤسسات والتطور الاجتماعي والسياسي الذي شهدته مجتمعات الخليج العربي.

إننا ندرك لمؤسسات العمل الثقافي التطوعي دوراً بعيد المدى في الواقع الثقافي الراهن وخاصة في الفترة التي سبقت هجمة ظواهر الاستهلاك الاقتصادي والاستعراض الإعلامي ولذلك فإننا نرى أن أي تخطيط للتنمية الثقافية يتحرك في معزل عن هذه المؤسسات إنما هو يتحرك في فراغ يكاد يكون فراغاً مطلقاً، والضرورة التي لا مناص منها لأي تخطيط ثقافي هي أن ينظر إلى دور هذه المؤسسات باعتباره أحد المكاسب الثقافية الهامة، وأن يوظف هذا الدور على نحو يطلق امكانياتها التلقائية المتجمعة لتعمل في وسطها الثقافي ولتتفاعل مع جميع الاوساط الثقافية الأخرى في المجتمع.

دور مؤسسات العمل الثقافي المتفرغ:

تتمثل مؤسسات العمل الثقافي المتفرغ في دول الخليج في عدة مجالس وجمعيات ومراكز من أهمها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون في السعودية، ومكتب التربية لدول الخليج العربية في الرياض، ومركز التراث الشعبي في قطر، ومركز التخطيط التربوي في الكويت، ومركز البحوث والدراسات في البحرين، ونحوها من المراكز والجمعيات فضلاً عن الجامعات والمعاهد العليا.

وجميع هذه المؤسسات ذات طابع رسمي، ويندمج دورها في اطار

الملامح التي رسمناها للدور الرسمي في تنفيذ الاحتياجات والأهداف، ولكننا رغم ذلك نعرض لها هنا في سياق تحديد ملامح الدور الشعبي، نظراً لأننا نفترض في مثل هذه المؤسسات تمثيلاً نسبياً للوسط الثقافي/ الشعبي. خاصة وأن أغلبها مؤسسات مستقلة وذات شخصية اعتبارية كما تنص قوانينها الأساسية.

إن من الطبيعي أن تساهم هذه المؤسسات بدور مزدوج يجمع بين التخطيط والتنفيذ للتنمية الثقافية، ولذا فإننا نسند إليها ما سبق أن أسندناه في الدور الرسمي من وسائل ومهمات واحتياجات، بل إننا ينبغي أن نؤكد على أن هذه المؤسسات تدرك طبيعة مهماتها، وتحدد قوانينها ولوائحها الوسائل والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها بصورة لا تنقصها الدقة، فالمادة (٩) من مشروع قانون بشأن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب تنص على أن المجلس يسعى للقيام بالأمور التالية لتحقيق أغراضه:

١ - مسح واقع البلاد الثقافي والفني، وجمع البيانات عن مجهودات الهيئات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بأوجه نشاطه.

٢ - اجراء دراسات حول الجهد الذي يمكن أن يبذل لنمو وازدهار الثقافة في البلاد، ووضع ما يلزم لذلك من خطط ومشروعات.

٣ - تنمية وتنشئة اجيال جديدة من أهل الآداب والفنون.

٤ - حث الجماهير على تذوق الآداب والفنون ونشر الثقافة بين هذه الجماهير.

٥ - نشر وابراز الآداب والفنون الكويتية في العالم العربي، وتبادل الفكر الأدبي والفن مع البلاد العربية.

٦ - تنشيط الجهود الحكومية وغير الحكومية لممارسة ودراسة الآداب والفنون.

٧ - تحديد مقاييس الجودة في مختلف نواحي الانتاج الفكري والفني.

٨ ـ الاهتمام بالتبادل الثقافي والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات والندوات[٥].

وتعبر هذه البنود التي أتينا عليها عن جانب مهم من الاحتياجات الفكرية والثقافية في دول المنطقة عامة، وليس في الكويت وحدها، لكن المسألة لا تقف عند فكرة تحديد الاحتياجات والوسائل فقط، وإنما تتجاوز المسألة إلى الشروط التي ينبغي الوعي بها في نفس الوقت الذي نعي فيه احتياجاتنا الثقافية، وفي قمة هذه الشروط على الاطلاق شرط اللامركزية في الادارة الثقافية، ثم الشخصية الاعتبارية المستقلة للمؤسسة، ثم التمويل الاقتصادي الكافي: إنها شروط كفيلة ـ في اعتقادنا بتحويل المؤسسة الرسمية إلى مؤسسة شعبية لا أساس فيها للجفاء بين المثقف وأسلوب ادارة التنمية الثقافية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن هذه الشروط كفيلة أيضاً بتحويل جمود الأهداف والوسائل والمشروعات إلى واقع عملي يزخر بالعطاء والاستمرار والتواصل.

---

(٥) انظر مواد النظام الاساسي من مشروع قانون بشأن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ملحق

نص مشروع خطة التنمية الثقافية في دول مجلس التعاون

الذي صاغته ندوة العمل الثقافي المشترك الثانية المنعقدة في مارس ١٩٨٦ بالرياض

مشروع خطة التنمية الثقافية
في دول مجلس التعاون

مقدمة

لما كان الخليج العربي جزء من الوطن العربي وكانت ثقافته هي ثقافة المنطقة العربية كلها تاريخاً وتراثاً وشأناً ومستقبلاً. ولما كانت الثقافة وسيلة لتغيير المجتمع وتميزه وذات وظيفة أساسية في تنمية الإنسان وفي توجيه تطلعاته، كما أن التنمية الثقافية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، ولما كانت دول مجلس التعاون في حاجة واضحة إلى تنمية ثقافية تأخذ خصوصياتها بعين الاعتبار، لذلك فقد وضع مشروع الخطة الثقافية التالية بما يتفق مع تلك الاعتبارات.

إن الدول العربية قد أقرت في المؤتمر الخامس للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الدول العربية خطة شاملة للثقافة العربية. والمشروع الراهن يتفق معها وينسجم مع اطارها ويغنى بها.

إن منطقة الخليج العربي تعيش فترة اقتصرت فيها التنمية على المظاهر المادية من مشاريع اقتصادية ومصانع وطرق ومزارع وعمران وما إليها. وبالرغم من وفرة ما تحقق للمنطقة في هذا المجال فإن ما حققته ثقافياً لا يزال بعيداً عن التنمية الشاملة القادرة على الاستمرار واسعاد الإنسان، كما أن ما تحقق ليس في غالبيته إلاّ مظاهر مادية طارئة تيسرت بفضل تدفق النفط ويزول

معظمها بزواله ما لم تأخذ الثقافة مكانها في التنمية من خلال النظام الاجتماعي والتعليمي والإعلامي. لأن فصل الثقافة عن تلك النظم سينتج عنه تصدع في الفكر والأبداع والعطاء العلمي.

وقد نتج عن هذا عدد من الظواهر المعوقة للنمو الثقافي منها:

١ ـ ضيق حدود الحرية والمشاركة السياسية، ذلك أن غالبية مجتمعات المنطقة تعاني من انعدام القنوات والوسائل المنظمة والفعالة لابداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار على أساس حق كل مواطن في ذلك. ويمثل الواقع الاجتماعي للمرأة أكثر المجالات تأثراً بضيق حدود الحرية. فالمرأة التي تمثل نصف المجتمع محاصرة بكثير من القيود.

ولقد تعاظم دور الرقابة الرسمية وغير الرسمية وتكاثرت القيود بصورة انعكست على واقع الثقافة وممارساتها المختلفة وخاصة في مجال النشر وحرية التعبير الفكري.

٢ ـ إن التجزئة في ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كرست التمزق الثقافي مما يهدد ببتر الوشائج التاريخية القائمة بين مجتمعات المنطقة. وقد ساهمت في ذلك الاجهزة المشرفة على الإعلام والثقافة والتعليم بوسائلها المختلفة وركزت على التميز والاختلاف بحيث يكون هناك ثقافة وفكر وآداب وفن لكل دولة من دول مجلس التعاون.

٣ ـ تدهور فاعلية الروابط القومية، وترتبط هذه الظاهرة بتيار التجزئة السياسية التي يعاني منها الوطن العربي الكبير، حيث تشهد الدعوة العربية انحساراً ظاهراً بل واستصغاراً لشأنها والقاء اللوم عليها فيما وصل العرب إليه من تخلف وفرقة مقابل تعزيز الاقليمية والارتباط بجذور منفصلة عن التيار السائد في الثقافة العربية الاسلامية.

٤ ـ سيطرة النزعة الاستهلاكية سواء في الثقافة أو الاقتصاد وتزايد التبعية وتراجع قيم العمل والانتاج والاتكال المفرط على العمالة غير العربية.

أمام هذا الواقع الثقافي لدول مجلس التعاون يكتسب التخطيط للتنمية

الثقافية والتواصل الثقافي بين دول المجلس وأهميتها الخاصة وعمق أبعادهما وضرورة انتهاجهما ضمن الاطار السياسي الاجتماعي السائد.

على أن التخطيط للتنمية الثقافية لا يراد به التوجيه والتخطيط لعنصر الابداع في الثقافة لما يتسم به من خصوصية وفردية. وإنما يراد به التخطيط للبيئة الثقافية، وكيفية تكامل الوسط الاجتماعي والسياسي معها.

مفهوم الثقافة:

يقصد بالثقافة في هذه الخطة، النواحي الفكرية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والتقنية والآداب والفنون، وتشمل النواحي الفكرية القيم الدينية ومدلول الحياة والنظم والمعارف والسلوك وادارة شؤون الانسان بشموليتها لتنظيم حياته وضمان امنه واستقراره واستمرار جنسه. وعماد هذه النواحي الفكرية استخدام العقل والمحاكمة الموضوعية والحوار الحر المفتوح بحيث تكون هذه فقط وسائل الانسان في تنظيم حياته ومجابهة الصعوبات وتحديات المستقبل.

مفهوم الخطة:

يقصد بالخطة هنا معنى الشمولية والتحديد، فهي شمولية من حيث احتواؤها على الأهداف العامة، والمبادىء الموجهة للعمل، وشروطه ووسائله الرئيسية بدون الدخول في تفاصيلها، وهي محددة بمعنى أنها لا تتساوى في تعميماتها ومنطلاقاتها مع السياسات الموجهة.

أهداف الخطة:

١ ـ ١ ـ إغناء شخصية المواطن في الخليج العربي وبناء تكاملها عن طريق الوعي المتزايد بعقيدته وتراثه وحريته وكرامته وانتمائه وبقدرته على مواكبة التطور الإنساني .

١ ـ ٢ ـ تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوصف الثقافة ركن البناء الحضاري وأساس تماسك الأمة.

١ ـ ٣ ـ التشبع بالهوية الحضارية العربية الإسلامية بوصف الثقافة مستودع الاصالة والكنز الواسع من الخبرات اللازمة.

١ ـ ٤ ـ تحويل واقع التجزئة الراهن لدول مجلس التعاون إلى وحدة اقليمية متكاملة ترسي أسسها التوجيهات الثقافية كما يغذي مسيرتها ويثبت دعائم استمرارها الانتاج الثقافي في أبعاده المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية، واعلامية وابداعية.

١ ـ ٥ ـ التحرر الشامل ضمن الاطار القومي العربي بوصف الثقافة وسيلة دفاع ضد الاستلاب والتبعية بقدر ما هي عنصر بناء وابداع.

١ ـ ٦ ـ تنمية العطاء الحضاري قومياً وانسانياً بوصف الثقافة عنصر التآخي ضمن الاقليم الواحد وعنصر التقارب والتعاون مع الحضارات الإنسانية الأخرى.

١ ـ ٧ ـ التصدي لمحاولات الاستلاب الثقافي بتحصين المنطقة عن طريق جعلها مجتمعاً فاعلاً ومنتجاً.

١ ـ ٨ ـ توطيد المضمون القومي توطيداً ثقافياً وتنموياً شاملاً للاطفال والناشئة والشباب من خلال قطاعات التربية والتعليم والاعداد والانتاج الثقافي بمختلف أشكاله.

المبادىء الموجهة للخطة:

٢ ـ ١ ـ الثقافة العربية الإسلامية هي اطار التخطيط الثقافي لدول المجلس مع مراعاة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وخصوصية التخطيط المطلوب لملاءمة هذا الواقع.

٢ ـ ٢ ـ إقرار الديمقراطية والحرية الثقافية والحوار المفتوح بوصفها أسساً للتنمية الثقافية.

٢ ـ ٣ ـ الثقافة بعد أساسي في التنمية الشاملة للمجتمع. إذ بدون

الفكر الواعي تظل التنمية مجرد مظاهر مادية قابلة للاندثار .

٢ ـ ٤ ـ المشاركة الثقافية حق لكل المواطنين انتاجاً واستفادة.

٢ ـ ٥ ـ الارتباط بالتراث لا على أساس أنه نصوص وقيود ولكن على أنه روح ونبع الهام وعلى أنه لب الذاتية الحضارية ويجب أن نحتوية ولا يحتوينا.

٢ ـ ٦ ـ الالتزام باللغة العربية الفصحى بوصفها وعاء الثقافة وأداة التواصل.

٢ ـ ٧ ـ الاعتماد على البعد العربي في التنمية الثقافية.

٢ ـ ٨ ـ استيعاب العصر، أي التحديث في الاتجاهين: اتجاه التراث واتجاه العصر العلمي والتقني كشرطين لازمين لتكوين الثقافة الاصيلة المبدعة .

٢ ـ ٩ ـ الحوار على مستوى الندية مع الثقافات الأخرى والسعي معها لاقرار القيم الإنسانية.

شروط تحقيق الخطة:

أن يتبنى القرار السياسي لدول المجلس الهدف الاساسي لخطط التنمية الثقافية ضمن الأهداف الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة وهو اعداد الإنسان فكرياً لمواجهة التحديات المحيطة به.

ويتمثل ذلك في التالي:

١ ـ العمل على وضع نظام دستوري لكل دولة من دول مجلس التعاون بحيث يتم فيه تحديد هيكل السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية وصلاحياتها واختصاصاتها.

٢ ـ التشريع السياسي للثقافة كحق لكل مواطن.

٣ ـ التشريع السياسي للممارسة الثقافية الحرة ورفع الرقابة عن الثقافة الوطنية.

٤ ـ تسخير أجهزة التنفيذ لترسيخ القيم الثقافية المتضمنة في هذه الخطة.

٥ ـ الاقرار بالمشاركة الشعبية من خلال المؤسسات.

٦ ـ أن توفر الدولة التمويل الاقتصادي الكافي لانجاح الخطة وتنفيذها بفعالية تحقق أهدافها.

٧ ـ اعداد المواطنين بمختلف الوسائل للتلقي الثقافي الصحيح.

وسائل تحقيق الخطة:

١ ـ المؤسسات والاجهزة البشرية:

(أ) إقامة المؤسسات وتوفير الاجهزة البشرية اللازمة للتنمية الثقافية وتوحيد الجهات المسئولة عنها وتوحيد مكانها في الهرم الاداري فيما بين الدول وفي كل دولة على حدة والعناية باعداد العاملين بها.

(ب) تشجيع قيام المؤسسات والجمعيات الثقافية في كل دولة وفيما بين دول المجلس من خلال الروابط المشتركة.

(ج) دمج أنشطة وفعاليات المؤسسات من رسمية وغير رسمية بشكل متكامل مع خطط التنمية الشاملة واشراكها في القرار الثقافي.

٢ ـ المرافق والادوات الثقافية:

(أ) أن تنشيء الدولة وأن تشجع على انشاء جميع أنواع المرافق الثقافية (أندية ـ مكتبات ـ مراكز تراث ـ مسارح ـ متاحف ـ معارض ـ قاعات ـ دور نشر وطباعة وتوزيع... الخ).

(ب) توفير الادوات واللوازم الثقافية حسب الحاجات المختلفة كالورقيات وأجهزة العرض والاستماع... الخ.

(ج) الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة كالقمر الصناعي والتلفزيون الموحد ومراكز المعلومات والتوثيق.

٣ ـ الصناعات الثقافية:

ايجاد الصناعات الثقافية اللازمة حسب الاوليات والجدوى الاقتصادية مع الاخذ بمبدأ التكامل العربي.

٤ ـ البحوث والدراسات:

إقامة مراكز الدراسات والبحوث الثقافية المشتركة ذات البعد التنموي لدراسة الخطط والبحث المستمر في تطويرها وجدواها.

نص الخطة التي أقرها
الاجتماع الأول للوزراء المسؤولين
عن الثقافة في دول المجلس في مسقط
١٩٨٦/٩/٨

ثم قامت الدول الأعضاء بمراجعتها ودراستها
وتم عرضها وفق القنوات المؤسسة لمجلس التعاون
على المجلس الأعلى الذي أقرها في دورته الثامنة
في الرياض ٢٦ - ١٩٨٧/١٢/٢٩ بصيغتها النهائية

خطة التنمية الثقافية
في دول مجلس التعاون

لقد كان من بين أهداف مجلس التعاون منذ قيامه، تطوير دوله في كافة مجالات الحياة و لى رأسها النهوض بالإنسان في الخليج في ميدان العلم والمعرفة ورفع مستواه الثقافي حتى يأخذ المكانة اللائقة به بين الأمم المتحضرة. وقد حرصت الجهات المعنية وهي تقود مسيرة التنمية الشاملة على تعميق العقيدة الإسلامية وغرس القيم العربية الأصيلة لدى المواطن في الخليج حتى تكون هذه العقيدة والقيم حصناً يصونه من المعتقدات الغربية والأفكار والشوائب الوافدة وتكون، في عين الوقت، إطاراً سليماً واضحاً لإنماء مداركه وإثراء ملكاته.

وقد أدرك المسؤولون بدول المجلس ما للثقافة من أثر إيجابي بناء على الإنسان المعاصر، وما للإنسان المثقف من فاعلية في تنمية المجتمع الذي يعيش فيه، باعتبار أن الثقافة هي المنطلق الأمثل للتنمية في أي ميدان من ميادين الحياة.

ولما كان المواطنون بدول المجلس يجمع بينهم العديد من القـواسم المشتركة والقيم المتماثلة وتسودها الروابط القومية ووشائج الجوار، فإن الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية الثقافية هي عن طريق خلق إطار شامل تنتظم فيه أجهزتها ومتطلباتها. وعلى هذا الأساس استقر الرأي على وضع خطة محددة

مبنية على الواقع تكون صالحة للتنفيذ في كافة دول المجلس مع مراعاة ما لكل دولة من خصوصيات وسمات ذاتية سواء في تشريعاتها أو فيما يتعلق بظروفها وإمكاناتها أو المرحلة التي تعيشها الحركة الثقافية وقت تنفيذ الخطة.

وخطة التنمية الثقافية لدول مجلس التعاون تنطلق من مفهوم العلاقة بين الخطة الشاملة للثقافة العربية وأي خطة محلية أو إقليمية، فهي تتفق معها وتنسجم مع إطارها وتغنى بها.

أهداف الخطة:

١ ـ إغناء شخصية المواطن في دول مجلس التعاون وبناء تكاملها عن طريق الوعي المتزايد لعقيدته وتراثه وحريته وكرامته وانتمائه وقدرته على مواكبة التطور الإنساني.

٢ ـ تطوير البنى الفكرية بوصف الثقافة ركن من أركان البناء الحضاري وأساساً من أسس تماسك الأمة.

٣ ـ التشبع بالهوية الحضارية العربية الإسلامية بوصف الثقافة مستودع الأصالة والكنز الواسع من الخبرات اللازمة.

٤ ـ تحويل واقع التجزئة الثقافية الراهن لدول مجلس التعاون إلى وحدة ثقافية متكاملة ترسي أسسها التوجهات التي تتفق عليها دول المجلس كما يغذي مسيرتها ويثبت دعائم استمرارها الإنتاج الثقافي في أبعاده المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية، وإعلامية وإبداعية.

٥ ـ تنمية العطاء الحضاري قومياً وإنسانياً بوصف الثقافة عنصر التآخي ضمن الاقليم الواحد وعنصر التقارب والتعاون مع الحضارات الإنسانية الأخرى.

٦ ـ التصدي لمحاولات الاستلاب الثقافي بتحصين المنطقة عن طريق جعلها مجتمعاً فاعلاً ومنتجاً ثقافياً ومادياً.

٧ ـ توطيد المضمون القومي والإسلامي توطيداً ثقافياً وتنموياً شاملاً للأطفال والناشئة والشباب من خلال قطاعات التربية والتعليم والإعداد والإنتاج الثقافي بمختلف أشكاله.

المبادىء الموجهة للخطة:

١ ـ الثقافة العربية الإسلامية هي إطار التخطيط الثقافي لدول المجلس مع مراعاة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وخصوصيات التخطيط المطلوب لملاءمة هذا الواقع.

٢ ـ الثقافة بعد أساسي في التنمية الشاملة للمجتمع، إذ بدون الفكر الواعي، تظل التنمية مجرد مظاهر مادية قابلة للاندثار.

٣ ـ المشاركة الثقافية حق لكل المواطنين إنتاجاً واستفادة وحواراً.

٤ ـ الارتباط بالتراث لا على أساس أنه نصوص وقيود ولكن على أنه روح ونبع إلهام وعلى أنه لب الذاتية الحضارية.

٥ ـ الالتزام باللغة العربية الفصحى بوصفها وعاء الثقافة وأداة التواصل، والعمل على الحد من ظاهرة انتشار اللهجات العامية في وسائل الثقافة والإعلام والمؤسسات التعليمية.

٦ ـ استيعاب العصر، أي التحديث في الاتجاهين: اتجاه التراث واتجاه العصر العلمي والتقني كشرطين لازمين لتكوين الثقافة الأصيلة المبدعة.

٧ ـ الحوار مع الثقافات الأخرى والسعي معها لإقرار القيم الإنسانية.

شروط تحقيق الخطة:

يشترط لتحقيق الخطة الثقافية بأهدافها ومبادئها الموجهة المبينة في هذه الخطة، أن يتبنى القرار السياسي لدول المجلس الهدف الأساسي لخطط التنمية الثقافية ضمن الأهداف الاستراتيجية العامة للتنمية الشاملة وهو إعداد الإنسان فكرياً لمواجهة التحديات المحيطة به.

ويتمثل ذلك في التالي:

١ ـ استكمال تطوير القوانين والأسس الضرورية لتعزيز الحركة الثقافية من أجل تأمين قدرة دول المجلس على مواجهة التحديات.

٢ ـ تسخير أجهزة التنفيذ لترسيخ القيم الثقافية المتضمنة في هذه الخطة.

٣ ـ أن توفر الدولة التمويل الاقتصادي الكافي لإنجاح الخطة وتنفيذها بفاعلية تحقق أهدافها.

٤ ـ إعداد المواطنين بمختلف الوسائل للتلقي الثقافي الصحيح.

وسائل تحقيق الخطة:

١ ـ المؤسسات والعناصر البشرية:

(أ) إقامة المؤسسات وتوفير العناصر البشرية اللازمة للتنمية الثقافية وتوحيد الجهات المسؤولة عنها في كل دولة وتوحيد مكانها في الهرم الإداري فيما بين الدول والعناية بإعداد العاملين بها.

(ب) تشجيع قيام المؤسسات والجمعيات الثقافية في كل دولة وفيما بين دول المجلس من خلال الروابط المشتركة وفقاً لظروف كل دولة.

(جـ) دعم أنشطة وفعاليات المؤسسات الثقافية الحكومية والأهلية بشكل يحقق التكامل مع خطط التنمية الشاملة.

٢ ـ المرافق والأدوات الثقافية:

(أ) تشجِّع الدولة إنشاء المزيد من المرافق الثقافية (أندية ـ مكتبات ـ مراكز تراث ـ مسارح ـ متاحف ـ معارض ـ قاعات ـ دور نشر وطباعة وتوزيع... الخ)، وأن يحسن توزيعها بحيث تعم فائدتها لجميع فئات المواطنين.

(ب) الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة كالأقمار الصناعية والتلفزيون الموحد ومراكز المعلومات والتوثيق.

٣ ـ الحرف التقليدية:

إيجاد وتشجيع الحرف التقليدية بإعداد الأطر البشرية ووسائل الإنتاج.

٤ ـ الصناعات الثقافية:

دعم وتشجيع إيجاد الصناعات الثقافية حسب الأولويات والجدوى الاقتصادية.

٥ ـ البحوث والدراسات:

إقامة مراكز الدراسات والبحوث الثقافية المشتركة ذات البعد التنموي لدراسة الخطط والبحث المستمر في تطويرها وجدواها.

الوسائل العاجلة لتحقيق التنمية الثقافية والتواصل الثقافي بين دول مجلس التعاون:

إن الوسائل التي يمكن انتهاجها كثيرة والبرامج والأنشطة متعددة ويخضع ترجيح بعضها على بعض لعدة عوامل منها واقع الحال ودرجة التطور لبلد ما، وتوفر الإمكانات. وبحكم ارتباط الخطة بمنطقة مجلس التعاون بأبعادها السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الوسائل التي تعطي نفسها أولوية الاختيار في هذه المرحلة، يمكن تصنيفها إلى فئتين: الفئة الأولى مرتبطة بتوجه دول المجلس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والثانية مرتبطة بالتطور الثقافي في كل دولة.

١ ـ وسائل مرتبطة بالتوجه الشامل لدول مجلس التعاون:

١ ـ ١ ـ تطوير النظم وتسهيل الإجراءات المعززة للتواصل الثقافي بين دول المجلس.

١ ـ ٢ ـ تركيز التوجه الثقافي لتحقيق أهداف المجلس والعمل العربي الموحد وذلك من خلال مناهج التعليم ووسائل الإعلام ووسائل الثقافة الأخرى والسعي لتوثيق الروابط بين مواطني المنطقة وتوعيتها بضرورة العمل المشترك وصولاً للوحدة الكاملة.

١ ـ ٣ ـ عقد اللقاءات وتبادل الزيارات بين المسؤولين عن الجوانب المختلفة للثقافة للاستفادة المتبادلة من الخبرة واكتشاف سبل التعاون والتنسيق في التنمية الثقافية وفي ترسيخ الإطار الثقافي الموحد للمنطقة.

١ ـ ٤ ـ تسهيل تبادل الإنتاج الثقافي لمواطني دول المجلس.

١ ـ ٥ ـ إقامة المعارض الدورية الموحدة المتنقلة للنتاج الثقافي من كتاب ورسم وفيلم وغيرها.

١ ـ ٦ ـ إقامة المهرجانات الثقافية الموحدة في الفنون والآداب والشعر ووسائل الإبداع المختلفة التراثية منها والمعاصرة.

١ ـ ٧ ـ التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتصل بالمشاريع الثقافية الكبيرة في مجال النشر مثل تحقيق التراث والترجمات والأعمال الموسوعية.

١ ـ ٨ ـ تنسيق مستويات التمثيل والمواقف بين دول المجلس في المحافل والمؤتمرات والمنظمات والمعارض الدولية.

٢ ـ وسائل مرتبطة بالتطوير الثقافي في كل دولة:

٢ ـ ١ ـ العمل على ترسيخ مقومات الثقافة العربية الإسلامية كما حددت في أهداف ومبادىء الخطة.

٢ ـ ٢ ـ الاختيار الواعي من الثقافات الإنسانية الأخرى بما يثري المنطقة فكرياً وعلمياً.

٢ ـ ٣ ـ التنسيق بين أجهزة التعليم والإعلام والثقافة حتى لا تتأثر سلبياً جهود أي منها بجهود الأخرى.

٢ ـ ٤ ـ تطوير صناعة الكتاب تأليفاً أو ترجمة وطباعة وتوزيعاً وإقامة المؤسسات اللازمة لذلك.

٢ ـ ٥ ـ الاهتمام بثقافة الطفل والشباب وتهيئة المادة الثقافية الهادفة لارتباطهم بعقيدتهم ومجتمعهم وثقافتهم، وتوفير المرافق الثقافية الخاصة بهم.

٢ ـ ٦ ـ دعم الإنتاج الثقافي وتخصيص جوائز وحوافز للإبداع والتجويد.

٢ ـ ٧ ـ وضع التشريعات الميسرة للإنتاج الثقافي وحمايته مثل حقوق المؤلف ونظام الإيداع وغيرها.

٢ ـ ٨ ـ إعداد الأطر الثقافية في مختلف المجالات مثل الصحافة والإعلام الثقافي والسينما والمسرح والفنون وتهيئة المناخ الملائم لإنتاجها وإبداعها.

المشاركون في أعمال الندوة الأولى للعمل الثقافي المشترك والتي نظمتها الأمانة العامة بالاشتراك مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ابريل ١٩٨٥

الأمانة العامة

١ ـ عبد الله يعقوب بشارة الأمين العام لمجلس التعاون
٢ ـ د. عبد العزيز الجلال مدير عام قطاع الإنسان والبيئة
٣ ـ فيصل مدوه قطاع الإنسان والبيئة
٤ ـ مزيد المزيد قطاع الإنسان والبيئة

الكويت

٥ ـ د. محمد غانم الرميحي (قدم ورقة)
٦ ـ د. عبد الله العتيبي
٧ ـ د. أحمد الربعي
٨ ـ د. خليفة الوقيّان

٩ ـ د. عبد العزيز السريع
١٠ ـ د. عبد الله العمر
١١ ـ د. عبد المالك التميمي
١٢ ـ فاطمة حسين
١٣ ـ فيصل الصانع
١٤ ـ د. سليمان الشطي

الإمارات العربية المتحدة

١٥ ـ عبد الحميد أحمد
١٦ ـ د. محمد المطوع
١٧ ـ عبد الرحمن الصالح

البحرين

١٨ ـ د. إبراهيم عبد الله غلوم (قدم ورقة)
١٩ ـ قاسم حداد
٢٠ ـ أحمد المناعي
٢١ ـ علي عبد الله خليفة

قطر

٢٢ ـ د. علي الكواري
٢٣ ـ د. محمد عبد الرحيم كافود
٢٤ ـ عبد الرحمن المناعي

المملكة العربية السعودية

٢٥ ـ عبد الله الشهيل
٢٦ ـ فوزية أبو خالد
٢٧ ـ محمد رضا نصر الله (قدم ورقة)

أعضاء اللجنة المنبثقة من أعمال الندوة الأولى للعمل الثقافي المشترك المنعقدة في الكويت إبريل ١٩٨٥ وهي اللجنة المكلفة بصياغة الورقة الموحدة لمشروع خطة العمل الثقافي المشترك.

١ ـ د. خليفة الوقيان
٢ ـ د. إبراهيم عبد الله غلوم
٣ ـ د. عبد الله العمر
٤ ـ د. أحمد الربعي

المشاركون في أعمال الندوة الثانية للعمل الثقافي المشترك والتي نظمتها الأمانة العامة بالاشتراك مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الرياض مارس ١٩٨٦.

الأمانة العامة

١ ـ د. عبد العزيز الجلال
٢ ـ فيصل مروه
٣ ـ مزيد المزيد

الباحثون

٤ ـ د. إبراهيم عبد الله غلوم (قدم ورقة)
٥ ـ د. شاكر مصطفى (قدم ورقة)
٦ ـ د. عبد الله العمر (قدم ورقة)
٧ ـ الأمانة العامة (قدمت ورقة)

الإمارات العربية المتحدة

ـ عبد الحميد أحمد

البحرين

ـ قاسم حداد

ـ أحمد المناعي
ـ علي عبد الله خليفة
ـ د. إبراهيم عبد الله غلوم

عمان

ـ هلال العامري
ـ عامر بن محمد الحجري

قطر

ـ د. محمد عبد الكريم كافود
ـ ناصر العثمان

الكويت

ـ د. خليفة الوقيان (الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت)
ـ د. أحمد الربعي
ـ د. عبد المالك التميمي
ـ د. خلدون النقيب (عميد كلية الآداب ـ جامعة الكويت)
ـ د. محمد غانم الرميحي
ـ عبد العزيز السريع
ـ فاطمة حسين العيس
ـ د. كافية رمضان
ـ د. عبد الله العمر

المملكة العربية السعودية

ـ د. منصور الحازمي
ـ د. سعد الصويّان
ـ د. عبد الله الغذامي

- د. سهام الصويّغ
- د. عائشة المانع
- عبد الله الشهيل
- د. عبد الله العبادي
- د. أسامة عبد الرحمن
- محمد رضا نصره الله
- سعيد مصلح السريحي
- د. محمد أحمد الرشيد (مدير عام مكتب التربية لدول الخليج العربية)
- د. حمد البعادي

لجنة الخطة الشاملة للثقافة العربية

- د. شاكر مصطفى
- د. عبد الله عبد الدايم

أعضاء اللجنة المكلفة بصياغة مسودة مشروع الخطة الثقافية لدول مجلس التعاون والمنبثقة من أعمال الندوة الثانية للعمل الثقافي المشترك المنعقدة بالرياض مارس ١٩٨٦

١ ـ د. شاكر مصطفى
٢ ـ د. عبد العزيز الجلال
٤ ـ د. إبراهيم عبد الله غلوم
٥ ـ د. خليفة الوقيان
٦ ـ د. أسامة عبد الرحمن
٧ ـ د. أحمد الربعي

المحتوى

يصدر عن دلمون للنشر

الكشاف الاسلامي

* مجلة فصلية بيبليوغرافية تعني بالموضوعات الإسلامية في المطبوعات العربية.

* نظام معلومات متكامل يأخذ بمنهج التكشيف التبادلي الذي يعطي المستفيد أفضل أساليب التحليل دقة وأكثرها شمولية.

* أداة يحتاجها الباحث ويستفيد منها رجال الدين والعلماء وتساعد العاملين في مختلف ميادين المعلومات وصناعتها على الارتقاء بأشكال الخدمات التي يقدمونها.

* يغطي العدد الأول منها الدوريات الصادرة خلال الفصل الأول من العام ١٩٨٨ والكتب والمخطوطات المحققة خلال العام ١٩٨٧.




دلمون للنشر

هذا الكتاب

قراءة جريئة لملامح الصراع المحتدم بين ما هو **ثقافي** وبين ما يتفاعل في شكل ومضمون **التخلف والسلطة والنفط** بوصف كونها ثلاثة عناصر فاعلة في نسيج واقع الثقافة العربية المعاصرة في دول مجلس التعاون.

تشخيص نقدي حي لا يصطنع إشكالية التنمية الثقافية أو التواصل الثقافي في الخليج العربي، وإنما يبحث في كيفية **إنفجار الآثار المدمرة** لهذه الإشكالية في الظرف التاريخي الراهن.

ISBN 9963-570-26-7



السعر ٥ دولارات